جامعة 08 ماي 1945 – قالمة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية.

قسم العلوم السياسية.

دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق السِلم والأمن الدوليين (الصومال نموذجا).

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد (ل.م.د) في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية ودراسات أمنية.

إعداد الطالبتين:

– حنان بلوطار.

– زينب بوعافية

إشراف الأستاذ:

د/ خليل بوصنوبرة.

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د/ سلوى بن جديد	أستاذ محاضر	عنابة	رئيسا
د/ خليل بوصنوبرة	أستاذ محاضر	قالمة	مشرفا ومقرراً
د/وداد غزلاني	أستاذة محاضرة.	قالمة	مناقشا

السنة الجامعية: 2011/2012

"إِني رَأيتُ أَنهُ لاَ يَكتُب أحَدُ كِتاباً فِي يَومِهِ

إلاّ قالَ فِي غَدِهِ:

"لَو غُيِّرَ هَذَا لَكانَ أحسَن، ولَو زِيدَ هَذَا لَكانَ يُستَحسَن، ولَو قُدِّمَ هَذَا لَكان أفضَل، ولَو

تُرِكَ هَذَا لَكانَ أجمَل."

وَهَذَا مِن أعظَمِ العِبَرِ، وهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اِستِيلاَءِ

النُقصِ عَلَى جُملَةِ البَشَرِ.

عماد الأصفهاني

الخطة

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الاتحاد الإفريقي:دراسة تقنية.

المبحث الأول: من الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي.

المطلب الأول: نبذة عن الوحدة الإفريقية.

المطلب الثاني : التحول إلى الاتحاد الإفريقي.

المطلب الثالث: أهداف ومبادئ الاتحاد الإفريقي.

المبحث الثاني: أجهزة وانجازات وفعاليات الاتحاد الإفريقي.

المطلب الأول: أجهزة الاتحاد الإفريقي.

المطلب الثاني: انجازات الاتحاد الإفريقي.

المطلب الثالث: فعاليات الاتحاد الإفريقي.

المبحث الثالث: الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأخرى.

المطلب الأول: علاقة الاتحاد الإفريقي بالأمم المتحدة.

المطلب الثاني : الاتحاد الإفريقي والدول العربية.

المطلب الثالث: الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي.

الفصل الثاني: جهود الاتحاد الإفريقي في مواجهة التهديدات الأمنية في الصومال.

المبحث الأول: دراسة جيوبوليتيكية للصومال.

المطلب الأول: الموقع الجيواستراتيجي للصومال.

المطلب الثاني: الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للصومال.

المطلب الثالث : التجربة الاستعمارية للصومال.

المبحث الثاني: البيئة الأمنية في الصومال.

المطلب الأول: الأزمة الصومالية .

المطلب الثاني: ظاهرتي القرصنة والإرهاب في الصومال.

المطلب الثالث: اثر كل من الأزمة والقرصنة والإرهاب على الوضع في الصومال.

المبحث الثالث: جهود الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن في الصومال.

المطلب الأول: دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الأزمة الصومالية.

المطلب الثاني: جهود الاتحاد الإفريقي في مكافحة الإرهاب في الصومال.

المطلب الثالث: جهود الاتحاد الإفريقي في مكافحة القرصنة.

الفصل الثالث: دراسة تقييميه واستشرافية للاتحاد الإفريقي في الصومال.

المبحث الأول: الصعوبات التي تواجه الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن في الصومال.

المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الأزمة الصومالية .

المطلب الثاني: الصعوبات التي تواجه الاتحاد الإفريقي في مواجهة القرصنة والإرهاب.

المبحث الثاني: الحلول المقترحة لتحقيق الأمن في الصومال.

المطلب الأول: الحلول المقترحة لمواجهة الأزمة الصومالية.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمواجهة القرصنة والإرهاب في الصومال.

المبحث الثالث: دراسة استشرافية للوضع في الصومال.

المطلب الأول: سيناريوهات المستقبل الصومال بين الوحدة والتفكك.

المطلب الثاني: مدخل لاستشراف الحل للخروج من مأزق أزمة الدولة في الصومال.

خاتمة.

مقدمة

مقدمة

تسعى القارة الإفريقية لحل مشاكلها بنفسها، حيث أن نهاية الحرب الباردة والتحولات العالمية الجديدة كانت فرصة للدول الإفريقية للتكفل بمشاكلها الأمنية والإدلاء بدلوها في السعي إلى حلها وفرض نفسها كفاعل إقليمي، له وزنه واحترامه وهذا ليس بالجديد حيث برزت فكرة إنشاء قوات افريقية مشتركة في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، التي انشات من اجل حل النزاعات والصراعات بين بعض الدول الأعضاء، كما درست الأنظمة العنصرية والاستعمارية المنتهكة لحقوق الشعوب الإفريقية في تقرير المصير والاستقلال كأحد أشكال نضال منظمة الوحدة الإفريقية لإلغاء الاستعمار في إفريقيا ،حيث حاولت هذه الأخيرة منذ نشأتها حل مشاكل القارة الإقليمية والعالمية السياسية ،والاقتصادية ،والاجتماعية غير أن رياح التغيير التي عصفت بالعالم خلال العقد الأخير من القرن 20 لم تكن في صالحها، وسيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على العالم كقطب واحد مسيطر ،مهيمن والتطور الكبير في وسائل الإعلام ، والمفاهيم التي ارتبطت بظاهرة العولمة التي ألغت الحدود وقضت على مقومات القرون الماضية،وجسدت ثقافة الغرب القائمة على عنصرين القوة والمصلحة وغدت إفريقيا بما تملك من إمكانيات كبيرة مسرحا للتكالب الغربي والسيطرة لشعوبها وثرواتها ،حتى ظن أن مصيرها منحتم نظرا إلى ضياع نحو نصف قرن من التضحيات التي أجهضتها المخططات الاستعمارية من جهة وفشل شعوب إفريقيا نفسها في مواجهة مرحلة ما بعد الاستقلال وإغراق القارة في التبعية وخدمة مصالح نخب فرطت في تحرير القارة الإفريقية من التبعية وتوحيدها ولم شملها وإنشاء منظمة تحقق أهدافها.

هذه المسالة الإفريقية كان لابد لها من حل يعيد إفريقيا إلى كنف القرن الحادي والعشرين وتجلى ذلك في مبادرة الاتحاد الإفريقي ،هذه الأخيرة التي سعت إلى تحقيق الأمن والسلم في القارة الذي ينعكس إيجابا على الأمن والسلم الدوليين.ومن بين المناطق التي شهدت انعدام الاستقرار وحالة من الأمن نجد الصومال حيث استقطبت الأزمة في الصومال وحالة انهيار

الدولة ،ناهيك عن القرصنة والإرهاب اهتماما دوليا وإقليميا غير مسبوق بهدف حل الأزمة باعتبار ذلك شرطا ضروريا لتحقيق الأمن والاستقرار الذي يؤثر بدوره على الأمن في القارة .

مبررات اختيار الموضوع

الأسباب الذاتية

- لعل السبب الرئيسي لاختيار هذا الموضوع يرجع إلى ميولنا المزدوج إلى كل ما يتعلق بالاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية والصومال باعتبارها تجمع بين التهديدات التقليدية منها والحديثة .وباعتبارها الدولة الوحيدة التي شهدت انهيارا كليا .
- كما انه وعلى اعتبارنا ننتمي إلى المنطقة الإفريقية فمن مهمتنا كدارسين الاهتمام بالمواضيع التي تمس منطقتنا .
- إهمال الدراسات سواء الغربية أو العربية حول إفريقيا المسالة الصومالية ونادرا ما تتكلم عنها الدوريات المتخصصة في السياسة الدولية،وهذا راجع لنقص المتخصصين في الشأن الصومالي.

الأسباب الموضوعية

- قلة الدراسات والبحوث الأكاديمية حول الاتحاد الإفريقي والقضية الصومالية.
- كذلك الاهتمام المتزايد بالوضع في الصومال ومحاولة إجراء دراسة يمكن لها أن تساهم في حل الأزمة الصومالية وتحقيق الأمن فيها.
- تعقيد الأزمة الصومالية وتورط أطراف إقليمية ودولية حال دون التوصل لتحقيق مصالحة وطنية ودون توحيد جميع الأطراف المتنازعة في الصومال.
- الوصول إلى تحديد العلاقة الجدلية بين تدخل الاتحاد الإفريقي وتحقيق الأمن والاستقرار.

أدبيات الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات التي تعالج الاتحاد الإفريقي والصومال فعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر كتاب التقرير الاستراتيجي الإفريقي لمؤلفه محمود أبو العينين كذلك مؤلفه الأخر بعنوان الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة ،هذا إضافة إلى

كتاب إبراهيم محمود أحمد ، الصومال بين انهيار الدولة و المصالحة الوطنية، دراسة في آلية تسوية الصراعات في إفريقيا.

الإشكالية:

تكمن الإشكالية في مدى فعالية الدور الذي يقوم به الاتحاد الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها داخل القارة الإفريقية وتحقيق الأمن والسلم الدوليين وذلك من خلال ما هو متاح له من صلاحيات وإمكانيات وما يواجهه من معوقات وتحديات المتمثلة في الديون الإفريقية والألغام الأرضية والإعداد الهائلة من ألاجئين ،هذا بالإضافة إلى التدخلات الدولية في شؤون القارة .والقرصنة والإرهاب التي تعاني منها بعض الدول كالصومال وعليه نطرح الإشكال التالي :

كيف يتعامل الاتحاد الإفريقي مع التهديدات الأمنية الواقعة في القارة عامة وفي الصومال خاصة ؟

الأسئلة الفرعية

- ماهي مختلف المراحل التي مرت بها الوحدة الإفريقية في مسار اندماجها من ظهورها لأول مرة كفكرة إلى آخر محطة .؟
- ما هي أهم التهديدات الأمنية التي تواجه الصومال ؟
- ماهو مستقبل البيئة الأمنية في الصومال في ظل تدخل الاتحاد الإفريقي؟

حـــــــــــــــــــــدود الدراســـــــــــــــــــة:

المـــــــــــــــــجال الزمـــــــــــــــــــاني:

من بين مجالات هذه الدراسة المجال الزماني ،الذي يبدأ منذ اللبنات الأولى للاتحاد الإفريقي 2000 إلى غاية 2012.

المـــــــــــجال المكـــــــــــــــــــــاني :

تشمل هذه الدراسة الصومال ،التي تتمتع بموقع استراتيجي هام ، ولقد تم اختيارنا للصومال نظرا لما يشهده من تهديدات تجمع بين التهديدات القديمة والحديثة .

الفـــــــــــــــــرضيـــــــات:

1-إن تداعيات اللامن في القارة الإفريقية أدى إلى ضرورة وجود منظمة إقليمية لضمان الاستقرار في المنطقة .

2- استمرارية الاتحاد الإفريقي راجع إلى قدرته على التدخل في فض النزاعات الإفريقية .

3-إن التدخلات الخارجية في النزاعات الإفريقية تحت أي ذريعة كانت تؤدي إلى الحد من فاعلية دور الاتحاد الإفريقي في حل النزاعات في القارة وتحقيق الأمن فيها.

4-إن الجهود الداخلية للصومال تبقى غير كافية لاحتواء التهديدات الأمنية لذلك يفترض اللجوء إلى منظمة إقليمية وهي الاتحاد الإفريقي.

منهـــــــــاج الدراســـــــــــــــة

المنهج التاريخي:

لقد جاء اعتمادنا على المنهج التاريخي نظرا لكونه مساعد للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق العودة للماضي بقصد دراسة وتحليل الظاهرة ،ذلك لأنه كثيرا ما يصعب علينا فهم حاضر الشئ دون الرجوع إلى ماضيه ،هذا وخاصة إن موضوع المذكرة ينطوي على دراسة حاضر لا يمكن فصله عن ماضي فهو سلسلة من الأحداث الوحدوية ومستقبل تعود سيناريوهاته لفرضيات وجدت في الماضي البعيد والقريب من مسيرة الاتحاد .فمن خلال المنهج التاريخي يمكننا وضع التجربة الإفريقية في سياقها التاريخي وكدا مختلف المراحل التي مر بها الاتحاد الإفريقي في مسيرته الاندماجية.

المنهج الإقليمي والفكر الجغرافي:

يمثل المنهج الإقليمي في الدراسة الجغرافية في أن يدرس الإقليم كوحدة جغرافيا حيث يشكل شخصية جغرافية الأخرى في ظل العلاقات المكانية وهنا تنافس العوامل الجغرافية التي أعطت للإقليم شخصية خاصة بارزة تجعله يختلف عن غيره من الأقاليم الجغرافية الأخرى ،والإقليم قد

يشكل جزءا من الدولة وقد يشغل مساحة تمد في اكبر من قارة وقد يتضمن قارة بأكملها .فالمساحة تختلف من إقليم لأخر إلا أن أهم ما يميز كلا منها هو ظاهرة التجانس من حيث الخصائص الجغرافية التي تشكل شخصيته العامة .

منهج دراسة الحالة :

باعتبار أن البحث يتعلق بدراسة حالة واحدة وهي الصومال ،بهدف الإحاطة بها وإدراك خفايا ومعرفة أهم التهديدات الأمنية المؤثرة في الصومال.

أهـــــداف الدراســـــــــــة:

الأهـــــــــداف العلميـــــة:

- تهدف دراسة هذا الموضوع تقديم توضيحات علمية عن الموضوع محل البحث و الدراسة،بالإضافة إلى اختبار صحة الفرضيات من اجل تعميمها على الحالات المشابهة لموضوع الدراسة ،للحصول على المعارف والمعلومات، وعلى درجة علمية.

الأهـــــــــداف العمليـــــــــة :

- محاولة رصد حالة اللامن في المنطقة واستجلاء أصولها وجذورها .
- معرفة مكانة الاتحاد الإفريقي في السياسات الإقليمية.
- توضيح التحديات التي تواجه الاتحاد الإفريقي في إحلال الأمن في الصومال ومدى مقاومته لهذه التحديات.
- كما تهدف هذه الدراسة جمع حصيلة ما نتوصل إليه من نتائج وحلول وتوصيات إلى المهتمين بالقضية الصومالية والاتحاد الإفريقي من دارسين وباحثين.

هيكلة الدراسة

لقد فرضت علينا طبيعة الدراسة تقسيمها إلى ثلاثة فصول أساسية كالأتي :

حيث تناولنا في **الفصل الأول** دراسة تقنية عن الاتحاد الإفريقي من خلال تبيان كيفية تحول منظمة الوحدة الإفريقية إلى منظمة الاتحاد الإفريقي ،ودراسة أجهزته وأهدافه ،هذا إضافة إلى

فعالياته ومؤتمراته وكذلك تبيان علاقة الاتحاد الإفريقي بالمنظمات الأخرى بدءا بهيئة الأمم المتحدة ،ثم علاقته بالدول العربية وأخيرا علاقته بالاتحاد الأوروبي.

أما **الفصل الثاني** نعالج فيه تدخل الاتحاد الإفريقي في الصومال ،حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث ،في المبحث الأول تطرقنا فيه إلى دراسة جيوبوليتيكية للصومال ،أما المبحث الثاني فكان عن البيئة الأمنية في الصومال وكمبحث ثالث تناولنا فيه جهود الاتحاد الإفريقي في مواجهة التهديدات الأمنية في الصومال .

وكفصل ثالث وأخير نتطرق فيه إلى دراسة تقيمية واستشرافية للوضع في الصومال وقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث :المبحث الأول يتطرق إلى الصعوبات التي واجهها الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن في الصومال ، والمبحث الثاني أدرجنا فيه بعض الحلول المساعدة على تسوية الوضع في الصومال وكمبحث أخير تناولنا فيه دراسة استشرافية للوضع في الصومال .ونختم بحثنا بخاتمة عبارة عن حوصلة لما توصلنا إليه من نتائج مع اقتراح توصيات لها.

الإطار ألمفاهيمي للدراسة

تعريف السلم الدولي: حالة من الاستقرار تغيب فيها كافة أشكال العنف المادي والمعنوي بين الدول كوحدات فاعلة في المجتمع الدولي .

تعريف الأمن الدولي :الإدراك الواعي لكافة أنواع التهديدات وانتفاءها عن وحدات النظام الدولي ومؤسساته،من خلال مجموعة الإجراءات الوقائية والعقابية التي تؤدي إلى تحقيقه على الصعيد العملي.

الفصل الأول

الإتحاد الإفريقي

" دراسة تقنية "

الفصل الأول

الاتحاد الإفريقي :دراسة تقنية

تطمح اليوم القارة الإفريقية التي مزقتها الحروب و الأوضاع الاقتصادية و الصحية الهشة إلى أحداث آليات متطورة في مجال تسير الأزمات، التعاون و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في ظل سياسة دولية مشتركة بين دول القارة السمراء حيث انه وفي اقل من 40 عام عرفت القارة أكثر من35 صراعا خلف حصيلة قاربت 10 ملايين قتيل هذه الصراعات انتقلت من النزاعات بين الدول إلى النزعات الداخلية خاصة في ظل السياق العالمي الذي كان يهيمن عليه الصراع بين الشرق و الغرب الأمر الذي انعكس على الدول الإفريقية، فتجلى ذلك في صراعات بين دول مختلفة الإيديولوجية أو صراعات حادة بين فصائل متعارضة كل هذا أدى إلى ضرورة التعاون الإفريقي من اجل خلق وضع أفضل في القارة و النهوض بها لتواكب القارات الأخرى و هذا التعاون يكون في ظل تنظيم إقليمي يتكفل بمشاكل القارة ويبحث عن حلول لها بعيدا عن المصالح الشخصية و الأطماع الخارجية وقد تجسد ذلك في منظمة الوحدة الإفريقية ، ثم الاتحاد الإفريقي.

وسنحاول التطرق في هدا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسة ،في البداية التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي ، ثم نتناول أجهزة وانجازات وفعاليات الاتحاد الإفريقي ، وأخيرا الاتحاد الإفريقي و وعلاقته بالمنظمات الأخرى.

المبحث الأول

من الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي

تعود فكرة إنشاء منظمة افريقية إلى عام1957 عندما نادى بها الزعيم الغاني **كوامي نيكروما** حتى قبل أن تستقل الكثير من دول القارة، وبرغم الحماس الثوري الذي كان يعم القارة السمراء ضد الاستعمار، وبساطة الهدف المشترك في ذلك الوقت وهو التحرر من الاحتلال والقضاء على العنصرية، استغرق تحويل الفكرة إلى واقع ملموس حوالي ست سنوات عندما أعلن عن قيام منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963 .و قد حول العقيد الليبي معمر ألقذافي إقامة ولايات متحدة افريقية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، لكن معظم القادة الأفارقة ترددوا و خافوا من أن يؤدي ذلك إلى انتهاك سيادة الدول وحدوث قلائل عرقية. وقد قسمنا هدا المبحث إلى ثلاث مطالب أساسية تتمثل على التوالي فيما يلي :نبذة عن الوحدة الإفريقية التحول إلى الاتحاد الإفريقي ،أهداف ومبادئ الاتحاد الإفريقي .

المطلب الأول

نبذة عن الوحدة الإفريقية

قبل التطرق إلى الاتحاد الإفريقي كان لابد من إعادة النظر في المنظمة التي سبقته ،ودلك حتى نستطيع في نهاية هدا المطلب معرفة جوانب قوة الاتحاد الإفريقي عن المنظمة التي سبقته.

أولا:ظروف نشأة منظمة الوحدة الأفريقية:

عند انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة في **سان فرانسيسكو سنة 1945** لم تكن إفريقيا ممثلة إلا بنسبة 7 بالمائة من مجموع أعضاء المنظمة وقد ظلت هذه النسبة كما هي خلال العشر سنوات الأولى التي تلت قيام الأمم المتحدة.[1]

في عام1955 قبلت ليبيا كرابع دولة افريقية عضوا في الأمم المتحدة بعد أن حصلت على استقلالها واستقر وضعها كدولة ذات سيادة .وكان هذا العام كذلك بداية انطلاق الشعوب الإفريقية الأخرى في مختلف بقاع القارة نحو التحرر والاستقلال وكان هذا الانطلاق مذهلا في سرعته و قوته [2] إذ لم تمضي عشر سنوات أخرى إلا وظهرت في عالم الدول المستقلة خمسة وثلاثون دولة افريقية جديدة حصلت تباعا على استقلالها،ومن ثم فتح أمامها باب العضوية في الأمم المتحدة وبالتالي أصبحت المجموعة الإفريقية اكبر المجموعات القارية عددا داخل الأمم المتحدة.

ولقد أدركت الدول الإفريقية أهمية المركز الذي أصبحت تشغله مجتمعة ،كما تبينت ضرورة المحافظة عليه،وذلك عن طريق تقاربها وترابطها وتوثيق علاقاتها وتوسيع دائرة التعاون بينها ماامكن.[3]

وهكذا نشأت فكرة الاتحاد بين الدول الإفريقية ، واتخذت طريقها إلى التنفيذ تدريجيا وفي صور مختلفة ،بدأت متعثرة ومحصورة في نطاقات ضيقة متخذة شكل اتحادات تعاهدية بين دول متجاورة جغرافيا ثم أخذت تثبت أقدامها وتوسع دائرتها شيئا فشيئا عن طريق تكوين تنظيمات تظم عدد اكبر من الدول المتقاربة ثقافيا ولغويا وسياسيا إلى أن تم لها أخيرا بلوغ غاياتها بإقامة منظمة عامة تضم كافة الدول الإفريقية،وتتمثل هده المحاولات التي أدت إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية في:[4]

---

[1] علي صادق أبو هيف ،**القانون الدولي العام** ،الإسكندرية، منشاة المعارف ،1995،ص618

[2] مرجع نفسه ،ص618.

[3] المرجع نفسه ،ص 619.

[4] المرجع نفسه ،ص619.

1-الاتحادات التعاونية في النطاق الإقليمي:

تمت هذه الاتحادات على أساس التجاوز الإقليمي بين الدول التي اشتركت فيها ومن بين هذه الاتحادات :

ا-اتحاد غينيا وغانا:

تم بالاتفاق بين الرئيس الغيني **سكوتوري** والرئيس الغاني **نكروما** في **23 نوفمبر 1958**،حيث قررا أن يشجعا حكومتيهما على الاتصال الوثيق بينهما لتنسيق سياسة بلدهما بالأخص في مجال الدفاع والسياسة الخارجية و الاقتصادية غير أن هذا الاتحاد كان رمزيا أكثر منه واقعيا ،إذ لم يوضع له أي تنظيم قانوني يسمح بتكثيف حقيقة الارتباط بين الدولتين ،كما أن كل من الدولتين استمرت في إدارة سياستها الخارجية مستقلة عن الأخرى .[1]

ب-اتحاد مالي:

في **17 يناير 1959** اجتمعت في داكار جمعية تأسيسية تضم **44 ممثلا** لأربعة بلدان افريقية**(داهومي،السنغال،السودان الفرنسي،فولتا العليا)**كانت تتمتع بالحكم الذاتي في نطاق الدستور الفرنسي الصادر في **14 أكتوبر 1958**. ولم تكن قد حصلت على استقلالها بعد وذلك لتقرر إنشاء اتحاد بينها أطلق عليه اسم **اتحاد مالي** وقد أقرت الجمعية دستورا للاتحاد يتكون من 62 مادة.[2]

غير أن اتحاد مالي لم يكتب له البقاء ويرجع فشل اتحاد مالي في رأي الرئيس السينغالي **ليوبولد سنجور** إلى اعتبارين رئيسين :

1-إن دول الاتحاد لم تتمهل وتعجلت في الإقدام عليه ،لا على أساس من الحقائق الإقليمية ،وإنما وفقا لمشروعات نظرية ذات طابع فرنسي .

2-أن الاتحاد بين دولتين من الصعب أن يستمر لأنه لا تكون هناك أغلبية داخل نطاقه وبالتالي عنصر مرجح عند الاختلاف ،وهو ما حدث فعلا في تجربة مالي.[3]

---

[1] علي صادق ابو هيف ،**القانون الدولي العام** ، مرجع سابق ، ص 620.

[2] المرجع نفسه ،ص 620.

[3] المرجع نفسه ،ص 621.

ج- مجلس الوفاق:

بعد فشل اتحاد مالي في صورته الأولى الرباعية ،دعا رئيس ساحل العاج" **هو فويه بويني**" إلى إقامة اتحاد أكثر مرونة مع جيرانه الثلاث :فولتا ،داهومي،النيجر،وبالفعل تم توقيع بروتوكول لهذا الغرض بين البلدان الأربعة في **4 ابريل 1959**،تم وضع النظام الأساسي لهذا الاتحاد في اجتماع عقد في **ابيدجان** (عاصمة ساحل العاج) في **29 و 30 ماي من نفس السنة** .أطلق عليه اسم مجلس الوفاق وعلى خلاف سابقيه فقد صمد اتحاد مجلس الوفاق وظل قائما يعمل في النطاق الذي رسمه لنفسه ،بل وان أعضاؤه كانوا طليعة الحركة التي أدت إلى بلورة فكرة التكتل الجماعي ،ثم إلى قيام مجموعات تهدف إلى التنظيم الاتحادي على المستوى القاري.

2- محاولات التنظيم الجماعي على المستوى القاري :

ا-منظمة الدار البيضاء:

وضع ميثاقها في مؤتمر عقد في الدار البيضاء من **3** إلى **8 جانفي 1961** بين **6 رؤساء دول افريقية** هي **الجزائر**(ممثلة في رئيس الحكومة المؤقتة لحزب جبهة التحرير الوطني **غانا** ،**جمهورية مالي**،**المملكة المغربية** ،**الجمهورية العربية المتحدة**،**غينيا** ويتضمن الميثاق المبادئ والأهداف التي تقوم عليها المنظمة ويكمله بروتوكول وقعه الأطراف الستة في القاهرة في **5 مايو من نفس السنة** لتنظيم نشاط المنظمة وأجهزتها العاملة.[1]

ولم تتوان منظمة الدار البيضاء في ممارسة نشاطها فور إنشائها وكانت هيئاتها المختلفة تجتمع دوريا بانتظام ،واتخذت قرارات وأبرمت اتفاقات ولكن لا يمكن مع ذلك القول بان هذه المنظمة نجحت في تحقيق هدفها الرئيسي إنشاء منظمة وحدة افريقية تضم كافة دول القارة .

وقد يكون مرد إخفاقها إلى التباعد الجغرافي بين أعضائها وتباين نظمهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية من ناحية وعدم تهيأ الدول المستقلة حديثا بفكرة الارتباط بنظام لم بعد من جهة أخرى .[2]

ب- الاتحاد الإفريقي الملجاشي :

---

[1] علي صادق ابو هيف ،**القانون الدولي العام** ، مرجع سابق، ص622.

[2] المرجع نفسه ص 624..

ويضم هذا الاتحاد خلاف الجمهورية الملجاشية **(مدغشقر)** إحدى عشرة دولة من أواسط إفريقيا وهي **(الكامرون ،جابون ،داهومي ،السنغال،فولتا العليا ،الكونغو ،موريتانيا ،تشاد ،جمهورية وسط إفريقيا ،ساحل العاج ،النيجر)** ، وهذا الاتحاد مفتوح لانضمام كل الدول الإفريقية المستقلة.[1]

وبعد قيام منظمة الوحدة الإفريقي 1962 وانضمام أعضائه غالى هذه المنظمة تم تحويل الاتحاد الإفريقي الملجاشي من اتحاد ذي طابع سياسي إلى اتحاد اقتصادي بحت وأطلقت عليه اسم الاتحاد الإفريقي الملجاشي للتعاون الاقتصادي .[2]

ج- مجموعة مونرو فيا:

رغبة في تمهيد الطريق لوحدة شاملة لكل دول إفريقيا عقد مؤتمر في مدينة **مونروفيا** عاصمة ليبيريا بين **8 و12 ماي 1961**، حضرته **19 دولة** منها **12 دولة** التي انضمت في الاتحاد الإفريقي الملجاشي **و7 دول** أخرى لم تكن قد اشتركت بعد في اي تنظيم جماعي وهي **نيجريا ،اتيوبيا، ليبيريا، سيراليون ،الصومال، تونس، توجو** ،غير أن هذا المؤتمر لم يتوصل إلى تحقيق الغرض المنشود وقد قاطعته مجموعة دول الدار البيضاء ، مما دعى إلى عقد مؤتمر أخر في **لاجوس (عاصمة نيجيريا)**في **جانفي 1962**، بغرض مشاركة مجموعة دول الدار البيضاء لكنها امتنعت بسبب عدم دعوة حكومة الجزائر المؤقتة.

وعلى الرغم من هذا فقد اقر هذا المؤتمر مشروع منظمة دولية افريقية في سبيل تحقيق وحدة القارة وتجسد هذا في مؤتمر أديس أبابا **(إثيوبيا)** في شهر **ماي 1962.**[3]

- **قيام منظمة الوحدة الإفريقية**

عقد المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا**(إثيوبيا)** في الفترة ما بين **15-23 ماي 1963** بحضور وزراء خارجية **30 دولة***بهدف الإعداد لمشروع ميثاق المنظمة

---

[1] المرجع نفسه ص 624 .

[2] المرجع نفسه، ص626.

[3] علي صادق ابو هيف ،**القانون الدولي العام** ، مرجع سابق ، ص 627.

الجديدة وترتيب مؤتمر قمة لرؤساء الدول في الفترة من **23-28** من نفس الشهر في **أديس أبابا** وهو المؤتمر الذي اقر ميثاق أديس أبابا المنشئ للمنظمة .[1]

ولقد أسفر هدا المؤتمر عن إبرام ميثاق انشات بمقتضاه منظمة الوحدة الإفريقية كما اتخذت فيه مجموعة من القرارات في خصوص بعض موضوعات الساعة التي تهم الدول الإفريقية.[2]

ثانيا: أهداف ومبادئ منظمة الوحدة الإفريقية.

1. تقوية وحدة دولة إفريقيا وتضامنها.
2. تنسيق وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا.
3. الدفاع عن سياستها وسلامة أراضيها و استقلالها.
4. تشجيع التعاون الدولي بما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان[3]

أما **مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية** فتتمثل في:

5. مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء.
6. مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.
7. مبدأ احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها.
8. مبدأ التسوية السلمية للنزاعات عن طريق التفاوض، التوفيق والتحكيم. **(المادة3)**. [4]

ثالثا: أجهزة منظمة الوحدة الإفريقية.

تتمثل أجهزة منظمة الوحدة الإفريقية في مجلس رؤساء الدول والحكومات ،مجلس الوزراء ،الأمانة العامة ،اللجان ،لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ،اللجان المتخصصة الدائمة،وسنحاول

***الدول الثلاثون**:إثيوبيا،الجزائر،الجمهورية العربية المتحدة ،السنغال،السودان،الصومال،الكمرون،الكونغو(برازافيل)،الكونغو (ليوبولدفيل)،النيجر،أوغندا.بورندي،تشاد،تنجانيقا،تونس،جابون،جمهورية إفريقيا الوسطى،داهومي،رواندا،ساحل العاج،سيراليون،غانا،غينيا،فولتا العليا،ليبيريا،ليبيا،مالي،مدغشقر،موريتانيا،نيجيريا.

[1] خليل حسين ،**التنظيم الدولي** ،بيروت ،دار المنهل اللبناني ،2010،ص 306.

[2] علي صادق أبو هيف ، مرجع سابق ص627.

[3] علي صبح، **النزعات الإقليمية في نصف قرن 1945- 1955**، ط2، بيروت. دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2006، ص 95.

المادة 3:تحقيقا للأهداف المبنية في المادة الثانية يؤكد أعضاء المنظمة ويعلنون ارتباطهم بالمبادئ التالية:
-المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء.
-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها الثابت في استقلال كيانها.
-التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم.
-الاستنكار المطلق لإعمال الاغتيال السياسي في جميع صوره.
وكذلك أنواع النشاط الهدام الذي تقوم به دول مجاورة او أي دولة أخرى
-التفاني المطلق في سبيل التحرير التام للأراضي الإفريقية التي ما زالت تابعة.
-تاكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الدول.

[4]علي صبح، **النزعات الاقليمية في نصف قرن 1945- 1955**،ص96.

التطرق إليها بشكل موجز كالأتي :

ا)**مؤتمر رؤساء الدول والحكومات:** يعد الجهاز الأعلى للمؤتمر بل أن هناك اتجاها واضحا نحو جعل الكلمة الوحيدة في إفريقيا لرؤساء الدول الإفريقية.[1]

ب) **مجلس الوزراء:** يعد الجهاز التنفيذي ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من وزراء آخرين تعينهم الحكومات، إلا أنه في مجال التطبيق كثيرا ما توفر الدول الإفريقية أشخاصا نيابة عن وزراء خارجيتها.[2]

ج)**الأمانة العامة:** هي الجهاز الإداري الدائم في المنظمة و يعد المعبر عن شخصيتها.

د) **لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم:** هو الجهاز شبه القضائي الذي نصت عليه المادة التاسعة عشر ميثاق **أديس أبابا.***

هـ) **اللجان المتخصصة الدائمة:** ينشئ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات واللجان المتخصصة التي يرى ضرورة إنشاؤها.[3]

رابعاً: تقويم عمل المنظمة.

لقد نجحت المنظمة في حل بعض الأمور غير أن هناك إخفاق في أمور أخرى.

9. **تصفية الاستعمار:** هذا الهدف كان الهم الأكبر الذي شغل المنظمة منذ نشأتها.[4]
10. **التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء** :فإحراز النجاح في عملية التنسيق والتعاون بين الدول الإفريقية يشكل المعيار الحقيقي للحكم على نشاط المنظمة، و قد جاءت الوقائع لتؤكد ضعف الخطوات التي اتخذت في المجالات التي كان يمكنها أن تساعد على تحقيق النجاح المنشود .[5]
11. **المساواة في السيادة و التسوية السلمية للمنازعات:** إن الدول الأعضاء احترمت (حتى الآن) مبدأ المساواة في السيادة فلم يفكر عضو في السيطرة على مقدرات المنظمة ولم يحاول تسيرها على هواه ولكن المشكلة الحقيقية التي واجهت المنظمة تتعلق بالمبدأين المكملين لمبدأ

---

[1] ربيع عبد العاطي عبيد ،**دور منظمة الوحدة الإفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات** ،القاهرة ،دار القومية العربية للثقافة والنشر ،2002،ص

[2] المرجع نفسه، ص 80

[3] ربيع عبد العاطي عبيد ،**دور منظمة الوحدة الإفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات**،مرجع سابق، ،ص 94.

[4] محمد المجدوب ،**التنظيم الدولي،النظرية العامة والمنظمات الدولية والإقليمية**،الدار الجامعية ،دون سنة نشر ،ص364.

[5] المرجع نفسه ،ص 365.

المساواة في السيادة وهما مبدأ عدم التدخل في شؤون الغير، ومبدأ احترام سيادة كل دولة و سلامة أراضيها و حقها الثابت في الاستقلال.[1]

المطلب الثاني
التحول إلى الاتحاد الإفريقي.

إن وعي القادة الأفارقة بضرورة النهوض بإفريقيا كان يستوجب عليهم البحث عن بديل لمنظمة الوحدة الإفريقية التي لم تعد قادرة على استيعاب مشاكل القارة وبالتالي ظهر الاتحاد الإفريقي كبديل لها .

أولا: نشأة الاتحاد الإفريقي :

قررت الدولة الإفريقية انطلاقا من التغيرات الحاصلة في القارة من تصفية الاستعمار وبذل المزيد من الجهود في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية إسدال الستار على منظمة الوحدة الإفريقية واستبدالها بأخرى حتى تتماشى وروح العصر وفي هذا لمجال برز **تياران:**[2]

الأول يرى الإبقاء على منظمة الوحدة الإفريقية وتطوير أجهزتها و أهدافها باعتبارها محل اتفاق بين جميع الدول تقريبا بدلا من فتح باب الخلافات و الصراعات على شكل المنظمة التي ستحل محلها وتولي المناصب القيادية فيها .

و**الثاني** هو إقامة منظمة جديدة تحتفظ بالمبادئ الأساسية المتفق عليها في المنظمة القديمة مع وضع أهداف ومبادئ جديدة تتماش مع روح العصر و احتياجات التنمية .[3]

انتصر التيار الثاني و تم الاتفاق على منظمة جديدة و قد حاول العقيد الليبي معمر القذافي إقامة ولايات متحدة افريقية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية و السماح بتنقل الجماعات العرقية عبر الحدود و التدخل لفض أي نزاع بمجرد أن يطلب البرلمان الإفريقي الموسع ذلك ، و قد استضاف القذافي قمتين إفريقيتين لهذا الغرض في عامي **2000** و**2001** لكن تردد معظم القادة الأفارقة و خوفهم من أن يؤدي تصور القذافي للمنظمة الجديدة إلى انتهاك سيادة الدولة وحصول فئة عرقية على حدودها مما أدى في النهاية إلى الاتفاق على قيام

---

[1] المرجع نفسه ،ص367.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي،**التعاون العربي الإفريقي** ،القاهرة ،دار الفجر للنشر والتوزيع ،2007،ص137.

[3] www.siyasaa.net

اتحاد إفريقي على غرار الاتحاد الأوربي له من الأجهزة و المؤسسات ما يمكنه من تنفيذ الأهداف الموكلة إليه[1] ،فكان تدشين مشروع الاتحاد الإفريقي الجديد الذي تم إنشاؤه في: **9 يوليو2002**و هو منظمة أو جمعية سياسية اقتصادية دولية شاملة خلفت منظمة الوحدة الإفريقية حيث تكون هذه المنظمة أكثر قدرة على مواجهة التحديات الداخلية و الخارجية التي تواجه القارة الأفريقية .

و مرت عملية إنشاء الاتحاد الإفريقي بعدة تطورات نوجزها فيما يلي:

1) **شهدت الدورة العادية رقم35** لمؤتمر رؤساء الدول و الحكومات الأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية(**الجزائر، يوليو 1999)** أول لبنات مسيرة إنشاء الاتحاد الإفريقي، و ذلك بصدور القرار بقبول المؤتمر للدعوة المقدمة من الرئيس الليبي معمر القذافي لاستضافة بلاده لمؤتمر قمة استثنائي للمنظمة لتفعيلها. وقد انعقدت في مدينة سرت الليبية يومي **(8 ،1999/09/9)** القمة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر رؤساء الدول و الحكومات الأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية، و صدر عنها" **إعلان سرت**" في **09/09/ 1999**[2] ‘الذي يهدف إلى التعامل الفاعل مع الحقائق الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية الجديدة في إفريقيا و العالم، وتحقيق طموحات الشعوب الرامية إلى تحقيق وحدة اكبر تتلاءم مع مقاصد ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، ومعاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية.[3]

هذا إضافة إلى تنشيط المنظمة الإفريقية لتؤدي دورا أكثر فعالية في التعامل مع حاجات الشعوب و القضاء على شبح الصراعات ومواجهة والتحديات العالمية وترتيبا على التكليف الصادر بإعلان سرت، قامت الأمانة العامة للمنظمة بإعداد مشروع القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي الذي تمت دراسته في عدة اجتماعا ت.[4]

2) تم التقدم بمشروع الوثيقة التأسيسية للاتحاد الإفريقي إلى الدورة العادية **رقم(36)** لمؤتمر رؤساء الدول و الحكومات الأعضاء بالمنظمة **(يوليو2000)** حيث تم اعتماد القانون التأسيسي رسميا في:**2000/07/11** [5] ليحل محل ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الذي ظل ساريا لفترة عام كفترة انتقالية، و بعد التصديق على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي و دخوله حيز النفاذ،

---

[1] ibid.

[2] صلاح الدين حسن السيسي ،**النظم والمنظمات الإقليمية الواقع ...مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل** ،القاهرة ،دار الفكر العربي ،2007،ص238.

[3] موسوعة مقاتل من الصحراء،على الموقع www.moqatel.com/openshare/indexf.html

[4] ibid

[5] صلاح الدين حسن السيسي،**النظم والمنظمات الاقليمية والدولية** ،مرجع سابق،ص238.

استمرت منظمة الوحدة الإفريقية والجماعات الاقتصادية الإفريقية في الوجود من اجل اتخاذ الإجراءات العملية اللازمة لتنفيذ أحكام القانون التأسيسي وإنشاء الأجهزة المنصوص عليها في القانون المذكور طبقا لأي قرارات قد تتخذها الأطراف في الاتفاق.[1]

3 –عقدت قمة **لوسكا** الإفريقية المنعقدة في **جويلية 2001** ــوالتي وصفت بالتاريخية حينما قررت إعلان الاتحاد الإفريقي متخذة بشأنه عددا من المقررات المهمة وفي مقدمتها إنشاء لجنة خاصة من الخبراء لدراسة أوجه عمل الاتحاد وأجهزته ،على أن تعرض توصياتهم على اجتماع للجنة خاصة من الوزراء وتفويض الأمين العام بان يقوم بالمشاورات اللازمة مع الدول.

وفي **24 افريل2001** أبلغت الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية الدول الأعضاء، أن القانون التأسيسي، قد وقعته جميع الدول الأعضاء و كانت قد صادقت على القانون، آنذاك، **إحدى وأربعون** دولة ، منها **سبعة و ثلاثون** أودعت مستندات التصديق و في **26 ابريل 2001** ، أصبحت نيجيريا العضو السادس و لقد تم تفويض **الثلاثين** الذي يودع مستندات التصديق، و بهذا يستوفي المطلب الخاص بثلثي الأعضاء لاستكمال المتطلبات القانونية لقيام الاتحاد ، فدخل القانون حيز التنفيذ في **26 مايو 2001** حيث دعت قمة **لوسكا الإفريقية** إلى الإسراع لقيام الاتحاد الإفريقي ووضعت الخطوط العريضة التي تحكم المرحلة الانتقالية من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي. [2]

ثانيا: مجالات قوة الاتحاد الإفريقي عن الوحدة الإفريقية في تحقيق الوحدة و الاندماج القاري

1 – النصوص الواردة في القانون التأسيسي و في كل المواضع تؤكد كلها بعبارات واضحة على هدف تحقيق الوحدة و الاندماج القاري بشكل اكبر مما عكسه ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ،فقد ورد التأكيد على الوحدة في المقدمة من القانون التأسيسي للاتحاد ، كذلك في **المادة الثالثة** الخاصة بالأهداف تأتي الوحدة على رأس قائمة الأولويات .[3]

– الوحدة أو الاندماج المقصود في الاتحاد ليس فقط بين الدول أو الحكومات كما كان الحل في ميثاق المنظمة، بل يمتد إلى الشعوب .[4]

---

[1] المرجع نفسه ،ص239.

[2] جمال عبد الناصر مانع ،**التنظيم الدولي** ،عنابة ،دار العلوم للنشر والتوزيع ،2006،ص306.

[3] محمود ابو العنين ،**التقرير الاستراتيجي الإفريقي ،2006-2007**،القاهرة ،مركز البحوث الإفريقية ،يوليو2008،ص21.

[4] المرجع نفسه ،ص22.

3) الاتحاد يسعى إلى التعجيل بتنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية

4) إن القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي يقدم رؤية جديدة لدور الاتحاد في مجال الصراعات وحفظ وبناء سياسة دفاعية مشتركة.[1]

ثالثا: الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي:

يضم الاتحاد الإفريقي جميع دول القارة، كأعضاء فاعلين باستثناء المملكة المغربية التي عارضت عضوية **الصحراء الغربية** باعتبار أراضي هذه الأخيرة جزء من المغرب، ومع ذلك فللمغرب وضع خاصا داخل الاتحاد الإفريقي، إذ بإمكانه الاستفادة من الخدمات المتاحة لجميع أعضاء الاتحاد الإفريقي من المؤسسات التابعة له، وبناء عليه يضم الاتحاد الإفريقي **53** دولة، وهناك **ثلاث دول** أعضاء موقوفة هي: **غينيا** (علقت عضويتها بعد انقلاب **2008**) **مدغشقر** (علقت بعد الأزمة السياسية فيها) **اريتيريا** (علقت عضويتها بعد اتهامها بمساعدة الاسلامين في الصومال). ودعا الاتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة مجلس الأمن لمعاقبتها.[2]

المطلب الثالث

أهداف ومبادئ الاتحاد الإفريقي.

لقد نص القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي على جملة من المبادئ والأهداف التي سنحاول شرحها فيما يلي :

أولا: أهداف الاتحاد الإفريقي.

أشارت وثيقة الاتحاد الإفريقي إلى أهدافه التي تتمثل فيمايلي:

1. الدفاع عن سيادة الدولة الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها:

فيما يخص هذا الهدف فإن الاتحاد الإفريقي قد عمل على إتباع نهج المنظمة ، وبالتالي فإن أسباب تبني هذا الهدف في المنظمة هي نفسها في الاتحاد و التي يمكن تلخيصها في:[3]

- ✓ الاستقلال الحديث للدول الإفريقية و تكلفة هذا الاستقلال.

---

[1] المرجع نفسه ،ص22.

[2] http://ar.wikipedia.org/wiki

[3] هاشمي حسن ،**دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن في إفريقيا** ،رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية،عنابة ،كلية الحقوق، 2006 ،ص20

- ✓ سلامة أراضيها وذلك باعتبار أن الأرض هي جزء من سيادة الدولة ، لهذا فالاتحاد الإفريقي ترك الحرية للمؤتمر في إنشاء أي لجنة يراها ضرورية، أو إعادة تشكيل اللجان القائمة مما يمكن القول أن انه قد نص ضمنيا على إمكانية إبقاء هذه اللجنة أو ضم عملها إلى لجان جديدة.[1]

2. **تعزيز مواقف افريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام للقارة وشعوبها والدفاع عنها:**

إن تبني هذا الهدف في ميثاق الاتحاد دفعت إليه اختلاف مواقف الدول الإفريقية اتجاه قضايا حساسة تهم القارة الإفريقية في المحافل الدولية و الإقليمية ، مفضلين مصالحهم الخاصة على مصالح القارة ، مما يزيد من الأطماع الخارجية للدول الغربية اتجاه القارة ، لأن التناقض في الآراء بين الدول الإفريقية سيكون محل استغلال من الدول المتربصة بها ، كما حدث في **مؤتمر الدوحة 2001**، بالنسبة للدول النامية و الدول المتقدمة و الذي استغلته هذه الأخيرة لمصالحها على اثر اختلاف الدول النامية فيما بينها .[2]

3. **تعزيز السلام و الأمن و الاستقرار في القارة:**

عمل الاتحاد على تبني هذا الهدف من اجل القضاء على النزاعات في إفريقيا و تعزيز و تقوية السلام بالقضاء على تجارة الأسلحة السوداء و القيام بعمليات نزع السلاح و فرض النظام و تدمير الأسلحة و إعادة توطين اللاجئين.[3]

4. **تهيئة الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي و المفاوضات الدولية:**

عملت القارة من اجل الظروف الاقتصادية على عقد عدة شركات مثل الشركة الجديدة من اجل التنمية في إفريقيا و كذا السوق الإفريقية المشتركة ، و هما مشروعين دعمهما الاتحاد الإفريقي.[4]

---

[1] المرجع نفسه ،ص21.

[2] احمد حجاج ،**العولمة والوحدة الإفريقية**،**مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة/مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية،**العدد154**،2003،ص45.

[3] هاشمي حسن ،**دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن في إفريقيا** ،مرجع سابق ،ص 24

[4] المرجع نفسه ،ص26.

أما بخصوص الظروف الأمنية فقد عمل الاتحاد على إنشاء جهاز " **مجلس الأمن والسلم الإفريقي** " من اجل تحقيق الاستقرار في إفريقيا و القضاء على النزاعات وهو الأمر الذي يعمل على تهيئة الظروف الملائمة لأي عمل اقتصادي في القارة .

و بالتالي فإن تحقيق هذا الهدف سيكون متوقف على دعم الاتحاد الإفريقي لمشاريعه في المجال الأمني و الاقتصادي و ذلك من خلال تفعيل مجلس السلم و الأمن الإفريقي و دعم المشاريع الاقتصادية الأخرى مما يحقق معه التعاون الدولي مع إفريقيا.

5. **تشجيع التعاون الدولي مع مراعاة ميثاق منظمة الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:**

يمكن هذا الهدف الدول الأعضاء من حرية التعاون مع مختلف الدول في إطار الأمم المتحدة ،كما يحكم علاقات الدول الإفريقية مع غيرها من الدول في الهيئة الأممية[1] ،و عليه فالدول الأعضاء تعمل فيما بينها و بالتعاون مع المجموعة الدولية في درء أي نزاع إفريقي أو عدوان يقع على دولة افريقية أو التعاون على مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب كذلك التعاون على إعادة الإعمار و ذلك عن طريق تقديم المساعدات الإنسانية و التعاون في مجال حماية حقوق الإنسان و تكريس الديمقراطية.

6. **تعزيز مبادئ الديمقراطية و المشاركة الشعبية و حقوق الإنسان:**

عمل القادة الأفارقة على تغير بنية التنظيم الإفريقي التي كانت تعاني من ضعف أشكال المشاركة الشعبية لذا أقروا في الاتحاد الإفريقي الذي يتخذ شكلا كونفدراليا على وضع البرلمان في أجهزة الاتحاد الرئيسة باسم **برلمان عمومي إفريقي** من أجل تعزيز هذه المشاركة الشعبية.[2]

كما أعطى الاتحاد أهمية لهذا الجانب من خلال المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي ، كما أكد ذلك من خلال مشاركة الشعوب الإفريقية في أنشطة الاتحاد و العمل على تعزيز

---

[1] عصمت محمد حسن ،**دراسات في العلاقات الدولية**،مصر ،دار المعرفة الجامعية ،2003،ص213.

[2] هاشمي حسن ،**دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن في إفريقيا** ،مرجع سابق ،ص28.

العدالة الاجتماعية بل أن الإشارة للمبادئ الاجتماعية و حده كفيل بتمهيد الطريق لمشاركة شعبية متقدمة.[1]

ويعود اهتمام الاتحاد بهذه المسألة بغية تحقيق تكامل القارة واتحادها والرقي بها من التخلف والأزمات وهذا كله بهدف القضاء على الصراعات الداخلية في القارة السوداء داخل الدول بعضها ببعض وهو ما يحقق حتما نوعا من الاستقرار والأمن القاري.

كما أن مطالبة العديد من الدول الإفريقية إلى اللجوء للوسائل الديمقراطية للتغيير بهدف تعزيز الأمن والاستقرار وتكامل القارة.

7. **القضاء على الأوبئة وتعزيز الصحة:**

إن السبب الرئيسي في انتماء هذا الهدف هو المعاناة التي تعيشها القارة من انتشار الأمراض والأوبئة ومعاناة جل الشعوب من هذه الأمراض المزمنة. إضافة إلى الأهداف السالفة الذكر فإن قانون الاتحاد الجديد قد تضمن أهداف أخرى تعالج أو تدور حول مسائل عدة تصب في اتجاهات مختلفة.

فقد نصت هذه الأهداف على تحقيق وحدة تضامن اكبر فيما بين البلدان والشعوب الإفريقية وكذا على التعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

كما نصت هذه المادة أيضا على أهداف أخرى تتعلق بالتنمية المستدامة على كل المستويات وكذا التكامل الاقتصادي وكذا مسالة تعزيز التعاون في ميادين النشاط البشري لرفع مستوى معيشة الشعوب الإفريقية، كما إن هناك أهداف تتعلق بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية في القارة.[2]

ثانيا: مبادئ الاتحاد الإفريقي.

تتمثل مبادئ الاتحاد الإفريقي فيما يلي :

1. **احترام الحدود القائمة بين الدول الأعضاء :**

اعتماد الاتحاد الإفريقي لهذا المبدأ يرجع إلى موقف بعض الدول الإفريقية في مؤتمر "**أديس أبابا** " في **ماي 1963** حين عبر عدد من رؤساء الدول الإفريقية في هذا المؤتمر عن

---

[1] المرجع نفسه ،ص28.

[2] هاشمي حسن ،**دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن في إفريقيا** ، مرجع سابق،ص32.

عدم الرضا بالأسس و الطرق التي يتم بها تحديد الحدود في القارة الإفريقية وكأنهم اتفقوا على انه لا مناص من الإبقاء عليها كما هي لأن إعادة النظر فيها على أي أساس آخر كاللغة و الدين أو العرق ليضر باستقرار القارة وأمنها.[1]

وعليه يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التي تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار في القارة إذ ان تبنيه سيقطع جميع الخلافات والنزاعات الحدودية ويحقق نوع من الاستقرار بين الدول المتجاورة.

2. **وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة:**

هو مبدأ مستحدث في إطار اتحاد الإفريقي، وعليه فالدول تحرص على دوام الأمن والاستقرار[2]، وعملا بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها تلتزم بان تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها وان تتخذ على الفور منفردة أو مجتمعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة السلم والأمن إلى نصابهما.[3]

3. **تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد:**

لقد نص ميثاق الاتحاد الإفريقي على هذا المبدأ وقد تم تعديله في وثيقة الاتحاد الإفريقي عما كان عليه في المنظمة حيث استبدلت النزاعات بالخلافات كون الخلافات أوسع مجالا من النزاعات وكذلك يمكن تسوية تلك الخلافات قبل انتقالها إلى مرحلة النزاع، ومن المحتمل ان تكون هناك خلافات إقليمية لا يمكن أن تصبح نزاعا إقليميا.[4]

تظهر أهمية التسوية لهذه الخلافات عند استعمالها في الوقت المناسب مما يجعل معه أهمية بالغة في العلاقات بين الدول الأعضاء إذ يمنع الخلاف من الوصول إلى نزاع وبالتالي حقن الدماء وتجنب العديد من المخلفات والآثار السلبية التي قد تنجم عن نزاع معين.[5]

أما التعديل الثاني الذي مس هذا المبدأ يكمن في طرق التسوية، إذ لم يعد يقتصر على الوسائل السلمية التي حددتها منظمة الوحدة الإفريقية والتي يكمن في التفاوض ،الوساطة،

---

[1] المرجع نفسه ،ص42.

[2] المرجع نفسه ،ص 47.

[3] هاشمي حسن ،**دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن في إفريقيا** ، مرجع سابق ،ص 48.

[4] المرجع نفسه،ص50.

[5] مروة نوري جعفر ،**المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر**،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية ،1992،ص125

التوفيق والتحكيم، أما قانون الاتحاد الإفريقي فقد فسح المجال لوسائل أخرى يراها المؤتمر مناسبة لحل الخلافات الإفريقية.

4. **منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها:**

هذا المبدأ الذي تبناه الاتحاد الإفريقي على غرار منظمة الوحدة الإفريقية، إذ أن هذا المبدأ سيعمل على القضاء على الإسراع في إبراز القوة في حل الخلافات بين الدول الأعضاء مما يجعل معه تحقيق السلم والأمن الإفريقي ممكنا.[1]

5. **عدم تدخل أي دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى:**

إن اعتماد هذا المبدأ في وثيقة الاتحاد الإفريقي يرجع إلى اعتماده في القانون الدولي كمبدأ عام ولما له من أهمية في تحقيق الأمن والاستقرار في القارة إذا ما امتثلت الدول لهذا المبدأ.غير أن الأمم المتحدة بعد **عام 1990** ونظرا لاتساع النزاعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي عملت على تقليص هذا المبدأ.[2]

6. **حق التدخل للاتحاد في دولة عضو:**

فيما يتعلق بحق التدخل بمقرر من المؤتمر في حالة ارتكاب لدولة عضو جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية هو أمر تفرضه الاتفاقيات الدولية.

7. **التعايش السلمي بين الدول الأعضاء:** إن مبادئ التعايش السلمي تخدم في معظمها السلم والأمن الإفريقي وهو ما يهدف له الاتحاد تبنيه ضمن قانونه التأسيسي.

8. **احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الراشد:** وقد كان للتغيرات الدولية خاصة القرارات الأممية فيما يخص حقوق الإنسان والديمقراطية ومكافحة الفساد دور في تدوين هذا المبدأ في الاتحاد.[3]

9. **إدانة ورفض التغيرات غير الدستورية للحكومات.**

10. **إدانة الإفلات من العقوبة والاغتيالات والإعمال الإرهابية والتخريبية:**

إذ يعتبر الحرص على تحقيق هذا المبدأ في إطار الاتحاد تحقيق للأمن الإفريقي وذلك بالقضاء على كل المحاولات الهادفة إلى الاغتيالات السياسية أو الأعمال الإرهابية التي من شأنها أن

---

[1] المرجع نفسه ،ص 127.

[2] هاشمي حسن ،مرجع سابق ،ص 63

[3] صلاح الدين حسن السيسي ،**النظم والمنظمات الإقليمية والدولية** ،مرجع سابق ،ص 243.

تزعزع امن دولة افريقية .أما بخصوص إدانة ورفض الإفلات من العقوبة هو أمر تكرسه سيادة القانون.

هذا بالإضافة إلى **مبادئ أخرى** للاتحاد تتمثل في:

1. مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء في الاتحاد بمشاركة الشعوب الإفريقية في أنشطة الاتحاد.
2. تعزيز الاعتماد على الذات في إطار الاتحاد.[1]

المبحث الثاني

أجهزة وإنجازات وفعاليات الاتحاد الإفريقي

إن قوة الاتحاد الإفريقي تتمثل في فعالية أجهزته وانجازاته كذلك في اجتماعاته والقمم التي يعقدها ،لذلك سنحاول في هدا المبحث بنوع من التفصيل أجهزة الاتحاد الإفريقي، كذلك انجازاته، تم التطرق إلى فعاليات الاتحاد الإفريقي .

المطلب الأول

أجهزة الاتحاد الإفريقي

[1] هاشمي حسن ،**دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن في إفريقيا**،مرجع سابق ،ص 70.

نصت **المادة الخامسة** من القانون التأسيسي للاتحاد على أن أجهزة الاتحاد تتكون من **مؤتمر الاتحاد – المجلس التنفيذي – لجنة الممثلين الدائمين – اللجان الفنية المتخصصة – المجلس الاقتصادي والاجتماعي – المؤسسات المالية.**

و بالإمكان توزيع هذه الأجهزة على مجموعات ثلاث:

تضم **الأولى** التي عليها ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية. بعد تغيير مسمياتها، فمؤتمر الاتحاد هو مجلس رؤساء الدول والحكومات والمجلس التنفيذي هو وزراء المنظمة والمفوضية هي الأمانة العامة، اللجان المتخصصة هي ذاتها أيضا.

وتضم **المجموعة الثانية** الأجهزة المنصوص عليها في **اتفاقية أبوجا** (تأسيس المجموعة الاقتصادية) مثل البرلمان والمحكمة والمؤسسات المالية.

والمجموعة الثالثة تشمل الأجهزة التي استحدثها القانون التأسيسي للاتحاد مثل لجنة الممثلين الدائمين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.[1]

أولا: المؤتمر.

ويتألف من رؤساء الدول و الحكومات أو ممثليهم المعتمدين حسب الأصول، ويعتبر المؤتمر الجهاز الأعلى للاتحاد ويجمع مرة في السنة على الأقل في دورة عادية، كما يجتمع في دورة عادية ويتولى رئيس دولة أو حكومة يتم انتخابه بعد مشاورات بين الدول الأعضاء رئاسة المؤتمر لمدة سنة واحدة، و يتخذ المؤتمر قراراته بالإجماع وأن تقدر ذلك فبموافقة أغلبية ثلثي الأعضاء في الاتحاد، غير أن البت في المسائل الإجرائية يتم بأغلبية بسيطة ويتكون النصاب القانوني لأي اجتماع المؤتمر من **ثلثي كافة أعضاء الاتحاد**، ويعتمد المؤتمر اللائحة الداخلية الخاصة به، وتكون للمؤتمر المهام التالية:

- تحديد السياسات المشتركة للاتحاد.
- بحث التقارير والتوصيات الصادرة عن الأجهزة الأخرى للاتحاد واتخاذ القرارات بشأنها.
- بحث طلبات الانضمام إلى عضوية الاتحاد.

---

[1] محمد المجدوب ،**التنظيم الدولي ،النظرية العامة والمنظمات الدولية والإقليمية** ،مرجع سابق ،ص ص 472.471.

- إنشاء أي جهاز للاتحاد.
- مراقبة تنفيذ سياسات وقرارات الاتحاد، وضمان الالتزام بها من قبل جميع الدول الأعضاء.
- اعتماد ميزانية الاتحاد.
- إصدار توجيهات إلى المجلس التنفيذي حول إدارة النزاعات والحروب والحالات الطارئة الأخرى واستعادة السلم.
- تعيين قضاة محكمة العدل، وإنهاء مهامهم.
- تعيين رئيس اللجنة ونائبه أو نوابه و أعضاء اللجنة.[1]

ثانيا: المجلس التنفيذي.

يضم هذا المجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء ومن المهام الرئيسية للمجلس تهيئة القرارات لتمريرها للجمعية العامة والهيئة التمثيلية للاتحاد التي تضم سفراء الدول الأعضاء في مقر الاتحاد الإفريقي ويضم المجلس التنفيذي وزراء معينون من قبل حكومات الدول الأعضاء ويهتم بالقضايا التالية:[2]

- التجارة الخارجية.
- الطاقة والصناعة و الموارد التنفيذية.
- الغذاء والزراعة والثروة الحيوانية.
- الموارد المائية و الري.
- حماية البيئة والعمل الإنساني والاستجابة للكوارث الطبيعية، والحد منها.
- النقل والمواصلات.
- التأمين والتعليم، الثقافة، الصحة.
- الضمان الاجتماعي.

ثالثا: اللجان الفنية المتخصصة:

وهي مسؤولية أمام المجلس التنفيذي وتشمل:

- لجنة الاقتصاد الريفي والمسائل الزراعية.
- لجنة الشؤون النقدية والمالية.

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي ،**النظم والمنظمات الإقليمية والدولية** ،مرجع سابق ،ص245.

[2] المرجع نفسه ،ص 248.

- لجنة التجارة والجمارك والهجرة.
- لجنة الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية.
- لجنة النقل والمواصلات والسياحة.
- لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية.
- لجنة التعليم والثقافة والموارد البشرية.

وتتكون اللجان الفنية المتخصصة من الوزراء أو كبار المسؤولين المعنيين بالقطاعات التي تقع ضمن اختصاصهم، وتضطلع كل لجنة في حدود اختصاصها بالمهام الآتية : [1]

- إعداد مشاريع وبرامج الاتحاد وتقديمها للمجلس التنفيذي.
- رصد ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن أجهزة الاتحاد.
- كفالة تنسيق ومواءمة مشاريع وبرامج الاتحاد.
- تقديم تقارير وتوصيات إلى المجلس التنفيذي بشأن تنفيذ أحكام القانون.

رابعا: برلمان عموم إفريقيا:

يتم إنشائه لضمان مشاركة كاملة للشعوب الإفريقية في تنمية وتعامل القارة اقتصاديا، ويتم تحديد تشكيلته وسلطاته ومهامه وتنظيمه في بروتوكول خاص به.[2]

يتم تمثيل الدول تمثيلاً متساوياً، لكل دولة **05 أعضاء** في البرلمان يمثلون كافة التيارات السياسية، على أن تكون بينهم امرأة على الأقل، والبرلمان له سلطات استشارية، كما أن يتم الانتخاب مباشرة من الشعب لأعضاء البرلمان. [3]

خامسا: محكمة عدل الاتحاد الإفريقي.

ويتم إنشائها وتحديد نظامها الأساسي وتشكيلها ومهامها في بروتوكول خاص بها، حيث اعتمد بروتوكول لإنشاء **محكمة العدل الأفريقية** عام **2003** التي ينص قانونها التأسيسي على البت في الخلافات الناشئة حول تفسير الأعضاء لمعاهدات الاتحاد الإفريقي.

سادسا: المؤسسات المالية.

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي ،**النظم والمنظمات الإقليمية والدولية** ،مرجع سابق ،ص247.

[2] صلاح الدين حسن السيسي ،**النظم والمنظمات الإقليمية والدولية** ،مرجع سابق ،ص248.

[3] محمود أبو العنين، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي** ،مرجع سابق ،ص 43.

التابعة للاتحاد وتحديد نظامها ولوائحها بروتوكولات خاصة لها البنك المركزي الإفريقي **(أبوحا بنيجيريا)**.

- البنك الإفريقي للاستثمار **(طرابلس بليبيا)**.
- صندوق النقد الأفريقي **(ياوندي بالكاميرون)**.[1]

سابعا: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

تعتبر هيئة استشارية مكونة من مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد ويحدد المؤتمر مهام المجلس وبسلطاته وتشكيله وتنظيمه.

ثامنا: اللجنة.

وهي بمثابة أمانة للاتحاد وتتكون من الرئيس ونائبه أو نوابه ويساعدهم عدد الموظفين، ويحدد المؤتمر هيكل اللجنة ونظمها ومهامها.[2]

تاسعا: مجلس السلم والأمن.

تناولت **المادة (2)** من بروتوكول دول مجلس السلم والأمن الإفريقي مسائل إنشاء المجلس طبيعته وهياكله، كما حددت هذه المادة أيضا الأجهزة التي تعمل على دعم المجلس، وهي مفوضية الاتحاد الإفريقي ومجلس الحكماء ونظام الإنذار المبكر، بالإضافة إلى قوة دائمة للتدخل وصندوق خاص بها لتمويلها. وتحيل هذه المادة **إلى المادة 2/5** من الوثيقة التأسيسية للاتحاد كمادة مرجعية فباعتبار مجلس السلم والأمن جهاز تابع للاتحاد الأفريقي، تضم **المادة 5**عضوية مجلس السلم والأمن الإفريقي وتشير إلى أن المجلس يتكون من **15 عضوا** ينتخبون على أساس الحقوق المتساوية، حيث أن **10 أعضاء** ينتخبون لمدة سنتين و **5 أعضاء** ينتخبون لمدة **3 سنوات**، وذلك لضمان وجود أعضاء مواليين لما طرح من مسائل بحيث لا يؤثر التفسير الجزئي على المواكبة.

وتشير**المادة 5** كذلك إلى ضرورة مراعاة مبدأ التمثيل الإقليمي المتساوي على أساس دوري وبموجب معايير تطبق على الدول المرشحة للعضوية.[1]

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي ،مرجع سابق ،ص 248.

[2] المرجع نفسه ،ص 249.

المطلب الثاني

إنجازات الاتحاد الإفريقي

استطاع الاتحاد الإفريقي بناء سياسة أمنية ودفاعية مشتركة استنادا إلى الصلاحيات التي منحها القانون التأسيسي له، حيث استطاع أن يحقق عددا من الإنجازات التي نلخصها في الآتي:

أولا: تأسيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي.

وهو الجهاز أو الآلية الرئيسية للاتحاد في مجال منع وإدارة وتسوية النزاعات الأفريقية وقد أقر مؤتمر الاتحاد البروتوكول الخاص بالمجلس بجلسته العادية الأولى **(دربان – جنوب أفريقيا 9 / 8 / 2008)** ودخل حيز التنفيذ في **2003/12/27**، ويستهدف المجلس تقرير السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا.

كما يستهدف المجلس ترقب و منع النزاعات وتعزيز وتنفيذ الأنشطة المتعلقة ببناء وإعادة التعمير في فترة ما بعد النزاعات وتنسيق ومواءمة الجهود القارية الخاصة بمكافحة الإرهاب الدولي، وكذلك وضع سياسة دفاع مشترك للاتحاد وإضافة إلى تعزيز وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.[2]

وسعيا لتحقيق أهدافه من المنطقي أن يتبنى المجلس حملة من المبادئ المساعدة التي فصلتها **المادة 4** من البروتوكول لعل أبرزها.

1) التسوية السلمية للنزعات والصراعات.
2) عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة العضو من قبل دولة أخرى.
3) حقوق الاتحاد في التدخل في دولة عضو بقرار من جمعية الاتحاد.[3]

---

[1] عزيزة بن جميل ،**الآثار الإقليمية للنزاعات المسلحة غير الدولية على السلم والأمن في إفريقيا** ،رسالة ماجستير في القانون الدولي العام ،عنابة،كلية الحقوق،2008/2007،ص105.

[2] محمود أبو العنين ،**التقرير الاستراتيجي الإفريقي** ،مرجع سابق ،ص 37

[3] عزيزة بن جميل ،**الآثار الإقليمية للنزاعات المسلحة غير الدولية على السلم والأمن في إفريقيا** ،مرجع سابق ،ص106.

ويساند المجلس في عمل الأجهزة والآليات الآتية:

1. **هيئة الحكماء**Nise of panel :

تتكون من **5 شخصيات أفريقية** تتمتع بالاحترام البالغ بين أوساط المجتمع، تتلخص مهمة هذه الهيئة في مساندة مجلس السلم والأمن وتقديم النصح واتخاذ الإجراءات التي تراها ملائمة لدعم الجهود والتي يبذلها المجلس (**المادة 11** من البروتوكول الخاص بإنشاء المجلس). [1]

2. **نظام قاري الإنذار المبكر:**

حيث تناولت **المادة 12** من البروتوكول الخاص بإنشاء مجلس السلم و الأمن إنشاء نظام قاري للإنذار المبكر تسهيل مهمة منع النزعات وترقبها في أفريقيا على أن يتكون هذا النظام من:

– مركز مراقبة ورصد، يعرف بغرفة الرصد، ويكون موقعه في قسم إدارة النزاعات للاتحاد الأفريقي وهو مسؤول عن جمع البيانات وتحليلها على أساس وحدة مؤشرات مناسبة.

– وحدة الرصد والمراقبة التابعة للآليات الإقليمية.

3.القوة الإفريقية الجاهزة Africain Stand by of Force:

والتي تقام استناد إلى **المادة 4** من القانون التأسيسي **والمادة 13** من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم و الأمن والتي قضت بإنشاء قوة أفريقية جاهزة متعددة الأفرع تضم عناصر مدنية وعسكرية في بلدانها الأصلية، كما تقضي نفس المادة بإنشاء لجنة أركان حرب من كبار الضباط العسكرية بين أعضاء مجلس السلم والأمن لسداد المديونية وتقديم المساعدات للمجلس بشأن المسائل المتعلقة بالاحتياجات العسكرية والأمنية.[2]

وقد تم تحديد **مرحلتين** لبناء هذه القوة الأفريقية الجاهزة.

الأولى حتى **2005/06/30**، و**الأخر** حتى **2010/06/30**، وذلك في إطار ما تم التوافق عليه في ظل وثيقة خارطة طريق لتشغيل القوة الجاهزة (**أديس أبابا مارس 2003**).

4.الصندوق الخاص (صندوق السلام):

---

[1] محمود ابو العنين ، ،مرجع سابق ،ص 37.

[2] محمود ابو العنين ،**التقرير الاستراتيجي الافريقي** ،مرجع سابق ،ص 38.

ويستهدف هذا الصندوق وفقاً **للمادة 21** من الدستور المنشئ لمجلس السلم بتمويل عمليات مجلس السلم للحفاظ على الأمن والسلم وتأتي موارده من مساهمة الدول الأعضاء في ميزانية الاتحاد، ومن أي مصادر داخل القارة **(قطاع خاص، مجتمع، أفراد)**، وكذلك التبرعات من خارج إفريقيا شريطة عدم التعارض مع مبادئ الاتحاد.

ثانيا: بناء سياسة دفاعية وأمنية مشتركة.

استطاع الاتحاد الإفريقي أن يتوصل من حيث الأساس إلى بناء سياسة دفاعية مشتركة والتوصل إلى مشروع الإعلان الرسمي حول سياسة أفريقية مشتركة للدفاع و الأمن والذي تبنيه في سرت الليبية في **2004/02/28**، وتستند كذلك على ميثاق الاتحاد الأفريقي للدفاع وعدم الاعتداء. والذي تم تبينه في الدورة العادية الرابعة لمؤتمر قمة الاتحاد **(أبوجا – نيجيريا. 2005/01/31)**[1]

وكلا الوثيقتين تؤكدان أن مدى التقدم الذي أحرزته الدول الأفريقية في بناء إطار قانوني و مؤسستي للعمل المشترك في مجال الدفاع و الأمن على مستوى القارة الإفريقية وتستهدف السياسة الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن تحقيق غايات محددة ومن أهمها.

- ضمان استجابة جماعية لكل من التهديدات الدولية الخارجية التي تواجهها إفريقيا، وذلك طبقاً للمبادئ المتضمنة في القانون التأسيسي.
- تحقيق أهداف الاتحاد الإفريقي المتعلقة بمسائل الدفاع و الأمن.
- العمل كأداة لتعزيز متزامن للقانون في مجال الدفاع فيما بين الدول الإفريقية وتقوية الدفاع الوطني.
- إزالة الشكوك و التنافس فيما بين الدول الإفريقية وهو إحدى العوامل التي تسبب اندلاع النزاعات في القارة وأعاقت التعاون فيما بين الدول والتكامل في إفريقيا.
- تعزيز قضية التكامل في إفريقيا وحماية القيم المشتركة والمصالح الأساسية أيضا واستقلال الدول و سلامة أراضيها بصورة فردية والأقاليم والقارة بصورة جماعية.

---

[1] المرجع نفسه ،ص38.

- وفي**2005/01/31**، تبنت قمة الاتحاد الإفريقي الرابعة العادية في **أديس أبابا**، تبنت ميثاق الاتحاد الأفريقي للدفاع وعدم الاعتداء والذي يستهدف تطوير التعاون بين الدول الأعضاء في قضايا الدفاع و عدم الاعتداء وكذلك قضية التعايش السلمي في إفريقيا.

كما يستهدف العمل على منع الصراعات سواء داخل الدول الأفريقية أو بينها، حل الصراعات بالطرق السلمية، والأهم من ذلك أن الميثاق يعلنها صراحة "**إن أي عدوان وتهديد بالعدوان ضد أي دولة من الدول الأعضاء يعتبر عدوانا أو تهديد بالعدوان ضد كل الدول الأعضاء في الاتحاد**" **(الفقرة 2 من المادة 2).** [1]

إلى جانب ذلك تم إنشاء هياكل جديدة وتعمل على تنسيق المبادرات الموجودة والمساهمة في ترسيخها وجعلها أكثر عملياته في الميدان وبالتالي تشجيع التكامل والتنسيق قصد اجتناب التكرار والتشابه فيما يخص البرامج الأمنية.

المطلب الثالث

فعاليات الاتحاد الإفريقي

أولا: قمة الاتحاد الإفريقي العادية الأولى (يوليه 2002)

شهدت مدينة **ديربان** بجمهورية **جنوب إفريقيا** في **2002/07/09**، عقد أو اجتماع للاتحاد ليصبح أداة اندماج داخل القارة، بحضور **50 رئيس دولة وحكومة**، وترأس الاجتماع **تامبومبيكي**، رئيس جمهورية **جنوب إفريقيا**، بصفته أول رئيس للاتحاد في أول قمة وفي

[1] محمود أبو العنين ،**التقرير الاستراتيجي الإفريقي** ،مرجع سابق ،ص 39.

مؤتمر القمة هذا، نوقش استكمال أجهزة الاتحاد، والتنفيذ الفعلي للقرارات ذات الصلة بالقضايا والمشكلات والصراعات الإفريقية، اضطلع **تامبومبيكي** بمهام رئاسة الاتحاد لمدة سنة كاملة، و اعتمد القادة الأفارقة في الجلسة الأولى لمؤتمر **ديربان** النصوص التأسيسية لأربعة أجهزة أساسية في الاتحاد الإفريقي معلنين انطلاق الاتحاد عمليا. وقد أختتم القادة الأفارقة باطمئنانهم إلى نتائج اجتماعاتهم التي وصفوها أنها الحديث الأهم في تاريخ القارة المعاصر وقرروا إنشاء مجلس أمن إفريقي، وقوة تدخل سريع لفض النزاعات المسلحة. ولم يتسن لمؤتمر **ديربان** تناول العديد من القضايا والمشكلات منها الإيدز – المجاعة.[1]

ثانيا: أنشطة الاتحاد الإفريقي 2003.

1) **قمة الاتحاد الإفريقي الاستثنائية الأولى (فيفري** 2003)

عقد الاتحاد الإفريقي مؤتمره الاستثنائي الأول في المقر الرئيسي للاتحاد في عاصمة أثيوبيا. **أديس أبابا** في **2003/02/03**، حضره **34** من رؤساء الدول والحكومات الإفريقية واستأثرت باهتمام المؤتمرين مسائل إدارية مثل سلطات رئيس الإتحاد، وناقشوا كذلك الصراعات في القارة ولاسيما تلك الدائرة في **ساحل العاج وبورندي وجمهورية إفريقيا الوسطى**، وحث رئيس الاتحاد في عامه الأول الدول الأعضاء على التصديق على بروتوكول تأسيس مجلس الأمن والسلم الإفريقي. وأشار إلى أنه يمكن هذا المجلس منح الاتحاد القدرة على التدخل في الصراعات الداخلية في القارة. لقد بدأت القمة أعمالها بتعديل ميثاق الاتحاد الإفريقي الذي أجيز في **1999/09/09**.[2]

2) **قمة الاتحاد الإفريقي العادية الثانية** (يوليه 2003).

عقدت في مدينة **مابوتو عاصمة الموزمبيق** لبحث قضايا مهمة منها:

انتشار الايدز، الصراعات وخاصة في **ليبيريا**. زيادة على التكامل الاقتصادي بين دولها وقد أشار رئيس موزمبيق **(جواكيم شيسانو)** إلى أن المهمة الأولى للزعماء الإفريقيين تتمثل في

---

[1] موسوعة مقاتل من الصحراء ،انظر الموقع السابق

[2] موسوعة مقاتل من الصحراء،انظر الموقع السابق

تغيير صورة القارة، العمل على تحسين الطريقة التي تمكن دورها من تعامل بعضها بصداقة، وشدد على ضرورة البحث عن السبل والوسائل التي تقضي على أسباب النزاعات والانقلابات ومن قرارات هذه القمة وإعلاناتها نجد:

أ) قرار حول الوضع في مدغشقر والاعتراف **بمارك رافائيل** رئيساً شرعيا بمدغشقر.

ب) القرار الخاص بخطة العمل للمبادرة العمل البينية المتعلقة بمبادرة النيباد.

ج) القرارات الخاصة بميزانية الاتحاد الإفريقي.

د) قرار حول السياسة الإفريقية الأمنية والدفاعية، حيث أثنى المؤتمر على جهود الرئيس السابق للاتحاد "**تابومبيكي**"، في وضع قرار قمة **ديربان** بخصوص انتهاج سياسة أمنية دفاعية إفريقية مشتركة.

ه) قرار حول اتخاذ القرارات و الإجراءات العملية المتعلقة ببروتوكول إنشاء مجلس الأمن والسلم الإفريقي.

ه) **ثالثا: نشاط الاتحاد الإفريقي (2004 – 2005).**

1) انعقاد قمة سرت الاستثنائية في **2004/02/27**، التي نوقش فيها قضايا إفريقية عدة كالنزاعات الداخلية مثل: **السودان والكونغو**، قبل اهتمام الدبلوماسية الإفريقية الجامعية خلال الدورة العادية الرابعة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي التي عقدت في **أبوجا**، في اليومين الآخرين في **جانفي 2005**، وهي القضايا نفسها التي كانت فيها الدورة غير العادية الثانية لمؤتمر الاتحاد التي انعقدت في سرت الليبية في **26** و **2004/02/27**.

2) إنجاز العديد من الخطوات المهمة في إطار الدورة العادية الرابعة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي التي انعقدت في **أبوجا**، في اليومين الأخيرين من يناير 2005، فقد حظيت القضايا الأمنية و الاقتصادية رؤساء الدول والحكومات الإفريقية. [1]

رابعا: أنشطة الاتحاد الإفريقي 2006.

1) **المؤتمر الوزاري التحضيري لقمة الخرطوم** 2006:

[1] موسوعة مقاتل من الصحراء،انظر الموقع السابق

سيطرت قضايا رئاسة الاتحاد الإفريقي واقتراحات إصلاح الأمم المتحدة على أعمال الاجتماع الوزاري، تمهيداً لقمة الاتحاد في الخرطوم. وقد أعلن وزير الإعلام السوداني **الزهاوي مالك**، ثقة بلاده بالحصول على دعم الكاف لرئاسة الاتحاد وذكرت مصادر دبلوماسية أن دولا إفريقية تسمى إلى إقناع الحكومة السودانية بالتراجع عن طلب الرئاسة لما تعانيه الدولة من انقسامات، ويتوقع وزير الخارجية السوداني أنه في حالة عدم التوصل إلى تسوية، التمديد ستة أشهر لرئيس نيجيريا "**اولوسيجون أوباسنجو**" ولا يفرض نظام الاتحاد أن تعود رئاسة الاتحاد للدولة التي تستضيف من هذه القمة.[1]

2) **قمة الخرطوم يناير** 2006: لقد واجهت هذه القمة المنعقدة في العاصمة السودانية أزمة تمثلت في عدم إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن رئيس جديد للاتحاد في دورته المقررة لعام 2007، وذلك بسبب تمسك السودان بأحقيته في هذا المنصب.

خامسا: أنشطة الاتحاد الإفريقي يناير 2007:

شهدت العاصمة الأثيوبية **أديس أبابا** في الفترة من **29** إلى **2007/01/30**، أعمال القمة الثامنة العادية لرؤساء دول وحكومات الاتحاد التي عقدت هذه المدة تحت شعاري "**العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي من أجل التنمية**" والتغيرات المناخية في إفريقيا وقد تضمن جدول أعمالها العديد من القضايا بدءا بالقضايا الرياضية، ومروراً بقضايا البيئة والمناخ، فضلا عن التقدم التكنولوجي وصولاً إلى قضايا السياسية والأمن، اللذين يعدان أساس تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة وكذلك قضايا تتعلق بالهياكل المؤسسية للاتحاد لقد عقدت القمة في مناخ من صراعات دولها مثل الصراع في دارفور والصومال وساحل العاج وغينيا، ولعل ذلك ما دفع المؤتمرين إلى التركيز على القضايا الأمنية والسياسية.

- اعترت حاضر الاتحاد الإفريقي ومستقبله تأثيرات سلبية، نجمت عن قضية رئاسة السودان لقمة طيلة عام (**2007 – 2008**)، وهو الأمر الذي أرجى منذ قمة الخرطوم **2006**، وهو ما دفع

---

[1] سامية بيبرس ،**قراءة في القمة السادسة للاتحاد الإفريقي** ،**مجلة السياسة الدولية** ،القاهرة،مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، **المجلد 41**،**العدد174**،افريل 2007، ،ص188.

الدول الإفريقية إلى أن تستبدل به الكونغو برازافيل بدلا من السودان واعدة إياه برئاسة الدورة المقبلة وفق مبدأ التناوب بين دول الأقاليم الخمسة في القارة.[1]

سادسا :أنشطة الاتحاد الإفريقي 2010/2008

أقيمت القمة العاشرة في أديس أبابا خلال الفترة من **31 يناير- 2 فبراير 2008** تحت عنوان "**التنمية الصناعية لإفريقيا**" ، وتم انتخاب **جان بينج** من الجابون رئيسا لمفوضية الاتحاد الإفريقي أثناء القمة

واستضافت مدينة **شرم الشيخ** من **30 يونيو- 1 يوليو 2008** القمة الـــ 11، التي ناقش خلالها الزعماء الإفريقيون تأثير الارتفاع الشديد لأسعار الغذاء، والوضع في زيمبابوي، وسبل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في إفريقيا

وانعقدت **القمة الـــ 12** خلال الفترة من 1-**4 فبراير 2009** في أديس أبابا تحت عنوان **."تنمية البني التحتية في إفريقيا"**

وأقيمت **القمة الـــ 13** في مدينة سرت الساحلية الليبية في الفترة من **1-3** يوليو تحت **عنوان** "**الاستثمار في الزراعة من أجل النمو الاقتصادي والأمن الغذائي."**

وجرت القمة الـــ 14 أيضا في المقر الرئيسي للاتحاد في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في الفترة من **31 يناير- 2 فبراير** تحت عنوان "**تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إفريقيا** تحديات وإمكانيات تحقيق التنمية."

وانعقدت **القمة الـــ 15** في العاصمة الأوغندية كمبالا خلال الفترة من 25- 27 يوليو 2010 تحت عنوان"صحة الأم والرضيع والطفل والتنمية في إفريقيا". وشهدت أيضا القمة التي استمرت لمدة 3 أيام مناقشة الزعماء الإفريقيين لعدة قضايا، من بينها السلام والأمن والبنية التحتية والطاقة والزراعة والأمن الغذائي في القارة.[2]

سابعا :أنشطة الاتحاد الإفريقي 2011

---

[1] http://www.sis.gov.eg/ar/lastpage.aspx؟catehory id-2037.

[2] http://www.sis.gov.eg/ar/lastpage.aspx؟catehory

احتضنت أديس أبابا **القمة الـــ 16** من **30 يونيو– 31 يونيو 2011**، تحت عنوان"**نحو - تكامل ووحدة أعظم** من خلال القيم المشتركة ودرس القادة الإفريقيون أيضا عدة قضايا من بينها، السلام والأمن في إفريقيا والتغييرات غير الدستورية للحكومات والتكامل الإقليمي وتغير المناخ والموقف الإفريقي حيال ملف إصلاحات الأمم المتحدة ، وأنشأ مجلس السلام والأمن بالاتحاد الإفريقي لجنة للتعامل مع أزمة **الكوت ديفوار**.

جرت **القمة الـــ 17** في **مالابو** بغينيا الاستوائية، خلال الفترة من **30 يونيو–1 يوليو 2011**، كما ناقشت القمة السلام والوضع الأمن يفي القارة .[1]

ثامنا :نشاط الاتحاد الإفريقي في 2012

عقدت القمة الإفريقية **الثامنة عشرة** للاتحاد الافريقى فى **أديس أبابا بإثيوبيا** يومى **29 و30 يناير 2012** تحت شعار **تعزيز التجارة البينية الإفريقية** .بمشاركة 38 من رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي ،أبرزهم ولأول مرة **المنصف المرزوقي** رئيس **تونس وسيلفيا كير** رئيس **جنوب السودان** ،ودلك بالمقر الجديد للاتحاد الإفريقي في العاصمة **الإثيوبية أديس أبابا**

•القضايا المثارة فى القمة

خلال هذه القمة بحث قادة إفريقيا الصراع المستمر في الصومال حيث ينشر الاتحاد عشرة ألاف من قواته لحماية الحكومة الصومالية الهشة المدعومة من الغرب بمواجهة المتمردين الإسلاميين من الشباب.

ركزت القمة الإفريقية على المخاوف الأمنية في منطقة الساحل بغرب إفريقيا حيث ينشط مقاتلون إسلاميون على صلة بالقاعدة في بلدان عدة بالمنطقة.

تطرقت القمة إلى النزاع بين السودان وجنوب السودان حول رسوم نقل النفط نظر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي خلال اجتماعهم في توصيات المجلس التنفيذي

---

[1] ibid

حول تقرير مفوضية الاتحاد بشأن تنفيذ مختلف المقررات السابقة للمجلس التنفيذي وتقرير مجلس السلم والأمن حول أنشطته وحالة السلم والأمن في إفريقيا.

ناقشت القمة سبل ترسيخ الديمقراطية وإشاعة الأمن والاستقرار في القارة في ظل "**الربيع العربي**" بالإضافة إلى الوضع في الصومال. كما سيختار الزعماء الأفارقة رئيسا جديدا للإتحاد في دورته المقبلة.

كما تبادل رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود وجهات النظر حول تقرير بشأن الاستعدادات الإفريقية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة .

- تصدر قمة الاتحاد الأفريقي بيانا سياسيا خاصا بالقضية الفلسطينية ولأول مرة ما يؤكد اهتمام ودعم دول الاتحاد للقضية الفلسطينية حيث تشارك السلطة الفلسطينية في فعاليات قمة الاتحاد الأفريقي بصفتها عضو مراقب في الاتحاد.[1]

المبحث الثالث

الاتحاد الإفريقي والمنظمات الأخرى

سنحاول في هذا المبحث تبيان العلاقة بين الاتحاد الإفريقي وبعض المنظمات الأخرى التي تهدف هي الأخرى إلى تحقيق الأمن والسلم ،حيث تناولناه في ثلاث مطالب أساسية ،أدرجنا في المطلب الأول علاقة الاتحاد الإفريقي بالأمم المتحدة ،وثانيا الاتحاد الإفريقي والدول العربية وأخيرا علاقة الاتحاد الإفريقي بالاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول

[1] http://www.sis.gov.eg/ar/lastpage.aspx?catehory

علاقة الاتحاد الإفريقي بالأمم المتحدة

أولا: طبيعة العلاقة.

تنص **المادة 52** فقرة **4/3/2** من الميثاق على مايلي "**يبذل أعضاء الأمم المتحدة الداخلون في مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهدهم لتبرير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق التنظيمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات، وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن**".

على مجلس الأمن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التي يعنيها أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن.[1]

ثانيا: أسبقية اللجوء إلى الاتحاد الإفريقي لتدبير الحل السلمي.

هناك بعض المنظمات الإقليمية التي تنص صراحة في مواثيقها على التزام الدول الأعضاء بعرض منازعاتها أمام المنظمة الإقليمية قبل عرضها على الأمم المتحدة كمنظمة الدول الأمريكية، بينما لم تنص مواثيق منظمات إقليمية أخرى على هذا الشرط كجامعة الدول العربية و الإتحاد الإفريقي[2]، المنطق يلزم الدول بعرض منازعاتها على المنظمة الإقليمية أولا، متى تضمن ميثاقها الالتزام باللجوء إليها أولا لحل المنازعات مثل هذا الشرط فليس هناك من يمنع الدول الأعضاء في منظمة إقليمية من عرضها منازعاتها على الأمم المتحدة مباشرة.[3]

وقد أوضحت الممارسة العملية للأمم من خلال مجلس الأمن أو الجمعية العامة، أنه يجب أن تتوفر محاولات تسوية هذه المنازعات من خلال المنظمات الإقليمية عادة ما تكون أكثر استيعابا وفهم لأسباب وطبيعة هذه المنازعات.[4]

---

[1] عزيزة بن جميل ،**الآثار الإقليمية للنزاعات المسلحة غير الدولية على السلم والأمن في إفريقيا** ،مرجع سابق ،ص83.

[2] عزيزة بن جميل ،**الآثار الإقليمية للنزاعات المسلحة غير الدولية على السلم والأمن في إفريقيا** ،مرجع سابق ،ص 83.

[3] معمر بوزنادة ،**المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي** ،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية ،1992،ص66.

[4] المرجع نفسه،ص 67.

التسوية السلمية غير الدولية عن طريق الاتحاد الإفريقي.

يوقع ميثاق الأمم المتحدة على الدول الأعضاء التزاما غير مشروط، بفرضه عليهم تسوية نزاعاتها سلمياً في حين أن على المنظمة التزاما محددا بتسوية النزاعات التي من شأنها أن تؤدي إلى خرق أو تهديد السلام.

وقد أكد الميثاق على وجوب اللجوء إلى المنظمات الإقليمية قبل عرض النزاع على الأمم المتحدة وتوضع لنا ذلك **المادة 33** من الميثاق هذه الالتزامات بنصها على أنه "**يجب على أطراف أي نزاع من شأنه استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر، أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتحكيم والتسوية القضائية**".

أو أن يلجأ إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها.[1]

كما توجد في ميثاق كل منظمة إقليمية تقريبا نصوص التسوية المنازعات التي تقوم بين الدول الأعضاء فيها بالطرق السلمية، ذلك أنه من الطبيعي عندما ينشأ نزاع بين دول أعضاء في منظمات إقليمية أن تسعى هذه الدول إلى تسويته بواسطة هذه المنظمات قبل التفكير في حمله إلى المنظمات الدولية والسبب يعود إلى الخصائص والروابط الجغرافية والحضارية المشتركة التي تجمع بينهما إلا أنه قد يحدث أحيانا ولأسباب متعددة و مختلفة. أن يصر البعض على عرض النزاع على مجلس الأمن وحده، ففي هذه الحالة المجلس على إدراج النزاعات أعماله، غير أنه بعد التشاور والتداول يعمد إلى إحالته على المنظمة الإقليمية التي ينتمي إلى عضويتها أطراف النزاع.[2]

الواقع أن طبيعة النزاع تؤثر إلى عملية المفاضلة أو الاختيار بين اللجوء إلى مجلس الأمن أو إلى المنظمات الإقليمية، فإذا كان النزاع بطبيعته إقليميا فاحتمالات لأن تسويته على

---

[1] عزيزة بن جميل ، ،مرجع سابق ،ص84.

[2] عزيزة بن جميل ،**الآثار الإقليمية للنزاعات المسلحة غير الدولية على السلم والأمن في إفريقيا** ،مرجع سابق ،ص85.

مستوى التنظيم الإقليمي وتطور بعد ذلك ليصطبغ بصبغة جماعية عالمية ويشكل تهديدا للسلم العالمي، فإن تسويته تصبح عادة من اختصاص المنظمة العالمية، مهما تكن جهود المنظمة الإقليمية في هذا الصدد.

المطلب الثاني

الاتحاد الإفريقي والدول العربية

خلال ندوة أفاق التعاون العربي – الإفريقي التي عقدت **بالخرطوم** في **18** و 19/**03**/**2006**، وشارك فيها الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، إضافة إلى عدد من المنظمات الإقليمية والدولية، ومراكز البحوث والدراسات المعنية بالتعاون العربي – الإفريقي طرحت عشرون ورقة علمية لتدارس وتبادل الرؤى وخلصت الندوة إلى التوصيات التالية:

- ضرورة إعادة تقيم شامل للتعاون العربي – الإفريقي بدأ بالمرحلة التي تلت القمة العربية الأولى في **مارس 1977 وحتى الآن.**
- اعتماد رؤية جديدة مشتركة للتعاون العربي – الإفريقي.
- إنشاء آلية تنسيق بين برامج الإتحاد الإفريقي والجامعة العربية.
- ووضع برنامج عمل استراتيجي في مجالات التعاون المختلفة.
- توفير الموارد المالية والبشرية، لضمان تنفيذ البرنامج الاستراتيجي المشترك.
- اختتمت القمة العربية في الخرطوم **(مارس 2006)**، وأقرت باستعدادها للمساهمة في تمويل قوات الاتحاد الإفريقي في دارفور. [1]

وأعلن الأمين العام للجامعة العربية أن الدعم الذي اختصت القمة به سيبدأ بعد ستة أشهر.

كما صرح وزير الخارجية السعودي خلال المؤتمر الصحفي بالرياض بأن السودان بلد أساسي في الجامعة العربية واتصالاتها به مستمرة وبجهد مشترك مع الاتحاد الإفريقي والمملكة العربية السعودية تؤيد هذا الجهة وتدعمه لإيجاد حل سريع للوضع في السودان، ذلك من

[1] موسوعة مقاتل من الصحراء ،انظر على الموقع السابق

الموضوعات المطروحة ليس في مجلس الجامعة الاعتيادي فقط، وإنما في مؤتمر القمة العربية كذلك.

في **2007/03/23**، صرح الرئيس السوداني بأن الدبلوماسية المصرية نجحت بالتعاون مع نيجيريا وجنوب إفريقيا في توليه الاتحاد الإفريقي للدور الأكبر في المساعي الرامية إلى تسوية أزمة دارفور كما استطاعت مصر والجزائر مع الصين وباكستان الحيلولة دون توقيع العقوبات على السودان أو اللجوء إلى التدخل العسكري في مشروع القرار رقم **1556** الذي أصدره مجلس الأمن الدولي في يوليو 2004 وخلال اجتماع المجلس الوزراء للجامعة العربية تبلور الموقف العربي الرافض للتدخل، كما أكدت القمة العربية في الجزائر وعمق الكامل للحوار السياسي في السودان ونجحت قمة سرت التي عقدت في منتصف أكتوبر 2004، بين رؤساء مصر، ليبيا، السودان، تشاد ونيجيريا في تأكيد أهمية الإطار الإقليمي.

وفي 2007، ذكر مسؤول لجنة إفريقيا بجامعة الدول العربية أنها على استعداد للتعاون مع الاتحاد الإفريقي على إرسال بعثة طبية عاجلة إلى جنوب السودان ودارفور، الصومال، كما أشار إلى أن الجامعة أنشأت إدارة للعون الإنساني، ومهمتها التنسيق بين المنظمات الإنسانية العربية.

عقد المؤتمر البرلماني العربي الإفريقي **الحادي و العشرون** في **دمشق** في **23** و **2007/07/24** بدعوة من مجلس الشعب السوري لتعزيز الروابط متعددة الجوانب التي تجمع بين الشعوب العربية والإفريقية وتعميق البعد البرلماني في مختلف المجالات.

وسيعقد اجتماع للجنة المتابعة المنبثقة من المؤتمر البرلماني العربي – الإفريقي.

وكان من أهم ما نوقش الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعاون والتضامن، في المجال الإفريقي العربي إضافة إلى مناقشة التنمية البشرية في قمة الاتحاد الإفريقي التاسعة. كما أكد الاتحاد الإفريقي على ضرورة حل القضية الفلسطينية على أساس قرارات الشرعية الدولية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.[1]

[1] موسوعة مقاتل من الصحراء ،انظر على الموقع السابق.

المطلب الثالث

الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي

مع صدور القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي ،لاحظ البعض وجود نوع من التشابه بين الاتحاديين الأوروبي والإفريقي ،وهو الأمر الذي أثار جدلا فكريا بين اتجاهات ترى أن إفريقيا تسير في طريق الوحدة على النمط الأوروبي ،وان الاتحاد هو صياغة افريقية للاتحاد الأوروبي ،واتجاهات أخرى أن الاتحاد الإفريقي يستند في فلسفته ومؤسساته ووظائفه وسلطاته الى الفكر والواقع الإفريقي .

ظروف نشأة الاتحاديين الأوروبي والإفريقي :

1) دوافع نشأة الاتحادين:

يرجع إنشاء الاتحادين الأوروبي والإفريقي إلى مجموعة التحولات الدولية والإقليمية التي حدثت في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي والتي من أهمها مايلي :[1]

ا-التحولات الدولية :

تمثلت أهم التحولات في انتهاء الحرب الباردة وما ترتب على ذلك من انتهاء للعلاقات التي كانت قائمة على المواجهة والصراع بين القطبين السوفيتي والأمريكي

- تغير في بيئة النظام الدولي ،بالانتقال من نظام القطبية الثنائية إلى نظام الأحادية التي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية ،وذلك على اثر انهيار الاتحاد السوفيتي .
- بروز مفهوم العولمة وسياساتها التي اختلفت الآراء حول تاريخ ظهورها وطبيعتها ،وإبعادها وأثارها المحتملة ،وان كان هناك إجماع على ان العولمة تمثل تحديا ينبغي الاستعداد للتعامل معه .[2]

---

[1] محمود ابو العنين ،**الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية** ،القاهرة ،مركز البحوث الإفريقية،2001،ص104.

[2] محمود ابو العنين ،**الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية** ، مرجع سابق،ص105.

- هذا فضلا عن حدوث العديد من التغيرات الأخرى ،كالتحولات الديمقراطية والصراعات السلطوية ، وتنامي الاتجاه العالمي نحو التكتل السياسي والاقتصادي ،سواء بإقامة تكتلات جديدة او بتطوير التكتلات القائمة بالفعل .

ب- التحولات الإقليمية :

على **المستوى الإقليمي**،شهدت كل من أوروبا وإفريقيا من التحولات ،فعلى المستوى الأوروبي خرجت أوروبا الغربية من الحرب الباردة وهي ضمن صفوف الطرف المنتصر .

كما شهدت القارة العديد من التغيرات المتوالية أهمها سقوط حائط برلين ،والوحدة الألمانية ،والتحول في دول أوروبا الشرقية نحو التعددية السياسية والاقتصاد الحر ،أيضا تفجرت الصراعات القومية والعرقية.[1]

في هذا الإطار جاء إنشاء الاتحاد الأوروبي ،كرد فعل لتنامي الشعور بالإخفاق في تحقيق التوازن بين إلغاء الحواجز الوطنية ،وبين التطبيق العملي لسياسات منسقة وموحدة لدول الجماعة الأوروبية ، مع الرغبة في انتهاج سياسة خارجية ودفاعية أوروبية مستقلة بعيدا عن الوصايا الأمريكية .[2]

إما على **المستوى الإفريقي** فقد حدث نوع من التراجع في المكانة التي تتمتع بها القارة أثناء الحرب الباردة ،حيث تضاءل الاهتمام الدولي بشئونها لدرجة تصل إلى حد التهميش،وهو ما انعكس على حجم المساعدات التي أصبحت تتلقاها القارة من المؤسسات الدولية والدول المانحة ،حيث انخفض حجم هذه المساعدات في بعض الحالات.[3]

وأصبحت القيم الرأسمالية والليبرالية هي القيم السائدة في القارة حيث اتخذتها الدول المانحة والمؤسسات الدولية شرطا لتقديم المساعدات .

ومن الناحية الأمنية ،تفجرت الصراعات والحروب الأهلية التي شهدت موجات هائلة من التطهير العرقي والمذابح الجماعية ،وهو الأمر الذي افقد القارة قدرتها على السيطرة الأمنية

---

[1] المرجع نفسه ،ص105.

[2] المرجع نفسه ،ص 106.

[3] المرجع نفسه ،ص107.

ومعالجة الصراعات ،حيث أدت هذه النزاعات إلى انهيار بعض الدول "**الصومال وليبيريا**" وتدمير البنية الأساسية في بعضها الأخر .

وعلى الجانب الاقتصادي .بلغت الأزمة ذروتها ،حيث ضرب الفقر اغلب أجزاء القارة خاصة جنوب الصحراء ،كما تعرضت أجزاء واسعة من منطقة القرن الإفريقي والساحل وبعض مناطق الجنوب الإفريقي لموجات من الجفاف والمجاعة المهلكة وتفاقم الدين الخارجي [1].

2) جهود إنشاء الاتحادين :

كان للتحولات الدولية و الإقليمية السابقة عرضها دور أساسي في التوجه الأوروبي والإفريقي سعيا نحو تطوير مؤسسات العمل الوحدوي الإقليمي عمقا واتساعا ،وهو ما أسفر عن إنشاء الاتحادين الأوروبي والإفريقي بعد جهود مكثفة .

<u>فالنسبة للاتحاد الأوروبي</u> ،كان التوسع الذي طرا على الجماعة الأوروبية قد احدث تباينا في مستوى النمو لدى الدول الأعضاء ،مما طرح ضرورة تطوير الجماعة ،وذلك بإزالة الحواجز بين الحدود وإلغاء القيود على التجارة وخلق سوق موحدة للخدمات .وفي **يوليو 1987** بدا العمل بالقانون الأوروبي الموحد الذي يتضمن تطبيق **275** إجراء لإنشاء سوقا مشتركة لا تنصب فقط على السلع ،بل أيضا على الأفراد ،والخدمات ورؤوس الأموال وهو أمر يفترض تنسيقا دقيقا في التشريعات والسياسات.[2]

وفي عام **1991** عقدت العديد من المؤتمرات الحكومية التي ناقشت المسائل الخاصة بالاتحاد الاقتصادي والنقدي والسياسي،كما جرت اجتماعات بين مؤسسات الجماعة الأوروبية شارك فيها المجلس والمفوضية والبرلمان ،وانتهى الأمر بإقرار المجلس الأوروبي في اجتماع **ماسترخيت** معاهدة إنشاء الاتحاد الأوروبي ،التي عرفت **بمعاهدة ماستريخت** والتي وقعت في **8 فيفري 1992** ،ثم أصبحت نافذة اعتبارا من **1 نوفمبر 1993.**

---

[1] محمود ابو العنين ،**الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية**،مرجع سابق ،ص 108.

[2] المرجع نفسه ،ص109.

وقد جاءت المعاهدة بتعديلات جديدة منها الاستعاضة عن نظام التعاون السياسي الأوروبي بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة التي تشمل جميع النواحي الأمنية للاتحاد وتؤدي في النهاية إلى صياغة سياسي دفاعية مشتركة .

وفي أول **جانفي 1995** انضمت الى عضوية الاتحاد الأوروبي كل من **فلندا والسويد والنمسا** ،ليصبح عدد الدول 15 دولة .[1]

ثم قررت دول الاتحاد ضرورة تعديل معاهدة **ماستريخت** لتمكين الاتحاد من مواجهة تحديات المستقبل ،حيث أعدت مؤسسات الاتحاد تقارير حول الجوانب التي تم تنفيذها من معاهدة **ماستريخت** والتعديلات اللازم إدخالها عليها ،في هذا الإطار وقعت معاهدة **امستردام** في **2 أكتوبر 1997** دخلت حيز التنفيذ في **1 ماي1997** ،حيث أدخلت عدة تعديلات كان بعضها في مجال الحرية والأمن .[2]

وعلى مستوى الاتحاد الافريقي فقد تنامت اتجاهات سياسية وفكرية عديدة تدعوا لتطوير المؤسسات الوحدوية الإفريقية ،سواء بتفعيل المؤسسات القائمة ،و بإقامة مؤسسات أخرى ،أكثر قدرة على مواجهة مشكلات القارة وتحقيق طموحاتها .مع التأكيد على ضرورة تدعيم التعاون ليس فقط على المستوى السياسي،وإنما أيضا على المستوى الاقتصادي والأمن ،إذ لم يعد هناك مخرج أخر امام القارة.

وتمثلت البداية في دعوة الرئيس القذافي إلى عقد دورة استثنائية لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في الجماهيرية الليبية ،لمناقشة سبل تفعيل المنظمة ،وقد لبى القادة الأفارقة الدعوة ،حيث عقدت الدورة غير العادية الرابعة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقة والتي عرفت بقمة سرت الأولى **في سبتمبر1999**،وبعد النقاش تقرر إنشاء اتحاد إفريقي يحل محل منظمة الوحدة الإفريقية.

في هذا الإطار عقدت 3 مؤتمرات بهدف الوقوف على الصيغة المثلى لقانون الاتحاد الجديد ،وذلك خلال الفترة من ابريل إلى **يوليو 2000** .تم صدر القانون التأسيسي للاتحاد

---

[1] محمود ابو العنين ،**الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية**،مرجع سابق ،ص110.

[2] المرجع نفسه،ص111.

وفي **الدورة العادية 36** لمؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الإفريقية في **لومي** في **يوليو2000** تمت الموافقة بالإجماع على القانون التأسيسي للاتحاد.

ثم قرر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية في دورته غير العادية الخامسة والتي عرفت **بقمة سرت الثانية** في **مارس2001** إنشاء الاتحاد الإفريقي .

وقد توالى التصديق على القانون التأسيسي حتى اكتمل النصاب القانوني المتفق عليه ،ليدخل القانون حيز التنفيذ الفعلي في **26مايو 2001.**[1]

ثم جاءت **الدورة العادية37** لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية في **لوساكا** في **يوليو 2001**،ليتم خلالها الإعلان رسميا عن إنشاء الاتحاد الإفريقي ليحل محل منظمة الوحدة الإفريقية على ان تكون أديس أبابا مقر للاتحاد.

3) دلالات نشأة الاتحادين

- تعد نشأة الاتحادين الأوروبي والإفريقي ،خطوة متقدمة على طريق الوحدة الذي بدأته أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ،بينما بدأته إفريقيا في نهاية الخمسينيات ،وعندما ظهرت الحاجة إلى مزيد من التوحد ،أنشئ الاتحادان ليعبرا عن استجابة مبدعة من جانب القارتين الأوروبية والإفريقية لمجموعة من التحولات التي حدثت في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات من القرن الماضي .
- في ضوء الوثائق الرسمية للاتحادين التي توضح الصلاحيات والسلطات الممنوحة لكليهما وتكد على مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .يمكن القول بان هذين الاتحادين يمثلان اقرب الصياغات الواقعية الممكنة للطموحات الواسعة للقادة المؤسسين لحركة الوحدة سواء في أوروبا أو إفريقيا ،والذين نادوا بإنشاء ولايات متحدة أوروبية وولايات متحدة افريقية .إلا أن اصطدام هذه الطموحات باعتبارات السيادة ،والرغبة في الحفاظ على المصالح القطرية وعدم الخضوع لسلطة عليا فوق قومية ،أو لهيمنة احد الإطراف المشاركة في الدول الموحدة ،قد حال دون تحقيقها ،حتى جاء إنشاء الاتحادين كخطوة هامة تقترب بطموحات القادة الأوائل نحو التحقيق.[2]

---

[1] محمود ابو العنين ،**الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية**،مرجع سابق ،ص112.

[2] المرجع نفسه،ص113.

خلاصة الفصل

إن فكرة الوحدة الإفريقية ليست بجديدة فقد عمل قادة إفريقيا على لم شملها من خلال تنظيم يجمع بين دولها ،فكان ذلك في إطار منظمة الوحدة الإفريقية التي دامت فترة من الزمن ساعية إلى تحقيق السلم والأمن في إفريقيا .لكن مع مرور الوقت ومع تغيير الظروف تحولت إلى الاتحاد الإفريقي الذي بدوره سعى جاهدا من خلال مبادئه وأهدافه إلى تحقيق الأمن .وعن طريق أجهزته حاول هدا الأخير النهوض بالقارة وتجاوز العديد من المشاكل ، ومن خلال لقاءاته ومؤتمراته عمل على مناقشة كل ما يهم شعوب القارة ،ودراسة كل المقترحات المقدمة من طرف القادة الأفارقة وهذا ما سيظهر لنا من خلال جهوده في دولة الصومال .

.

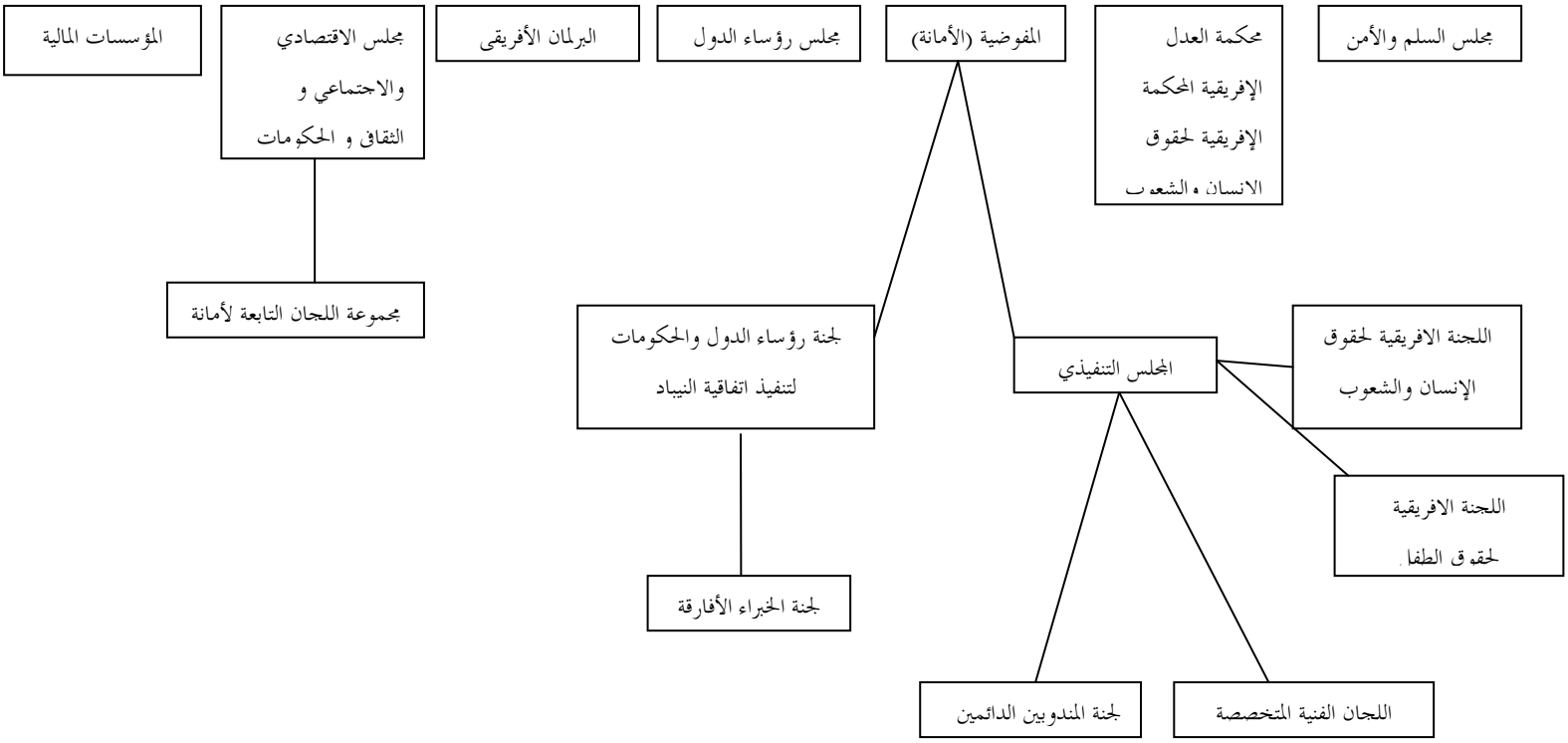

المصدر: دليل وثائق الاتحاد الإفريقي الرئيسية عن حقوق الإنسان. – هينز ولكيلاندر –

الفصل الثاني

جهود الاتحاد الأفريقي

في مواجهة التهديدات

الأمنية في الصومال

الفصل الثاني

جهود الاتحاد الأفريقي في مواجهة التهديدات الأمنية في الصومال

تكتسب الحرب الأهلية في الصومال أهمية استثنائية في الصراعات الداخلية في إفريقيا ،فهي الحالة الوحيدة لتي انهارت مع أن القارة الإفريقية شهدت حالات مماثلة لانهيار الدولة لكن كان هذا الانهيار جزئيا ،لم يمتد فترة طويلة مع وجود جماعات معينة قادرة على حسم الصراع لصالحها ،بينما تعتبر الصومال الحالة الوحيدة التي عرفت انهيارا ممتدا وشاملا للدولة وذلك عقب سقوط نظام الرئيس محمد **سياد بري** عام **1991**.ولم تنجح أي جماعة صومالية في السيطرة على الحكم .

ونشا تقسيم فعلي للدولة فيما بين عدد من الفصائل المسلحة ،التي يعبر كل منها في الأغلب عن عشائر محددة ، كما تسبب توازن القوى القائم بين هذه الجماعات في عدم تمكين أي واحدة منها من تحقيق انتصار حاسم على غيرها.

كما تشهد الصومال تنامي لظاهرتي القرصنة والإرهاب مما زاد الوضع تأزما حيث أصبحت تشكل كل منهما تهديدا للأمن في الصومال واثأر وخيمة على شعبه .

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى ثلاث مباحث نستهلها بالدراسة الجيوبوليتيكية للصومال ،ثم تليها البيئة الأمنية في الصومال ،وأخيرا جهود الاتحاد الإفريقي في مواجهة تلك التهديدات .

المبحث الأول

دراسة جيوبوليتيكية للصومال

يمتلك الصومال أهمية إستراتيجية في منطقة القرن الأفريقي، نظرا لموقعه المتميز في أقصى شرق أفريقيا، وتحكمه في العديد من المميزات البحرية، يضاف إلى ذلك خصائصه الاقتصادية و الاجتماعية و التاريخية، و التي تميزه باقي دول القارة الأفريقية.وقسمنا دراستنا في هدا المبحث إلى ثلاثة مطالب الأول تحت عنوان الموقع الجيوستراتيجي للصومال أما الثاني فتناولنا فيه الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للصومال والثالث كان حول التجربة الاستعمارية في الصومال.

المطلب الأول

الموقع الجيو استراتيجي للصومال

أولا:موقع الصومال

يقع الصومال في الساحل الشمالي لإقليم شرق أفريقيا، و هو المنفذ الذي يطل على بوغاز (مضيق) باب المندب. و القرن الأفريقي هو الصومال بمعناه الواسع تبلغ مساحته **637539 كم**^{2}يحدها من الشمال **جيبوتي**، و **خليج عدن**، ومن الشرق و الجنوب **المحيط الهندي**، و من الغرب **كينيا** و **أثيوبيا**، ومن أهم المدن الصومالية، بخلاف العاصمة مقديشو، كل من **بربرة**،**و كيسيمايو**و **هرجيمسا**، وتتحكم في مدخل البحر الأحمر و الجزء الشمالي الغربي من المحيط الهندي بشريط ساحلي يبلغ **3000 كم**.[1]

[1] عبد الوهاب عمروش. **التدخل الإنساني و مصير الدولة في إفريقيا، دراسة حالة الصومال (1992، 2005)**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007/2006، ص 142.

هذا الموقع الجيو استراتيجي يجعل الصومال فاصلة بين أهم المناطق في العالم و هي المحيط الهندي و البحر الأحمر.[1]

ثانيا:المناخ و التضاريس

يسود الصومال مناخ مداري جاف يتميز بأنه حار صيفا، دافئ شتاء، و تسقط المطار صيفا و تكثر في الجنوب لمرور الخط الاستواء بها، و تقل شمالا و شرق، و تهب الرياح الموسمية من الشمال الغربي و الجنوب الغربي على مدار العام بما يساعد على اعتدال درجات الحرارة، أما عن الطبيعة الطبوغرافية للصومال، فأهم ملامحها وجود سهول ساحلية على السواحل و في الداخل مرتفعات جدلية، أعلى نقطة موجودة فيها هي **ستميراس** على ارتفاع **2.416م.**[2]

و تسيطر جنوب الصومال نهران يتدفقان من أثيوبيا و يصبان في المحيط الهندي، و تتدرج التضاريس في الغالب من مساحات منبسطة إلى هضاب متموجة و تلال في الشمال، و تتشكل الأراضي الصالحة للزراعة جزءا صغيرا من مسلحة الصومال التي لا توجد بها محاصيل دائمة، و تكسو الغابات و الأحراش نطاقا ضيقا من المساحة الكلية.[3]

ثالثا:الثروات الطبيعية:

أهم الثروات الطبيعية التي تتوفر عليها الصومال هي:**اليورانيوم، الحديد، القصدير، الملح الطبيعي، الجبس و النحاس،** و تشير لعض التقارير إلى وجود كميات كبيرة من النفط.

---

[1] عبد الوهاب عمروش. **التدخل الإنساني و مصير الدولة في إفريقيا، دراسة حالة الصومال (1992، 2005)**،مرجع سابق، ص 142.

[2] المرجع نفسه، ص 145.

[3] المرجع نفسه، 146.

الثروة الحيوانية: يعتبر المجتمع الصومالي مجتمعا رعويا يهتم بتربية المواشي و الماعز، وهو أهم قطاع إنتاجي في الصومال و يشكل إنتاج اللحوم نسبة كبيرة من الصادرات الصومالية.

أما بالنسبة **للفلاحة** فأهم النشاطات الزراعية تتركز على إنتاج الموز، و يملك الصومال ثروة سمكية هائلة لاتساع السواحل الصومالية **3000 كم**، إلا أن إنتاج السمك تراجع خلال العقد الأخير بفعل التدهور البيئي نتيجة نفايات التي تصدرها الدول المتقدمة.

و يتبع قبائل الصومال نمط من الرعي يتمثل في الهجرة صيف إلى إقليم في أثيوبيا. عندما تكون مرتفعات هود في أحسن حالاتها نباتيا و في نفس الوقت تكون مراعي و سهول الصومال قد أنهكت.

أما الأجزاء الجنوبية من الصومال فإنها تتميز بظهور حرفة الزراعة فيها فحسب الهجرة الفصلية للرعاة أيضا، حيث يتجه السكان بحيواناتهم إلى الأراضي النهرية خلال الفصل الجاف.[1]

و بهذا يمثل الصومال واحد من المناطق الإستراتيجية بالغة الأهمية في العالم المعاصر فهو يمثل بسواحله الممتدة على المحيط الهندي و المدخل الجنوبي للبحر الأحمر عمقا استراتيجيا لكل من مصر و السودان و السعودية و اليمن و جيبوتي، بالإضافة إلى تحكمه في حركة المواصلات البحرية النفطية المتجهة من الخليج إلى أوروبا و أمريكا، ومن ثم فإن منطقة القرن الأفريقي و في القلب منها الصومال – تمثل أهمية حيوية للمصالح الأمريكية و الدولية.[2]

---

[1] عبد الوهاب بن عمروش ، **التدخل الإنساني و مصير الدولة في إفريقيا، دراسة حالة الصومال (1992، 2005)**، ص 146-147.
[2] أحمد إبراهيم محمود، **الصومال بين انهيار الدولة و المصالحة الوطنية، دراسة في آلية تسوية الصراعات في إفريقيا**،القاهرة،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2005. ص 160.

و لقد ساهم الموقع الجيواستراتيجي للصومال في تطلع الأطماع الأجنبية إلية سواد الإقليمية أو الدولية، فإثيوبيا تريد الإبقاء على الصومال ضعيفا و بدون مجموعة مركزية حتى يتسن لها الوصول إلى البحر و الهيمنة على المناطق المطلة على المحيط الهندي و البحر الأحمر (امتلاك منفذ بحريا)، اعد أن فقدت منفذها البحري الوحيد في "**مصوغ**" عقب استقلال إريتريا.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فإن اهتمامها بالصومال يعود إلى **الاعتبارات التالية:**

1-الصومال تقع في الطرف الجنوبي للبحر الأحمر تمر فيه حاملات النفط القادمة من الحليج العربي إلى البلدان الأوروبية و أمريكا.

2-حسب الرؤية الأمريكية فإن حل أزمة الطاقة من ناحية إنتاج يكمن بدرجة كبيرة في الخليج العربي، أما حل أزمة التسويق و النقل يعتمد على باب المندب، و البحر الأحمر، و قناة السويس، و إذا تأثرت الحركة في هذا المضيق، فإن نتائج خطيرة تترتب على ذلك[1].

المطلب الثاني

الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية للصومال

سنتطرق الى الخصائص الاقتصادية والاجتماعية على النحو التالي

أولا: الخصائص الاقتصادية للصومال

يمتلك الصومال موارد طبيعية محدودة جدا مثل: **اليورانيوم، الحديد الخام، القصدير**، لكن لا توجد دراسات أو أرقام أو بيانات معلنة عن حجمها و جدواها الفعلية

[1] حنان دريسي، **إشكالية بناء الدولة الوطنية في الصومال**، رسالة ماجستير علوم سياسية و علاقات دولية، فرع الدبلوماسية و التعاون الدولي، جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008/ 2009، ص 58-59.

في النهوض باقتصاد البلد، كما تشير مصادر أخرى إلى احتمال وجود النفط و الغاز الطبيعي في الصومال.

و معظم الإمكانيات الاقتصادية للصومال خربت خلال الحرب الأهلية، كما أن الصناعة مشلولة لغياب البنى التحتية، و تدمير الكثير مما كان قائما منها، و القطاع الصناعي كان يعتمد على معالجة المنتجات الزراعية التي تراجعت مع استمرار الحرب، و تسبب ذلك في حدوث مجاعات واسعة النطاق، وهناك صناعات أخرى كصناعة الجلود، السكر و المنسوجات.

و تعتبر الزراعة أهم القطاعات الحيوية للشعب الصومالي، و تقدر بعض المعلومات نسبة الأراضي الصالحة للزراعة بـــ **2 %** و يمثل الموز، الذرة، القمح و قصب السكر أهم المحاصيل الزراعية.

و كان الصومال يمتلك ثروة حيوانية هائلة – باعتبار مساحة الأرض الرعوية **69%** معظمها من الأغنام، الماعز، و الإبل، وفد تراجعت هي الأخرى نتيجة الحرب و النزاعات، و عوامل الجفاف و التصحر بالإضافة إلى ذلك تمتلك الصومال ثروة حيوانية بحرية غير مستغلة.

الصادرات و الواردات: تصدر الصومال بعض المنتجات الزراعية و الحيوانية إلى الدول المجاورة لها إقليميا كاليمن، والمملكة العربية السعودية و بعض الدول في الخليج و تستورد مشتقات النفط و المواد الغذائية و الأجهزة و معدات النقل و غير ذلك.[1]

وحسب التقرير الاقتصادي المقدم من طرف صندوق النقد العربي عام **2006** فقد قدر إجمالي الصادرات عام **2004 بـــ 188.12 مليون دولار**، أما إجمالي الواردات فقدر بـــ

[1] حنان دريسي، **إشكالية بناء الدولة الوطنية في الصومال**،مرجع سابق،ص60.

420.87 مليون دولار، كما قدر الميزان التجاري سنة **2004 بـــ 232.75 مليون دولار.**

و حسب المصدر. فقد قدر الاستثمار الأجنبي المباشر في الصومال. **سنة 2004 بـــ 0.0 مليون** دولار أما حجم الدين الخارجي فقد قدر **سنة 2003 بـــ 1936.00 مليون دولار.**[1]

يعاني الصوماليون من قلة الماء و الطعام، و الفقر، و تفشي الأمراض و الأوبئة و انعدام الرعاية الصحية و الخدمات التعليمية، هذا بالإضافة إلى الجفاف و التصحر، و في العموم تعتبر الصومال أشد دول العالم فقرا وتخلفا، و تعد حركة التجارة فيها ضعيفة إلى حد كبير، نظرا للأوضاع الداخلية المتدهورة التي تعاني منها، و تحتاج محاولات الإصلاح الاقتصادي إلى قضايا كثيرة، أهمها: توفر الأمن و الاستقرار.[2]

ثانيا: الخصائص الاجتماعية للصومال

أدت التجربة إلى تفتيت الشعب الصومالي فيما بين **أربع دول (الصومال، جيبوتي، كينيا، أثيوبيا)** .

و كان الصومال أقلية في **دولتين** من هذه الدول الأربع **(أثيوبيا و كينيا)**، و على الرغم من ذلك فإن النظام القبلي الصومالي ظل متماسكا و فاعلا، حيث ظلت القبيلة عبارة عن كيان سياسي متكامل، يخضع لسلطة تشيخ القبيلة الذي يتولى تنظيم أمور قبيلته في كافة المجالات المتعلقة بالمعيشة و فرص العمل و الأمن و إدارة العلاقات مع أجهزة الدولة، كما يوجد مجلس للقبيلة يضم رؤساء العشائر و الحكماء و كبار السن و المتعلمين من أبناء القبيلة بهدف التداول في شؤون القبيلة و مصالحها.

---

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي لعام 2006، (www. AMF, ORG , AE)، ص 01

[2] حنان دريس، **إشكالية بناء الدولة الوطنية في الصومال** مرجع سابق، ص 60.

يبلغ عدد سكان الصومال حوالي **9.6 مليون نسمة** منهم **ألف لاجئ** في **أثيوبيا، 150ألفا** في **كينيا،45 ألف** في **اليمن** و **20 ألف** في **جيبوتي.**

99 % من الصوماليون سنة. يتكلمون اللغتين العربية و الصومالية، يعيش أغلب السكان في البوادي، أما سكان المدن فتبلغ نسبة **27 %** و تبلغ نسبة المتعلمين **38.7 %.**[1]

عموما تنقسم الأمة الصومالية إلى مجموعتين هما **الصومال** و **الساب،** و تضم الأولى أربع عشائر كبرى و هي **الدير و الاسحق و الهادي و الدارود** و كلها من الرعاة، أما **الساب** فتقسيماتهم أقل عددا وانتشارا لكونهم مزارعين و من أهمها **الديجل و الحاوين،** و تعد هذه التقسيمات العشائرية أساسا لفهم حقيقة ما يجري في الصومال من أحداث، فتعتبر العشيرة أكبر وحدة أساسية ذات فاعلية في المجتمع الصومالي، و تعتمد على الاعراف المستقاة من الشريعة الإسلامية كأساس قانوني لحل المنازعات و لكنها تطبق من خلال مجالس عرفية تتشكل تلقائيا حسب الحاجة إليها، أما زعيم العشيرة فيلقب بالسلطان و لكن هذا اللقب لا يعبر عن وضعه الحقيقي، إذ أنه مجرد منصب شرفي يفتقر إلى أي سلطة مؤسسة حقيقية.[2]

و هناك تقسيم آخر من حيث القبلية، فيعتبر أن هناك **3 قبائل رئيسية** في المجتمع الصومالي، يتفرع من كل منها عشائر عدة، على النحو التالي.

1- **<u>قبيلة الدارود</u>:** و هي تضم 5 عشائر رئيسية هي، **المريجان، الأرجادين و الماجرتين** و **الأورسنجلي، الدولبهانتي.** و تتوزع هذه العشائر فيما بين مناطق مختلفة من الصومال، و لا تتجمع في منطقة واحدة.

---

1 – Pascal Boniface , **L'Ané stiatégique 2005n Stratégico Analyse des enjeux internationalix**, France : edit Armancolin, 2004, P 454.

[2] نجوى أمين الفوال، **دولة الصومال وولادة جديدة، <u>مجلة المستقبل العربي</u>،** مركز دراسات الوحدة العربية، **العدد 262،** ديسمبر2000، ص 138.

فعشائر **الماريجان و الماجرتين** تتركز في منطقتي الغرب و الجنوب، وصولا إلى الإقليم الشمالي الشرقي لكينيا، و الذي يضم جالية صومالية كبيرة، كما يعيش بعض أفراد هاتين العشيرتين في مناطق الشمال الشرقي من البلاد [1]، واستحوذت عشيرة الماجرتين على السلطة معظم فترات الحكم البرلماني، قبل انقلاب عام **1969**، و تقاسمت السلطة مع عشيرتي **الهاوية و الأسحق**، و تعتبر قبيلة **الدارود** هي الأكبر حجما في المجتمع الصومالي.

2- **<u>قبيلة الأيريرة</u>:** و هي تضم ثلاث عشائر رئيسية هي: **الهاوية، الاسحق و الدر**، و هذه العشائر لا تتجمع في منطقة واحدة حيث تنتشر عشيرة الهاوية في جنوب الصومال، و بالذات حول العاصمة مقديشو، و حول نهر شبيلي، و في منطقة الحدود الشمالية الشرقية لكينيا، أما عشيرة الأسحق، فهي تتوزع في شمال الصومال و جيبوتي، و أثيوبيا، بينما ينتشر أبناء عشيرة الدر في الشمال الغربي من الصومال، و في شرق أثيوبيا، و في مدينة هرر و جيبوتي.

3- **قبيلة السابك:** و هي تضم عشيرتي **الرحانوين و الديجل**، وهذه القبيلة هي الأقل عددا من بين قبائل الصومال، و يتركز أبناء هذه القبيلة في المنطقة الخصبة الواقعة بين نهري جوبا و تشيلي، و كانت قبيلة الساب تعتبر تقليديا من القبائل المستقرة التي لا تعتمد على الارتحال، بحثا عن المراعي و المياه، بل أنها تعتمد في حياتها على زراعة المحاصيل، و قد ظلت القبيلة و العشائرية سمة مميزة للمجتمع الصومالي، و تفاوتت النتائج المترتبة على هذه السمة، حسب طبيعة التعامل معها من جانب نظم الحكم المختلفة ، ففي فترة الحكم الاستعماري، لم تكن الروح القبلية و العشائرية واضحة بسبب التمسك الشديد بقضية التحرر الوطني و تحقيق وحدة الصومال

---

[1] أحمد إبراهيم محمود، **الصومال بين انهيار الدولة و المصالحة الوطنية، دراسة في آلية تسوية الصراعات في إفريقيا**، مرجع سابق، ص 122.

الكبير، و كانت القبيلة و العشائرية عنصرا حيويا للتلاحم الوطني في مواجهة الاستعمار مما يساعد على تحييد واحتواء أي آثار سلبية لهذه الخاصية خلال تلك المرحلة، و في الأوروبي[1]، مرحلة ما بعد الاستقلال، لعبت القبيلة دورا رئيسيا في الحياة السياسية الصومالية، خاصة من ناحيتين رئيسيتين"

الأولى: إن القبيلة تحولت إلى مؤسسة وسيطة في العلاقة بين الدولة و المواطنين، بل أنها حلت محل الدولة في أغلب الأحيان، حتى في فترة ما قبل الحرب الأهلية، فقد كانت القبيلة هي التي تدير شؤون أفرادها، وهي التي تتولى الحديث باسمهم مع أجهزة الدولة، تم تحولت القبيلة إلى الأداة الرئيسية في إدارة الصراع أثناء الحرب الأهلية، سواء من حيث العمل على حماية مناطق نفوذ القبيلة أو من حيث التفاوض باسم القبيلة و التعبير عن مصالحها.

الثانية: إن الكيانات السياسية التي نشأت في الصومال (أحزاب سياسية، جماعات معارضة، ميليشيات مسلحة) كانت في الأغلب تعبيرا عن انتماءات قبلية أو مناطقية. و من ثم فإن النزعة القبلية ظلت مسيطرة على النزاع السياسي الصومالي، و كانت هناك دائما قبائل معينة مسيطرة على مقاليد السلطة و الحكم في البلاد.

و من ثم، فإن الشعب الصومالي لم يكن يعاني من أزمة اندماج وطني، بل يعتبر من أكثر الشعوب اندماجا من الناحية الأمنية لأفريقيا، بحكم انتمائه إلى أصل واحد، إلا أن ذلك لا ينف من ناحية أخرى أن القبيلة و العشائرية في المجتمع الصومالي تعرضت لتسييس شديد، سواء في فترة الحكم المدني خلال الستينات أو أثناء فترة الحكم العسكري أو في فترة انهيار الدولة. أو حتى في مفاوضات التسوية و المصالحة الوطنية، و في كل هذه الحالات، فإن تسييس القبيلة و العشائرية لم يكن مرتبطا بوجود أزمة تعددية في

[1] أحمد إبراهيم محمود، **الصومال بين انهيار الدولة و المصالحة الوطنية، دراسة في آلية تسوية الصراعات في إفريقيا** ،مرجع سابق ص 123.

المجتمع الصومالي، بل كان و ذلك يعود إلى توظيف النظام القائم المنوع العشائري للحفاظ على مصالحة ومن تم بقائه في السلطة، الأمر الذي تسبب في خلق و تأجيج أزمة الاندماج الوطني في الصومال.[1]

المطلب الثالث

التجربة الاستعمارية للصومال

عرفت الصومال تجربة استعمارية صعبة و قاسية، حيث خضع الصومال الكبير لاحتلال ثلاث قوى أوروبية (بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، بالإضافة إلى احتلال إثيوبيا لإقليم الأوجادين، و هو ما تسبب في تمزيق أوصال الصومال الكبير فيما بين عدة دول. و تفتيت الشعب الصومالي بين أربع دول (**الصومال، جيبوتي، كينيا، أثيوبيا**).

أولا: التقسيم الاستعماري للصومال الكبير

تعرضت منطقة القرن الإفريقي عموما للسيطرة الاستعمارية الأوربية منذ فترة مبكرة، تعود إلى مرحلة الكشوفات الجغرافية البرتغالية في نهاية القرن الخامس عشر و بداية القرن السادس عشر، حينما نجح البرتغاليون اكتشاف رأس الرجاء الصالح[2]، و أقاموا فيها مراكز تحكم العديد من المناطق الساحلية و الأفريقية، ومن بينها شرق أفريقيا، كما حاولوا السيطرة على سواحل الجزيرة العربية الواقعة قبالة سواحل شرق و شمال شرق إفريقيا، و بالذات مسقط و هرمز و عدن، إلا أن هذه المحاولات البرتغالية تعرضت لمقاومة عنيفة من جانب مماليك شبه الجزيرة العربية، و لاسيما من جانب دولة اليعارية التي ظهرت في

---

[1] أحمد ابراهيم محمود، **الصومال بين انهيار الدولة و المصالحة الوطنية، دراسة في آلية تسوية الصراعات في إفريقيا** ،مرجع سابق124.

[2] محمد فريد السيد حجاج، **صفحات من تاريخ الصومال**، القاهرة، دار المعارف، 1983، ص 77.

عمان في القرنين السادس عشر و السابع عشر، ووصلت إلى أوج قمتها خلال الفترة **1624 – 1741** و تمكن حكام هذه الدولة من طرد البرتغاليين من شرق إفريقيا.[1]

وعقب إخراج الاستعمار البرتغالي من شرق إفريقيا، وضع سلاطين دولة و عندما انهارت هذه الدولة في منتصف القرن الثامن عشر، بسبب الصراعات الداخلية و الاستنزاف المادي الناتج عن حروبها مع البرتغاليين، برزت بدلا منها دولة البوسعيد، و التي واصلت الاهتمام بمنطقة شرق إفريقيا.[2] لدرجة أن أحد سلاطينها هو سعيد بن سلطان، قد نقل عاصمة ملكه من مسقط إلى زنجبار في عام **1832**.

و في الفترة اللاحقة، ساعد التدخل العسكري المصري في القرن الأفريقي منذ عهد "**محمد علي**" على مواجهة محاولات الهيمنة الحبشية، كما ساعد على تعطيل الغزو الاستعماري الأوروبي لتلك المناطق. حتى لا يمثل تهديدا على مصر سياسيا و عسكريا، علاوة على سعي مصر لمحاربة تجارة الرقيق الأفريقية. و قد وصل الوجود العسكري المصري في القرن الأفريقي إلى ذروته في عهد **الخديوي إسماعيل**، حيث امتد على طول البحر الأحمر، عبر السودان، وصولا إلى الصومال و بعض الأقاليم الحبشية (الأثيوبية) و منطقة البحيرات الاستوائية.[3] و طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كان الصومال الكبير(*) ساحة للتنافس الاستعماري بين بريطانيا و فرنسا و إيطاليا، و قد شهدت الفترة الممتدة ما بين عامين **1880 – 1900** نشاطا هائلا في الاستعمار الأوروبي و الإثيوبي اتجاه إقليم الصومال الكبير، و كذلك اتجاه القارة الأفريقية ككل. ففي الفترة السابقة على ذلك التاريخ، كانت بريطانيا و فرنسا و ألمانيا تتمتع بالسيطرة غير المباشرة على العديد من المناطق في الصومال.

---

[1] صلاح الدين حافظ، **صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 49، يناير 1982، ص40.

[2] المرجع نفسه، ص 41.

[3] المرجع نفسه ، ص 45.

*) الصومال الكبير يقصد به تاريخيا كل من **الصومال، جيبوتي، شرق كينيا**.

و الأمر الذي دفع الدول الأوروبية إلى التحول فعليا عن نظام السيطرة غير المباشرة إلى سياسة السيطرة الرسمية يتمثله في عاملين مرتبطين:

يتمثل **أولهما:** في اشتعال النزعات التوسعية من جانب عدد من الدول الاستعمارية، و بالذات بلجيكا و البرتغال و فرنسا.

ثانيهما: يتمثل في قرارات مؤتمر برلين **1884 – 1885** التي أرست قواعد احتلال الأراضي الإفريقية.[1]

لقد كانت بريطانيا عي أول قوة استعمارية في الصومال الكبير، حيث كانت قد احتلت عدن في عام **1839**، و اتجهت بعد ذلك نحو السيطرة على الساحل الصومالي المقابل لعدن عبر نضيق باب المندب.[2]

و قد وصل الفرنسيون إلى المنطقة في نفس الفترة التي وصل فيه البريطانيون، حيث كان الفرنسيون يسعون أساسا إلى امتلاك معبر في الطريق المؤدي إلى مستعمراتهم في مدغشقر و الهند الصينية، مما دفعهم إلى إنشاء مستعمر فيما يعرف "**الصومال الفرنسي**" (جيبوتي) ، و نجح بالفعل في إقامة مستعمرة باسم "الصومال الإيطالي" في جنوب الصومال عام **1893**.

و في الوقت نفسه توسعت إثيوبيا في الأراضي التي يقطنها الصوماليون، و سيطرت على الصومال الغربي (الأوجادين).[3]

وقد استكملت عملية تقسيم أراضي الصومال رسميا عام **1897**، عندما جري توزيع أراضي الصومال الكبير بين الدول الأربع **(بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، إثيوبيا)** و جرى

---

[1] صلاح الدين حافظ، **صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي**، مرجع سابق ، ص 46.
[2] المرجع نفسه ص 47.
[3] محمد فريد السيد حجاج، ، **صفحات من تاريخ الصومال** مرجع سابق ص 60.

تكريس هذه الأوضاع الاستعمارية من خلال سلسلة من الاتفاقيات، فقد جرى توقيع المعاهدة البريطانية – الإثيوبية عام **1879**، لرسم حدود الجانبين اقتصر فيها النفوذ البريطاني على ما كان يعرف بالصومال البريطاني، تم جرى في عام **1908** توقيع المعاهدة الايطالية – الإثيوبية، و التي رسمت خط الحدود بين الصومال الإيطالي و الأوجادين.

أما بالنسبة للصومال الكيني، فقد جرى استقطاع هذا الجزء من الصومال الكبير في إطار مقايضة بين بريطانيا و إيطاليا في عام **1925**. حينما كانت المستعمرة الإيطالية في جنوب الصومال عاجزة عن احتواء كل الصوماليين في الجنوب، و هو ما دفع الجانبين لمقايضة الأراضي فيما بين المستعمرتين، حيث تنازلت بريطانيا لإيطاليا عن إقليم "**جو بالاند**" الواقع غرب نهر جوبا، الذي كان جزءا من الأراضي الكينية، و ضمته إلى المستعمرة الإيطالية في الصومال، و في مقابل ضم أجزاء من جنوب الصومال إلى المستعمرة البريطانية في كينيا، و أطلقت عليها اسم الإقليم الشمالي الشرقي في كينيا.[1]

و قد اختلفت أنماط الحكم الأوروبية في تلك المناطق، فالاستعمار البريطاني كان يميل دائما إلى نمط الحكم غير المباشر، القائم على ترك الشؤون المحلية للزعماء المحلين، في حين طبقت فرنسا نظام الحكم المباشر في مستعمرتها في جيبوتي، بينما حولت إيطاليا احتلالها لجنوب الصومال إلى نوع من الاستعمار الاستيطاني.

في أثناء الحرب العالمية الثانية، نجحت القوات الإيطالية في احتلال إثيوبيا لفترة وجيزة، و لكنها هزمت عام **1941** على أيدي القوات البريطانية وقد وقع الجانبان

[1] خالد رياض، **الصومال: الوعي الغائب**، القاهرة، دار الأمين 1994، ص 89.

البريطاني و الإثيوبي عقب ذلك على الاتفاقية ثنائية في **31 يناير1942** تعترف بريطانيا بموجبها بسيادة على إقليم الأوجادين.[1]

و في عام **1950**، قررت الامم المتحدة وضع الصومال الإيطالي تحت وصايتها لمدة عشر سنوات، مع إسناد سلطة الإدارة إلى إيطاليا، يحصل بعدها على الاستقلال، و نفس الشيء بالنسبة للصومال البريطاني.

[1] خالد رياض، **الصومال: الوعي الغائب** ،مرجع سابق، ص 89.

المبحث الثاني
البيئة الأمنية في الصومال

تتعرض الصومال منذ استقلالها لمشكلات متصاعدة تضافرت فيها العوامل الداخلية و الخارجية حتى صنعت منها أزمات استعصيت على الحل، حتى أنها صنفت ضمن الأزمات التي تهدد السلم و الأمن الدوليين، فالأزمة الصومالية المتمثلة في الصراع بين الفصائل أو الحرب الأهلية إضافة إلى ظاهرتي الإرهاب و القرصنة اللتان استفحلتا في الآونة الأخيرة ساهموا في خلق وضع من أللأمن في الصومال و للتعرف على البيئة الأمنية في الصومال قسم هذا البحث إلى ثلاثة مطالب الأول تناولنا فيها الأزمة الصومالية أما الثاني فكان حول ظاهرتي الإرهاب و القرصنة في الصومال أما الثالث فكان حول أثار كل من الأزمة،الإرهاب،القرصنة على الوضع في الصومال.

المطلب الأول
الأزمة الصومالية

الأزمة(*) الصومالية واقعة منذ انهيار مشروع الدولة الحديثة، عندما سقط نظام الرئيس **سياد بري**، حيث ظل التقسيم القبائلي و العشائري شديد التأثير في كل مناحي الحياة فإذا أعدنا إلى بداية الأزمة في سنة **1991** فسنجد أن الفصائل المعارضة دخلت في حرب أهلية مع بعضها.[1]

(*) ما يعرفه من تفاؤل و تطاحن بين أبنائه بشكل صورة مصغرة عن أزمة مجتمعات ما بعد الاستعمار في محاولتها التوفيق بين المنظومتين المورقتين عن مجتمع ما قبل الاستعمار و عن الاستعمار نفسه.

[1] إجلال رأفت، **العوامل الداخلية و أزمة الدولة في القرن الإفريقي،مجلة السياسة الدولية**، القاهرة ،مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية،المجلد 44،العدد 177، ،بوليو 2009، ص 169.

أولا: أسباب الأزمة الصومالية

تعددت أسباب الأزمة الصومالية بين الأسباب الداخلية و الأسباب الخارجية و فيما يلي سنوضح كل منهما:

1-الأسباب الداخلية:

ا-**<u>إنهيار الدولة</u>:** يقصد بانهيار الدولة غياب نظام حكم مركزي فادر على فرض سيطرته على كل أراضي الدولة الصومالية، إذ أن الإطاحة بنظام ساد بري الاستبدادي في **يناير 1991** لم يعقبها وصول أي نظام حكم بديل للسلطة.[1]

و مر انهيار دولة الصومال بمرحلتين أساسين:

- **قيام نزاع مسلح غير دولي:** حيث توفرت شروط النزاع مسلح غير الدولي:

- ففي الفترة الممتدة ما بين **1984 – 1988** قام نزاع بين القوات المسلحة الحكومية،و فصيلة الحركة القومية الصومالية في **1990** كان النزاع بين القوات المسلحة الحكومية و الفصيلة المسلحة التابعة للمؤتمر الصومالي الموحد.
- كان لكل فصيلة قيادة مسؤولة واحدة تابعة للحركة القومية الصومالية و الثانية تابعة للمؤتمر الصومالي الموحد.
- سيطرت الحركة القومية الصومالية على الإقليم الشمالي أما فصيلة المؤتمر الصومالي الموحد فسيطرت على العاصمة مقديشو.

[1] زهرة بوسراج، **مجلس السلم و الامن الإفريقي**، رسالة ماجستير في القانون الدولي الإنساني، جامعة عنابة، كلية الحقوق، قسم القانون العام، 2008 – 2009، ص 224.

- ثار النزاع بين القوات المسلحة الحكومية و الحركة القومية الصومالية دام 4 سنوات، و حتى بالنسبة للنزاع المسلح غير الدولي الذي كان أحد أطرافه فصيلة المؤتمر الصومالي الموحد استمرت فترة النزاع 3 سنوات.[1]

- **الإطاحة بنظام سياد بري:** في عام **1990** وقعت أكثر من 100 شخصية بارزة صومالية وثيقة عرفت باسم "إعلان مقديشو" يطالبون فيه سيلد بري بالاستقالة و تعيين حكومة انتقالية و لكنه رفض و استمر النزاع المسلح غير الدولي إلى غاية **1990** بعد إعلان التنسيق بين المؤتمر الصومالي الموحد و الحركة الوطنية في الجنوب، و الحركة القومية الصومالية في الشمال، و قد واصلت قوات المؤتمر تقدمها نحو العاصمة مقديشو في **ديسمبر 1991**، فدخلت إليها في **يناير1991** و أعلنت استيلاءها على السلطة أما "**سياد بري**" فر إلى الخارج و بعدها انهارت الدولة الصومالية بكل أسسها.[2]
- حيث أن الفصائل الصومالية لم تتوصل إلى اتفاق على نظام حكم موحد لحكم الدولة.

ب-<u>انتشار الأسلحة</u>: حصلت الصومال بعد استقلالها على أسلحة كثيرة من الاتحاد السوفياتي، و بجانب ذلك تم تدريب كثير من الشعب الصومالي في معسكر "**حلنى**" في عهد الحكم العسكري الذي استمر واحد و عشرين عاما حيث كان من أولوياته سياسة التجنيد الإجباري للشعب.

و مما زاد من انتشار الأسلحة القرار الذي أصدرته الحكومة المؤقتة التي شكلتها جبهة المؤتمر الصومالي الموحد في بداية عهدها الذي أمر الجيش النظامي بالاستسلام إلى

---

[1] هبة بوكر الدين، **التدخل الإنساني، دراسة حالة الصومال**– رسالة ماجستير في القانون الدولي الإنساني، جامعة عنابة، كلية الحقوق، قسم القانون العام، 2008 – 2009، ص 19.
[2] المرجع نفسه، ص 20.

الجهات التي قاومت النظام.[1] استمر انتشار الأسلحة حتى الآن و على نطاق واسع في الأسواق العامة.

ج- **<u>الصراع على السلطة</u>:** نشب منذ عام **1978** عقب هزيمة القوات الصومالية في حرب أوقادين و من أشد المتحمسين لهذا الصراع قبائل اسحق في الشمال و الماج كان و هؤلاء يرون أن **محمد سياد بري** هو المسؤول الأول عن خلق هذا الشقاق و أثارة الثغرات القبلية كما أنه شجع القتال بين القبائل الموالية له على القبائل المعارضة، وظهرت بأرض الصومال فصائل معارضة و منظمة تحمل السلاح ضد حكومة **(محمد سياد بري)** و من هذه الجماعات التي ساعدت في تفشي هذا الصراع مايلي:[2]

- في عام **1981** برزت مجموعة معارضة من عشيرة اسحق في الشمال الصومالي معادية للحكومة و رحبت أثيوبيا بهذه الجبهة و منحتها ما يلزم من مساعدات و أسلحة و مراكز للتدريب و منافذ لاختراق الحدود الصومالية لشن هجمات في لداخل و تشكل قبيلة اسحق **60 %** من سكان شمال الصومال.

- و في **1989** تم إنشاء المؤتمر الصومالي الموحد[3] ويضم قبائل و عشائر يموله فريق من رجال العمال الأثرياء الذين اتفقوا على معارك مقديشو التي أطاحت **بسياد بري.**[4]

---

[1] زهرة بوسراج، **مجلس السلم و المن الإفريقي**، مرجع سابق، ص 227.
[2] البشير الإمام الأمين، **الموقع الجغرافي للصومال و أثره في بنائه السياسي**،على الموقعwww.islam4africa.net
[3] المرجع نفسه .
[4] إجلال رأفت،**العوامل الداخلية و أزمة الدولة في القرن الإفريقي**، مقال سابق، ص 169.

- تكونت فصائل صومالية معارضة و مسلحة في جنوب الصومال في عام **1989** بمنطقة جوب السفلى أسستها عشائر تسمى **(هرتي HARTI)** و أصبحت تشن هجماتها المسلحة عن المناطق الجنوبية من البلاد بمساعدة كل من كينيا و أثيوبيا.

- في عام **1993** استضافت إثيوبيا مؤتمر المصالحة للفصائل الصومالية و كان تحت إشراف الأمم المتحدة إلا أن المؤتمر إنهار بسبب الخلافات التي نشبت بين كل من **علي مهدي** و **عبديد** ووقوف إثيوبيا مع الطرف الثاني و لم تلتزم بالحياد مما أدى إلى انهيار المؤتمر.

- في عام **1996** عقد مؤتمر نيروبي و عملت إثيوبيا جاهدة لإفشاله و تحقق لها ما تريد.

- في **نوفمبر عام 1997** سعت الفصائل الصومالية إلى عقد مؤتمر مصالحة في مدينة **بوساسيو** الصومالية و تحدد له يوم **1997/11/1** و لم يكتب له النجاح.

ظهرت جمهورية أرض الصومال التي أعلنت انفصالها عن الصومال عقب حكم محمد بري عام **1991** و رفضت أي مصالحة بدعوة أنها جمهورية مستقلة و لها علاقة حميمة مع إثيوبيا التي تمدها بالمساعدات المختلفة.

ظهرت ولاية **بونت لاند** و التي أعلنت انفصالها عن الصومال و تتكون في شمال شرق الصومال و هذه التنظيمات الانفصالية زادت من تفتيت و تصدع الأراضي الصومالية، و هي جميعا تلقى الدعم من إثيوبيا.

- ظهر مؤتمر القاهرة للمصالحة الصومالية في عام 1997 و حضره **28 فصيلا** صوماليا و بذلك أسدل الستار على الجهود الأثيوبية الرامية لتحقيق المصالحة و

حلت محلها جهود عربية تقودها جامعة الدول العربية و مصر، و يهدف المؤتمر إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية.[1]

في منتصف عام **1990** اندلع القتال بين القوات الموالية للنظام و الحركات المعارضة له بقيادة **محمد فارح عبديد** و ذلك بعد التنسيق بين مؤتمر الصومالية في الشمال و دخلت هذه القوات مدينة مقديشو في يوم **1991/11/16** و أعلنت إستلاءها على السلطة و فرار **محمد سياد بري** إلى الخارج العاصمة و منذ ذلك التاريخ لم يعد هناك وجود للدولة الصومالية.[2]

- اشتعلت المعارك في مدينة مقديشو بين الفصائل الصومالية التابعة لكل من **محمد فارح عبديد** الذي تسانده قبيلة **(هبرجعلو)** و علي مهدي الذي تسانده قبيلة **(الأبقال).**
- وجه رئيس جمهورية جبوتي **(حسن جوليد)** الدعوة للفصائل الصومالية من أجل المصالحة الوطنية لكن لم تكلل مساعي هذا المؤتمر بالناجح.
- و في بداية عام **1992** عاد الصراع على السلطة مرة أخرى بين كل من **عبديد** و **علي مهدي.** في يوم **1991/12/11** اتفق الطرفان **علي مهدي و عبديد** علي سحب قوتهما من مدينو مقديشو.
- يوم **1992/12/09** صدر قرار مجلس الأمن باستخدام القوة العسكرية في الصومال لنزع الأسلحة من الفصائل الصومالية و فتح طرق للإغاثة، وتم تجديد الفصائل الصومالية من أسلحتها الثقيلة فقط.

---

[1] اجلال رافت ،**العوامل الداخلية و أزمة الدولة في القرن الإفريقي**،مقال سابق.

[2] اجلال رافت ،**العوامل الداخلية و أزمة الدولة في القرن الإفريقي**،مقال سابق.

- وعليه أدى هذا الصراع إلى تدهور الوضع في الصومال و زيادة التأزم داخله.

2- الأسباب الخارجية:

على الرغم من أن الأسباب سالفة الذكر ساهمت بصورة كبيرة في إشعال الأزمة الصومالية إلا أنه هناك من الأسباب الخارجية ما شكل عائقا أمام هذه الأزمة.

أ- **التدخل الإثيوبي:** إن مبرر التدخل الإثيوبي هو دعمها للحكومة الانتقالية، لمواجهة إتحاد المحاكم الإسلامية و ذلك لحماية البلدين[1] غير أن إثيوبيا لم تكن لها مصلحة قط في تسوية الصراع بين الحكومة و المحاكم الإسلامية، حيث كان هذا التدخل بمثابة نقطة البداية في التصعيد فهو الذي دفع المحاكم إلى التحرك عسكريا بمواجهة هذا التدخل الذي سارع المسؤولون الصوماليون و كذا الإثيوبيون إلى اعتباره دليلا على النيات الانقلابية لقادة المحاكم وسعيهم للاستيلاء على السلطة متجاهلين حقيقة كونها رد فعل على الخطوات التي كانوا قد قاموا بها.[2]

ب- **التدخل الأمريكي:** إن التدخل الأمريكي في الصومال كان بحجة مكافحة الإرهاب و خلق منطقة آمنة و تخطي عقبة عدم وجود حكومة تحظى بقبول واسع في البلاد غبر أن الحقيقة على خلاف ذلك فدخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصومال كان بدافع الانتقام لجنودها الذين قتلوا عام **1993**[3] كذلك رغبة الولايات المتحدة في السيطرة على المكانة الإستراتيجية للصومال لضمان مرور شاحنات البترول عبر شواطئ القرن الإفريقي.

---

[1] هبة بوكر الدين، **التدخل الإنساني، دراسة حالة الصومال**، مرجع سابق ص 52.
[2] زهرة بوسراج، **مجلس السلم و الامن الإفريقي**، مرجع سابق ص 233.
[3] المرجع نفسه، ص 234

كما أن الصومال يمثل مفتاح المرور نحو منطقة الخليج العربي و المحيط الهندي و شرق آسيا و بالتالي تزداد الأهمية الجيوبولتيكية لموانئ الصومال [1] و حتى يستمر التواجد الأمريكي في الصومال كان للولايات المتحدة الأمريكية دور في استمرار الأزمة.

ثانيا: أطراف الأزمة الصومالية:

1- إتحاد المحاكم الإسلامية:

لقد مرت المحاكم الإسلامية بعدة مراحل في نشأتها و تطورها و لم تظهر كقوة فاعلة دفعة واحدة، فلقد نشأة في البداية عقب انهيار نظام **سياد بري** في الصومال عام **1991**، ولقد كان الشيخ محمد معلم حسن هو أول من طرح فكرة إنشاء محكمة إسلامية في جنوب مقديشو إلا أن **فارح عبديد** رفض الفكرة خوفا على نفوذه و سلطته[2] ثم برزت الفكرة مجددا عقب فشل عملية التدخل الدولي **(1992 - 1994)** و كان يتم إنشاء هذه المحاكم من خلال كل قبيلة على حدى يكون نشاط المحكمة قاصرا على المنطقة التي تقطنها القبيلة.[3]

و لقد حققت المحاكم الإسلامية نجاحات ملموسة في إشاعة الأمن و الاستقرار و لكن واجهتاها ضغوطات داخلية و خارجية حيث أن "**علي محمد مهدي**" زعيم جماعة المؤتمر الصومالي كان يعارض تواجدها فتحالف مع إثيوبيا محاولا القضاء عليها بحجة أن الاتحاد الإسلامي و الذي له علاقة بالمحاكم الإسلامية شن هجمات مسلحة على إثيوبيا و على الرغم من الهزيمة التي منيت بها[4] إلا أنها بقيت محتفظة بقبولها و مصداقيتها لدى قطاعات واسعة في المجتمع الصومالي.

---

[1] المرجع نفسه، ص 235.

[2] محمود أبو العينين،**التقرير الاستراتيجي الافريقي**، مرجع سابق، ص 211.

[3] المرجع نفسه، ص 212.

[4] صلاح حليمة: **"في انتشار دور عربي جديد" مجلة السياسة الدولية**، القاهرة،مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية،**العدد 165**، يوليو 2006.

و تتمثل نقطة التميز الرئيسة لدى المحاكم الإسلامية في كونها تستند في الأساس على ركيزة دينية تتجاوز الانتماءات العشائرية في المجتمع الصومالي، خاصة و أن المجتمع الصومالي ينتمي بالكامل إلى الدين الإسلامي، كما أن المحاكم الإسلامية تستمد قوتها من قاعدة اجتماعية واقتصادية متنوعة تضم رجال الدين و رجال الأعمال و زعماء العشائر و فعاليات المجتمع المدني و غير ذلك.[1]

و تتمثل عناصر القوة بالنسبة للاتحاد المحاكم الإسلامية في كونه تأسس داخل الصومال فهو نتاج للبيئة و المجتمع الصومالي.

و يتمتع اتحاد المحاكم الإسلامية بالقوة و التنظيم و الانضباط[2]و هناك تعاطف من قبل بعض صفوف الوحدات العسكرية الحكومية مع المحاكم، و هناك حضور مشهود للمحاكم ليس في مقديشو فقط بل امتد إلى جوهر و **بيداوه** و **بيدوين**، و لهما أنصار في جميع الأقاليم الصومالية بما فيها الشمالية.[3]

أما**عناصر الضعف** فتتمثل في:

- إتحاد المحاكم الإسلامية يعتمد في تكوينه و بنيته الأساسية على عشائر قبلية و هو ما يجعل الاتحاد يظهر وكأنه ممثل لمصالح قبلية و لكن بوجهها الإسلامي.
- فشل الاتحاد في تقديم نفسه كحركة مؤسسة لها برنامج و خطاب موحد يعبر عنه المتحدثون باسمها فخطابها كان يتوجه نحو التشدد أحيانا و الاعتدال أحيانا أخرى.
- القرارات تتخذ بطريقة غير ديمقراطية.
- التركيز على الخطاب الديني دون الخطاب السياسي.

---

[1] محمود أبو العينين، ، مرجع سابق، ص 212.

[2] محمود أبو العينين،**التقرير الاستراتيجي الإفريقي**، مرجع سابق، ص 215.

[3] المرجع نفسه، ص 216.

- لم يأخذ إتحاد المحاكم بعين الاعتبار الرأي العام الإقليمي و الدولي الأمر الذي أضعف قدرته على كسب هذا الرأي العام إلى جانبه.

- ضعف بنيان المحاكم السياسي و العسكري.[1]

2- <u>الحكومة الفدرالية الإنتقالية الصومالية</u>:

نشأت الحكومة الانتقالية بالصومال بموجب أتفاق نيروبي "كينيا" عندما أطلقت منظمة **الإيغاد** مبادرتها للسلام في الصومال في **أكتوبر 2002** و دعت **24 فصيلا** صوماليا بالإضافة إلى الحكومة إلى مدينة **الدوريت** بكينيا لبدء مفاوضات مفصلة حول مستقبل البلاد، التي توجت انتخاب رئيس جديد للبلاد في **1 أكتوبر 2004** و هو **عبد الله يوسف أحمد** ثم تلاه انتخاب رئيس الوزراء في **24 سبتمبر 2004** و هو علي محمد غيدي و تتكون الحكومة من 27 وزيرا يشكلون مجلس الوزراء الذي يعفيه رئيس الوزراء و أقره المجلس الفدرالي الانتقالي[2].

ارتكزت الحكومة الانتقالية الصومالية على أساس قبلي فعلى سبيل المثال أن رئيس الصومال عبد الله يوسف أحمد ينتمي إلى عشيرة الدارود، في حين ينتمي محمد علي جيدي رئيس الوزراء إلى عشيرة الهوية، و ينتمي شريف حسن آدم رئيس البرلمان الانتقالي إلى عشيرة الرحانوين، و لقد تسبب تكوين الحكومة الانتقالية الصومالية على أساس قبلي في استمرار حالة انهيار الدولة نظرا للانشقاقات المتوالية داخل الكثير من هذه العشائر.[3]

أما **عناصر قوة الحكومة الانتقالية** فتتمثل في الاعتراف الدولي فهي حكومة بالاعتراف فقط لا بالواقع و الممارسة، و الدعم الشعبي الصومالي لها محدود الغاية، و

---

[1] محمود أبو العينين، مرجع سابق ، ص 217.
[2] زهرة بوسراج، **مجلس السلم و الامن الإفريقي**، مرجع سابق،ص 247.
[3] محمود أبو العينين، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي**، مرجع سابق،ص 215.

تحظى بتأييد إقليمي خاصة من إثيوبيا و كينيا كما توجد شخصيات من معظم القبائل في تشكيلة الحكومة الانتقالية وإن كان تمثيلهم غير حقيقي لعدم اختيار القبائل لهم.[1]

وبالنسبة **لعناصر ضعف الحكومة الانتقالية** فتتمثل في:

- ضعف كفاءة الحكومة الانتقالية و افتقادها للتمثيل الحقيقي للقوى الفاعلة على أرض الواقع.
- عدم وجود مشروع سياسي وطني يجمع عليه الفر قاء.
- النزاع الداخلي بين أجهزة الحكومة.
- مراهنة معظم أعضاء الحكومة و اعتمادهم على القوى الخارجية مما أدى إلى فقدانهم لثقة الشعب الصومالي.
- انعدام الكفاءة العلمية و السياسية لمعظم أعضاء مجلس الوزراء و البرلمان الانتقالي لأنهم لم يصلوا بكفاءتهم بل بولاءاتهم.
- عدم سيطرت الحكومة على معظم البلاد.
- الجناح العسكري للحكومة هش و يفتقد إلى التنظيم و الانضباط.[2]

و فيما يتعلق بأسباب الخلاف بين الحكومة الانتقالية و إتحاد المحاكم الإسلامية فيمكن إيجازه فيما يلي:

- لقد تمثلت القضايا الخلافية بين الحكومة الانتقالية و إتحاد المحاكم الإسلامية في القضايا المتعلقة بتقاسم السلطة و نشر قوات حفظ السلام و المزاعم المتعلقة بوجود

---

[1] المرجع نفسه ، ص 215.

[2] محمود أبو العينين، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي**، مرجع سابق ، ص 216.

علاقات بين المحاكم و القاعدة، لعل أبرز هذه القضايا الخلافية بين الحكومة و المحاكم تمثلت في مسألة نشر قوات حفظ السلام.[1]

- بالإضافة إلى ذلك بعض القوى الإقليمية و الدولية لعبت دورا أساسيا في تحريض الحكومة الانتقالية من أجل منعها من إشراك إتحاد المحاكم الإسلامية في السلطة بسبب تخوفها الشديد من احتمال تواجد علاقة لها بتنظيم القاعدة الإرهابي.[2]

هذا و من أسباب الخلاف الخشية من توسيع نفوذ المحاكم الإسلامية و الخوف من احتمال أن يكون سيطرت اتحاد المحاكم الإسلامية على العاصمة مقديشو مجرد مرحلة أولى، يمكن أن تسعى المحاكم بعدها لمواصلة التوسع على المزيد من المناطق في الصومال، سعيا للاستيلاء على الحكم في البلاد.[3]

3- <u>تحالف إرساء السلام و مكافحة الإرهاب</u>:

تم إنشاء هذا التحالف في **فيفري 2006** إذ تبنى هذا الأخير مجموعة من الأهداف منها:

- التصدي للنفوذ الإسلامي الأصولي في الصومال.
- منع إقامة إمارة إسلامية في الصومال.
- التصدي لتسلسل أعضاء تنظيم القاعدة و حلفائهم المحلين:[4]

من بين مؤسسي التحالف عددا من زعماء المليشيات التي تسيطر على العاصمة الصومالية منذ أن عمت الفوضى البلاد، كما يضم أعضاء في الحكومة الانتقالية و ضم عند تشكيله زعماء حرب و أعضاء في الحكومة الانتقالية أبرزهم، وزير الأمن القومي

---

[1] المرجع نفسه ،ص 217.

[2] هبة بوكر الدين، **التدخل الإنساني، دراسة حالة الصومال**، مرجع سابق، ص 42.

[3] المرجع نفسه، ص 47.

[4] أحمد إبراهيم محمود، **حرب الصومال بين الصراع الداخلي و الاستقطاب الخارجي**،**<u>مجلة المستقبل العربي</u>**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 329، 2006، ص 57.

محمد قنياري أفراح، وزير التجارة، موسى سودي بلاهو، وزير الشؤون الدينية عمد محمود فينيس، وزير تسريح الميليشيات و إعادة تأهيلها بوتان عيسى.[1]

و من بين أهداف هذا التحالف التصدي للنفوذ الإسلامي، و التصدي لتسلل أعضاء من تنظيم القاعدة و حفائهم المحلين في الصومال[2]و تعتبر الإدارة الأمريكية الأكثر دعما لهم بعد أن شكلوا تحالفهم هذا و قبلت رؤيتهم بأن المحاكم الإسلامية مرتبطة بتنظيم القاعدة و تضم عناصر تنتمي إليه.[3]

و في هذا الإطار بدأت عناصر التحالف بالقبض على من وصفتهم بالإرهابيين الأجانب التابعين لتنظيم القاعدة ممن يؤيدهم إتحاد المحاكم الإسلامية و هو ما كان سببا رئيسيا للصرع المسلح الذي نشب بين إتحاد المحاكم الشرعية و تحالف إرساء السلم و مكافحة الإرهاب.

المطلب الثاني

ظاهرتي القرصنة والإرهاب في الصومال

هناك ترابط وتكافؤ بين ظاهرتين القرصنة والإرهاب في الصومال وسنحاول فيما يلي التطرق لكل منهما.

أولا: ظاهرة القرصنة في الصومال

القرصنة ظاهرة عالمية برزت طوال العصور القديمة وظهرت في الألفية الثالثة قبل الميلاد منذ استخدام السفن الشرعية عبر التاريخ لنقل البضائع والمسافرين.

---

[1] زهرة بوسراج، **مجلس السلم و الامن الإفريقي**، مرجع سابق، ص 245.
[2] محمود أبو العينين، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي**، مرجع سابق ،ص 245.
[3] المرجع نفسه، ص 246.

1-تعريف القرصنة:عرف اتفاق جينيف لسنة 1968 في المادة 15 منه بأنها "**إتيان أعمال إكراه أو انتواء إتيان تلك الأعمال في البحر العام، دون وكالة مشروعة وخارج نطاق اختصاص أي دولة** ".[1]

- استفحلت هذه الظاهرة خاصة في الصومال بعد انهيار الدولة حيث أنه ومع غياب سلطة الدولة أصبحت القرصنة ومع غياب الدولة أصبحت في الشواطئ الصومالية وخليج عدن قضية دولية موروثة.
- وتبدأ ظاهرة القرصنة كظاهرة إنسانية اجتماعية واقتصادية ومن ثم تتحول إلى ظاهرة سياسية أمنية خطيرة وظهرت العوامل السياسية والأمنية التي تؤدي بالفعل إلى ظهور كخطر حقيقي يهدد حركة السفن التجارية في المياه الدولية.لكن الخطر الأكبر ناجم عن الصيد الجائر الذي تقوم به السفن الأجنبية.[2]

1) **أسباب ظاهرة القرصنة:** هناك أسباب عدة ساهمت في تنامي في تنامي هذه الظاهرة في الصومال والتي نجملها في:

أ) **الأسباب الداخلية:**

- **غياب سلطة الدولة المركزية:**إن عدم قدرة الحكومات المتعاقبة على فرض سيطرتها على سائر الأقاليم الصومالية على الأرض انعكس أيضا في المياه، إذ أن القرصنة الصومالية وجدت مناخا مناسبا، ومكانا خصباً لممارسة عملياتهم الإجرامية وخطف السفن في المياه المحيطة بالقرن الإفريقي.
- **الساحل الصومالي:** حيث نجد أن الصومال تمتد داخل المياه في البحر الأحمر بحوالي 3300 كلم، وتمتاز هذه السواحل بطولها وفي ظل غياب سلطة الدولة

---

[1] إبراهيم نصر الدين ،**اختطاف السفن قبالة سواحل الصومال....من المستفيد**،**مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة،مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية،**المجلد44**،**العدد 176**،2009 ،ص220

[2] إبراهيم نصر الدين ،**اختطاف السفن قبالة سواحل الصومال....من المستفيد** ، مرجع سابق،ص 221.

وعدم وجود موانع طبيعية تحول دون الاستفادة من هذه المساحات جعل منها عرضة لكل من هب ودب.

- **العائد المالي:** ويعتبر العائد المالي والمردود المالي من الأسباب التي أسهمت في زيادة أعمال القراصنة وشجعتهم عن ممارسة هذا العمل وإسراع الشركات المالكة للسفن و أهالي المختطفين إلى دفع فدية باهظة وذلك بغية تحريرهم من الأسر في أسرع وقت ممكن.

ب)الأسباب الخارجية.

- النهب المنظم والمستمر، حيث أنه في **عام 2005**، نهب نحو 800 سفينة صيد أجنبية تقوم بالصيد غير المشروع في المياه الصومالية.[1]

كما يتعرض الصومال لخسارة مليارات الدولارات من عمليات النهب التي تمارسها شركات الصيد الأجنبية من إغراق المخلفات السامة والنووية.[2]

- النشاطات المتزايدة عن المياه الدولية ، هناك اتجاه دولي يتعاطى مع القرصنة وأن بعض الأساطيل لديها نوايا غير معلنة بما فيها تسهيل وتغطية إفراغ المخلفات الخطيرة في المياه الصومالية.

- النفايات النووية والكيمائية بسبب عد مقدرة الصومال السيطرة على مياهه الإقليمية تخلصت الكثير من السفن الأجنبية بشكل عشوائي من النفايات الخطرة في مياهها.

2) سياسة الحكومة الصومالية للتعامل مع ظاهرة القرصنة.

---

1. http://w&off somalia .net

2 محمد شريف محمود ،**النهب الدولي والقرصنة الصومالية**،الجزيرة نت http://www.aljazeera.net/NR/exeres/54686795-5F0F-47B8-9FC2-D4FB11EBF03E.htm

أبدت الحكومة في البداية مخاوف من الوجود العسكري البحري الكثيف في المياه الصومالية، حيث صرح وزير الخارجية الصومالي آن الحكومة الصومالية لا ترغب في عسكرة المياه الصومالية، كما أن نشاط القراصنة في مياهها أمر مقلق جداً.

وكغيرها من الحكومات المطلة على البحر الأحمر طالبة بمحاربة القرصنة واجتثاث جذورها نهائياً في الصومال وعبرت التزامها بالعمل مع المجتمع الدولي بمحاربة القرصنة والإرهاب، لأن كل هذا يتخطى كونه شعارات، حيث أن رأيها كان يختلف تماما كما تراه الفصائل الصومالية التي تعتقد بأن القرصنة مرض دولي يشوه سمعة الصوماليين ولا يمثل هؤلاء القراصنة المجتمع الصومالي الذي يحاول الإعلام الغربي إلصاق التهمة به.

وفي إطار تفاعلها وتعاونها مع المجتمع الدولي للتصدي للظاهرة أذنت السلطات الصومالية دخول المياه الإقليمية للصومال بغرض قمع القرصنة والسطو المسلح في البحار بشكل متسق مع الإجراءات التي يسمح القانون الدولي وباستخدام جمع الوسائل اللازمة لقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح.[1]

وفي ضوء تفاعلات الحكومة مع الغرب عملت اتفاقية مع منطقة **بونت لاند** لمكافحة القرصنة والتي ستقوم بها قوات خفر السواحل الصومالية، ولم يتم تسمية مصدر رسمي لتمويل هذه الاتفاقية.

كما سعت الحكومة إلى إنشاء هياكل للحكم وإقرار سيادة القانون وتطوير قطاعي الأمن والعدالة لمحاكمة متهمين بأعمالها القرصنة غير أن الجماعات المسلحة والميليشيات لا تزال تسيطر مع معظم المناطق الجنوبية والوسطى من الصومال، هما يحد من القدرة على فرض القانون والنظام.

---

[1] http :almohamashin.com/araahoradetails.aspx !id.33

ثانيا: الإرهاب في الصومال.

كثر الحديث عن وجود الإرهاب في الصومال مع ازدهار الحركات الإسلامية التي يتهم بعضها بأنها وكيل تنظيم القاعدة في شرق إفريقيا، خاصة مع يا يشهده الصومال من حروب طاحنة بين فصائل مختلفة أدى إلى ضرورة تقصي ظاهرة الإرهاب في الصومال حيث هناك من يعتبر الحركات الإسلامية في الصومال إرهاب وهناك من ينكر هذا الطرح ويعتبر أن الغرب الصق تهمة الإرهاب بالجماعات الإسلامية الصومالية معتبر أن بعضاً منها يعمل بالوكالة عن تنظيم القاعدة وبالرجوع إلى تاريخ الحركات الإسلامية.

يتضح أن ترسميها ثم يتعدوا كونهم مصلحين يقدمون الدروس في المساجد. وقد انطلقت أول جماعة الإسلامية في الصومال نهاية الستينات في مقديشو تحت مسمى "**الحزب الإسلامي**" ثم تم تعديل هذه الجماعة إلى جماعة "الأهل" وانشغلوا بنشر الدعوة الإسلامية إلا أن قلة علم أعضائها أدت إلى أثار سلبية تفاقمت عبر تاريخ الجماعة التي تطورت وتحولت بعد نحو عقد من انطلاقها إلى "**جماعة الاتحاد الإسلامي**" التي خرجت من عباءتها "**الشباب الصومالية**".[1]

وهذا التيار يري أن الجماعات الإسلامية لم تصل بعد إلى ما يمكن تسمية بالإرهاب وعلى النقيض من ذلك هناك من يره أن وجود مقاتلين أجانب في الصومال دليل على ارتباط حركة الشباب بالقاعدة حيث خرج من رحم الأهل حركة أطلق عليها "**جماعة التفكير**" التي أعلنت من أن غالبية الشعب الصومالي كافرة وأنه يجب محاربته أو مقاطعته بناء على تفسيرات خاصة ونادت بضرورة إزالة ما تسميه الخرافات والبدع بالقوة.

---

[1] arabic.alshahid.net/publications/monthly-issue/7789

ولمكافحة ظاهرة التكفير قام اتحاد بين بقايا "**جماعة الأهل**" مع جماعة وحدة الشباب، تحت مسمى الاتحاد الإسلامي، وعن بدايات التطرف في صفوف جماعة الاتحاد الإسلامي يمكن القول انه بدأ يدب في التسعينات بعد سقوط الحكومة المركزية الصومالية.

حيث كان في الاتحاد الإسلامي عناصر تؤمن بضرورة السيطرة على البلاد باستخدام السلاح وطمس الإدارات الإقليمية بالقوة. كما أن هناك عناصر صومالية حملت أفكار التنظيمات الجهادية الأفغانية.

وازدهرت ظاهرة التطرف الصومال في حروب الإسلاميين ضد إثيوبيا، حيث استقبل الصومال مقاتلين الجانب وجهت إليهم الدعوة للجهاد في الصومال.

والدليل على وصول أعضاء من القاعدة إلى الصومال مايلي:

- وجود إطارات وقيادات صومالية زاروا أفغانستان ومعاقل القاعدة وتدربوا هناك.
- الرسائل الصوتية لزعماء القاعدة التي تضمنت أوامر وتحريض للإسلاميين.

كما ساعدت هشاشة الدولة الصومالية على استفحال ظاهرة الإرهاب في الصومال.

المطلب الثالث

أثر كل من الأزمة ،القرصنة، الإرهاب، في الوضع في الصومال

أولا: أثار الأزمة الصومالية

على أثر الأزمة التي يشهدها الصومال أصبح انتهاك حقوق الإنسان ثمن يدفعه الشعب الصومالي، فالفصائل الصومالية المتناحرة كان هدفها الوحيد هو من يصل إلى السلطة، و هذا ما أثر سلبا على وضع المدنيين و المنشآت المدنية.

1- **و ضع المدنين:** تميز وضع المدنيين الصومالي بارتفاع عدد الجرحى هذا بالإضافة إلى وجودهم في مستشفيات دون أطباء و بأدنى التجهيزات هذا بالإضافة إلى العدد الهائل من القتلى خبث أكدت كل التقارير أن عدد القتلى مرتفع جدا. انتشار ظاهرة سرقة الأعضاء البشرية و تصديرها عن طريق المافيا، و تجنيد الأطفال من طرف الفصائل المتنازعة[1]و غيرها من الأوضاع المأسوية التي يعانيها الشعب الصومالي.

2- **وضع الأعيان المدنية:** على أثر الصراع بين الفصائل الصومالية تم تهديم كل المؤسسات، و تعاني الصومال كذلك من نقص كبير في المواد الغذائية على الرغم من جهود المنظمات الإنسانية في تقديم المعونات الغذائية إلا أن شدة النزاع حالت دون وصولها إلى المدنين الذين يصارعون الجوع، كذلك أتلف النزاع المسلح كل الأراضي الزراعية و تسبب تسميم الآبار من قبل الفصائل المتنازعة في موت الثروة الحيوانية، كذلك قامت بزرع الألغام بصورة عشوائية و قدر عدد الألغام بمليون لغم.[2]

و مما سبق يمكن القول أن الأزمة الصومالية تعبر عن وضع كإرثي حيث لا مجال للحديث عن أرقام أو وصف محدد للمأساة فلقد فقد الصوماليين أبسط حقوقهم و هو حقهم في الحياة.

و يمكن إرجاع حجم الأزمة إلى غياب حكومة شرعية تقوم على الأقل باستقبال المساعدات الإنسانية و توزيعها على الصوماليين، فمبدأ حربة الوصول إلى الضحايا لم يجد مجالا للتطبيق حيث من الصعب تقديم المساعدات الإنسانية و بالتالي يبقى الوضع المزري ملازم لمدنين لم يشاركوا حتى في النزاع.

---

[1] هبة بوكر الدين،**التدخل الإنساني، دراسة حالة الصومال**، مرجع سابق، ص 25، 26.

[2] هبة بوكر الدين،**التدخل الإنساني، دراسة حالة الصومال**، مرجع سابق ، ص 27.

ثانيا: آثار القرصنة على الوضع الصومالي

استقطب القرصنة البعيدة من سواحل الصومال اهتماما دوليا ضخما خلال السنوات الأخيرة، و هي تشكل الآن مجال عمل تجاري يتعامل مع ما يبلغ حجمه عشرات بل مئات الملايين من الدولارات من الأموال التي تدفع سنويا كفديات [1] و هو ما ينعكس سلبا على الوضع في الصومال حيث تمثل ظاهرة القرصنة تهديدا لمصالح الاقتصاد العالمي، فضلا عن تعطيل وصول المساعدات الغذائية إلى الصومال التي تعاني بدورها من الجفاف و المجاعة بسبب الحروب الأهلية، إضافة إلى تهديد البيئة بكارثة تسرب كميات من النفط، فضلا عما توفره القرصنة من أموال و أسلحة و مؤن و مواد لحركات التطرف في المنطقة.[2]

تمنعت ظاهرة القرصنة بقدرة هائلة على التكيف و التطور في أدواتها، حيث امتلكت سفنا لتخزين المؤن و السلاح، وحصلت على أسلحة و صواريخ و أدوات اتصال مرتبطة بالقمر الصناعي، و موارد بشرية تزداد احتراقا و تتعلم فن التفاوض للوصول إلى أهدافها بكفاءة.

حيث تزايد عدد هجمات القراصنة، كما زادت قيمة الفدية جعل العمل بالقرصنة أكثر جاذبية للصوماليين و المرتزقة، هما دفع بعض شركات الملاحة إلى تغير مسارها مما يؤثر على الاقتصاد الصومالي.[3]

أصبحت المياه الصومالية محط سفن الصيد الكبيرة التي تمارس الصيد باستخدام معدات الصيد المحظورة عالميا، بما فيها الشبكات ذات الفتحات الصغيرة جدا و النظم

---

[1] سالي هيلي وجيبي، **اليمن و الصومال، الإرهاب و شبكات الظل و حدود ماء الدولة،**
WWW. Chalhamhrouse. Org,af.

[2] عبد العزيز شادي، **مكافحة القرصنة في القرن الإفريقي و هواجس الأمن القومي العربي،** 18 ديسمبر 2008 ، http//www
Alharabrya, net/articles/2008/12/18/62273 btml.

[3] ibid

المتطورة للإضاءة تحت الماء لجذب الأسماك إلى الفخاخ، و غيرها من الأساليب التي تعرض الموارد البيولوجية لخطر انهيار يؤثر على المدى الطويل على الرفاه الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمعات الساحلية. ومن هناك نشأت رغبة الانتقام مما أدى إلى مواجهة بين سكان الساحل و سفن الصيد.

كما يعاني الساحل الصومالي من الكميات الهائلة من النفايات خاصة النووية و الكيماوية الخطيرة التي لها تأثير طويل المدى على البيئة الصومالية خاصة مع عجز الدولة عن إيجاد حل للوضع المزري الذي وصلت إليه.

ثالثا: أثار الإرهاب على الوضع في الصومال.

على الرغم من أن العلاقة بين الاتحاد وعليه القاعدة غير واضحة إلا أن الفترة التي أعقبت 2011/09/11 وضعت الأمم المتحدة الاتحاد على قائمة المنظمات ذات الصلة بالإرهاب.

إن شروع الولايات المتحدة في شن حرب على الإرهاب تحديات صعبة من الحكومة الانتقالية الصومالية خاصة بعد الحملة العسكرية الأمريكية ضد نظام طالبان وشبكة القاعدة، إذ أبدى المسؤولون الأمريكيين تصميماً للحيلولة دون فرار عناصر القاعدة إلى الصومال ومثلت التهديدات العسكرية الأمريكية وحالة الحصار البحري من قوات فرنسية وألمانية وبريطانية، عامل خوف إضافية للشعب الصومالي والحكومة الانتقالية وانعكس سلبا على جهودها لتحقيق المصالحة والاستقرار وقد مارست الولايات المتحدة الضغوطات على الحكومة الصومالية من أجل شن حرب بالوكالة ضد قواعد

التنظيمات الإرهابية داخل الصومال كما قامت الولايات المتحدة بتجميد شركاتها في الصومال مما أدى إلى أضرار وخيمة في الصويه شواطئ الصومال.[1]

المبحث الثالث

جهود الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن في الصومال

تعتبر إفريقيا القارة الوحيدة التي تشهد تصاعدا في عدد الحروب وأن 33 دولة من الدول 48 الأقل تصورا في العالم تقع في إفريقيا وهذا القول غير بعيد عن صورة الأوضاع السياسية في القارة وهو ما زاد من تجزئة القارة أكثر مما هي عليه، والمثال الصارخ على ذلك ما تشهده منطقة القرن الإفريقي ولاسيما في الصومال، حيث حصدت الحرب الأهلية التي استمرت قرابة عقد من الزمن أكثر من نصف مليون صومالي، وقسمت البلاد وجعلت هذا البلد الإفريقي الهام نموذجا لأثار الحرب الأهلية على الاستقرار الإقليمي كل هذا استدعى ضرورة تدخل الاتحاد الإفريقي في هذه المنطقة

[1] عوض عثمان،**بناء الدولة .أزمة المصالحة الصومالية، كراسات إستراتيجية** ،العدد147، 2008.

لتحقيق السلم والأمن فيها وهذا ما ينعكس على أمن القارة [1] والذي سوف تكون أمامه جملة من التحديات الداخلة والمتغيرات الدولية، لذا فإن مسألة مواجهة هذه التحديات الداخلية و كيفية التعامل مع النزعات الحدودية هي التي تحدد مستقبل هذا الاتحاد.[2]

وقد قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب :دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الأزمة الصومالية ،ثم جهود الاتحاد الإفريقي في مواجهة الإرهاب .وكذلك في مواجهة القرصنة.

المطلب الأول

دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الأزمة الصومالية

سمح القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي التدخل في حالات محددة كالتي تتعلق بظروف خطيرة مثل جرائم الحرب والإبادة الجامعية والجرائم ضد الإنسانية وذلك طبقا **للمادة 4** من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.[3]

ويحقق كذلك للاتحاد التدخل في حالة ما إذا طلبت دولة عضو منه أن يتدخل بغاية استعادة السلام والأمن.

---

[1] عزيزة بن جميل ، **الآثار الإقليمية للنزاعات المسلحة غير الدولية على الأمن والسلم في إفريقيا**،مرجع سابق ،ص 102.103

[2] سالم محمد الزبيدي ،**الاتحاد الإفريقي في ظل النظام الدولي** ،طرابلس ،منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة ،2006،ص83.

[3] Chouala yves alexendre « **puissance,résolution des conflits et sécurité collective à lére de lunion africaine :théorie et pratique** « afri,bruylant ,bruxll ,vol6,2005,p 292.

يعتمد الاتحاد الإفريقي أثناء فضه للمنازعات بغرض تحقيق الأمن والسلم على "... مجلس السلم والأمن الذي يتولى مسؤولية الحفاظ على أمن القارة من خلال ما يتمتع به من صلاحيات فهو آلية لفض النزعات في الاتحاد الإفريقي".

أولا: أساس تدخل مجلس السلم والأمن في الأزمة الصومالية.

نظرا للأوضاع الإنسانية المزرية التي يعاني منها شعب الصومال جاء تدخل مجلس السلم والأمن الإفريقي من خلال القرار الذي تبناه في اجتماعه المنعقد في 2005/01/05، والمتمثل في نشر بعثة السلام في الصومال بهدف مساندة الحكومة الانتقالية في الصومال ومساعدتها على بناء مؤسسات الدولة وكذا تهيئة الظروف الأمنية لتقديم المساعدات الإنسانية.

وجدت مناقشات واسعة لهذه المسألة في البرلمان، و قدم الفريق الرافض هو الآخذ مشروع قانون يقضي برفض مشاركة دول الجوار في قوات التدخل الإفريقية، وعندما طرحت هذه المسألة للتصويت في البرلمان فقي 18 من الشهر نفسه، رفضت الأغلبية مشروع القانون المقدم من الحكومة بينما فاز المشرع الرافض لتدخل دول الجوار بأغلبية 156 صوتا من أصل 219 حضروا الاجتماع مقابل 56 صوتوا لصالح مشاركة هذه الدول، الأمر الذي تسبب في اندلاع اشتباكات عنيفة بين النواب خلال تلك الجلسة.[1]

وقد تسببت هذه الانقسامات في تجميد مسالة نشر قوات حفظ سلام إفريقية في الصومال تماما، حيث كان من المنطقي أن تشرع الحكومة الانتقالية عقب ذلك في تحريك مسألة نشر قوات حفظ سلام إفريقية لا تشارك فيها دول الجوار وفقا لمشروع القانون الذي وافق عليه البرلمان.

[1] زهرة بوسراج،**مجلس السلم و الامن الإفريقي** ،مرجع سابق ،ص 253.

إلا أن عدم موافقة عبد الله يوسف وعلي محمد جيدي، على ما تضمنه هذا القانون من عدم مشاركة قوات دول الجوار في هذه القوات قد جعلها يمتنعان عن تنفيذ وهو ما تسبب بالتالي في تجميد جميع أنشطة وبرامج الحكومة في كل مجالات الإصلاح وإعادة بناء مؤسسات الدولة الصومالية المنهارة [1] في **2006/06/14** وافق البرلمان الصومالي على مشروع القانون، وقد جاء قرار مجلس السلم و الأمن الإفريقي هذا رداً على طلبات الحكومة الصومالية المؤقتة حيث كانت مسألة نشر قوات لحفظ السلام في الصومال مسألة محورية مطروحة بقوة سواء في مفاوضات المصالحة الوطنية ذاتها، ثم في فترة ما بعد انتخاب البرلمان للرئيس عبد الله يوسف، ثم تشكيل حكومة محمد على جيدي في الصومال منذ أواخر عام **2004**، وكانت أهمية هذه المسألة نابغة من كونها بدت كضرورة ملحة لدعم جهود الحكومة الانتقالية في تحقيق الأمن ونزع سلاح الميليشيات وإعادة إعمار البلاد.

وشهدت هذه المسألة انقساما حادا في المواقف، حيث هناك الرافض تماما لنشر قوات حفظ السلام لما يمكن أن يسببه ذلك من زعزعة الاستقرار في البلاد كما يوجد موقف ثان يطالب بنشر قوات يحفظ السلام في الصومال لكن بشرط عدم مشاركة دول الجوار وجماعة الايغاد في هذه القوات، أما ثالث موقف فيطالب بنشر قوات حفظ السلام من دون أي شرط ومن دون استبعاد مشاركة دول الجوار المباشرة في الصومال.

وقد قدمت الحكومة بالفعل مشروع قانون لهذا الغرض للبرلمان في مارس 2005، وكان هذا المشروع يتبنى وجهة النظر الثالثة التي تقترح نشر قوات تدخل إفريقية من دون استثناء دول بعينها.

---

[1] المرجع نفسه ،ص254.

الأمن الوطني الذي قدمته الحكومة والذي ينص على استقدام قوات حفظ سلام إفريقية لا تشارك فيها دول الجوار الجغرافي المباشر للصومال، كما سارت عن الحكومة الانتقالية إلى عرض الأمر على اجتماع وزراء خارجية الايغاد، الذي أنعقد في منتصف الشهر نفسه، وقدم خلاله وزراء خارجية الايغاد دعمهم الكامل لفكرة نشر قوات حفظ سلام إفريقية في الصومال.

وهو ذات الأمر الذي أقره مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية من خلال اتخاذه لقراره المؤرخ في: **2006/01/25**، والقاضي بإرسال بعثة خاصة بالاتحاد الإفريقي لتحل محل بعثة الايغاد وبناءا على هذا القرار جاء قرار مجلس السلم والأمن الإفريقي بتاريخ **2007/01/19** بإرسال قوات سلام إفريقية إلى الصومال.

ثانيا :التدابير المتخذة من قبل مجلس السلم والأمن الإفريقي لتسوية الأزمة الصومالية .

تتمثل التدابير المتخذة من قبل مجلس السلم والأمن الإفريقي من اجل تسوية الأزمة الصومالية في رعاية جهود التسوية والمصالحة الوطنية في الصومال ،هدا إضافة إلى إرسال بعثة افريقية إلى الصومال وفيما يلي سنحاول التطرق إلى هده التدابير :[1]

1. رعاية جهود التسوية و المصالحة الوطنية في الصومال:

تولت منظمة الوحدة الإفريقية ثم الاتحاد الإفريقي بعدها مسؤولية رعاية جهود التسوية و المصالحة الوطنية في الصومال، و قدمت الدعم إما إلى الدول التي بادرت إلى تنظيم مؤتمرات المصالحة الصومالية أو إلى المنظمات الإقليمية الفرعية التي رعت تلك المؤتمرات مثل منظمة الإيفاد التي قامت برعاية مفاوضات المصالحة الوطنية الصومالية في عام 2008، كذلك دعم جيبوتي مرة أخرى بمناسبة رعايتها لمفاوضات الصلح بين

[1] زهرة بوسراج،**مجلس السلم و الامن الإفريقي** ،مرجع سابق ،ص 254.

الحكومة الانتقالية و تحالف إعادة تحرير الصومال و التي توصلت إلى توقيع الحكومة الانتقالية و التحالف لاتفاقية جيبوتي الأولى في 09 جوان 2008 التي كان من أهم بنودها، وقف المواجهات المسلحة بين الطرفين بعد انقضاء 30 يوما من التوقيع على الاتفاقية، و انسحاب القوات الإثيوبية بعد أربعة أشهر لتحل محلها قوات إفريقية.[1]

ثم جاءت اتفاقية جيبوتي الثانية التي تم التوقيع عليها في 19 أوت 2008 بحضور ممثلين دبلوماسيين بصفة مراقب عن الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي، و الاتحاد الأوروبي و جامعة الدول العربية، و ممثلو دول أخرى، و ممثلين عن المجتمع المدني الصومالي و مجتمع الأعمال، و قد اعتمد فيها الطرفان اختصاصات اللجنتين الفرعيتين المنشأتين بموجب اتفاقية جيبوتي الأولى.

اللجنة الأولى أمنية و تتكون من **32 عضو** لمتابعة الشق الأمني من الاتفاقية، و اللجنة الثانية تتكون هي الأخرى من **32 عضو.**

كما بحثا الوسائل العملية لتنفيذ اتفاق جيبوتي، و اتفق على مواصلة الحوار السياسي بينهما الامتناع عن إصدار البيانات التحريضية، وأكدا مجددا التزامهما بوقف جميع المواجهات المسلحة،وإنشاء لجان فرعية لتنفيذ الترتيبات المتعلقة بتحقيق هذا العرض.

كما تضمنت الاتفاقية دعوة الطرفان للمجتمع الدولي إلى تقديم المساعدات الإنسانية للمحتاجين من الشعب الصومالي بأقصى سرعة، وتأكيدهما على تصميم القوي للمساعدة على ضمان وصول المعونات الإنسانية إلى المحتاجين دون عوا قيل، كما يدعوا الطرفان

---

[1] محمد الشريف محمود، **إتفاق جيبوتي.....الطريق الدبلوماسي لإخراج المحتل**، 28 جوان 2008 .
http://www.goodjoog – 21 – 00- 28 – 06 – 2008 arabic/518 -arabic/29 maqaallada/arabic/ php/ l’index Com.
07.

مجلس الأمان الدولي إلى تعجيل قوة حفظ السلام تابعة للأمم المتحدة لتسهل انسحاب القوة الإثيوبية.[1]

2. **إرسال بعثه إفريقية إلى الصومال:**

إن طرح مسألة نشر قوات حفظ السلام ليست بجديدة حيث رغبت كل من الحكومة الانتقالية التي كان يترأسها "عبد القاسم صلاح" و بعدها حكومة "عبد الله يوسف" الانتقالية التي قدمت بالفعل مشروع قانون لهذا الغرض للبرلمان في مارس 2005.[2]

في اجتماعه المنعقد في **5 جويلية 2005**، قرر مجلس السلم و الأمن الإفريقي إرسال بعثة الاتحاد الإفريقي لدعم السلام في الصومال من أجل دعم مؤسسات الحكومة الانتقالية. و لإنجاح مهمة البعثة، طلب المجلس في نفس الاجتماع من مفوضية الاتحاد الإفريقي إعداد تقرير حول القرار و تقديم توصيات حول قوام البعثة، تكوينها، مهامها، تمويلها.[3]

قامت المفوضية بإرسال بعثة استعلام و استطلاع إلى الصومال من 14 إلى 26 فيفري، غير أن ظروف انعدام الأمن التي تغلب على الوضع في الصومال شكلت صعوبة كبيرة أمام اضطلاع هذه البعثة بعملها.[4]

و لإعادة الاستقرار السياسي و الأمني في الصومال كان هناك تنسيق بين الاتحاد الإفريقي و الإيفاد و الأمم المتحدة.

أ- **<u>التنسيق مع الإيغاد</u>:**

---

[1] http://absomal, com / hom / content/ view / 375/210

[2] هبة بوكر الدين، **التدخل الإنساني، دراسة حالة الصومال** ، مرجع سابق، ص 136.

[3] زهرة بوسراج، **مجلس السلم و الامن الإفريقي**، مرجع سابق، ص 256.

[4] زهرة بوسراج، **مجلس السلم و الامن الإفريقي**، مرجع سابق ، ص 257.

في **15جويلية 2006** اجتمع وزراء خارجية جماعة الإيفاد وافقوا على طلب الرئيس "**عبد الله يوسف**" الذي يقضي إرسال قوات من دول المنطقة إلى الصومال لمساعدة الحكومة.[1]

بدأت الإيفاد بعد ذلك اتخاذ بعض الخطوات التنفيذية عبد اجتماع لقادة عسكرين في العاصمة الكينية نيروبي الذي أسفر في الأخير على إرسال قوة من 7 ألاف جندي إلى الصومال لدعم خطة نشر قوات إفريقية.[2]

في غير أن هذه المسألة شهدت تباين في الآراء بين مؤيد للتدخل (إثيوبيا، كينيا، أوغندا) و معارض للتدخل **(جيبوتي، أرتيريا)** حيث يرى الموقف المعارض أنه من الخطأ إرسال أي قوات حفظ سلام إفريقية دون التواصل إلى اتفاق بين المحاكم الإسلامية و الحكومة الانتقالية الصومالية بشأنها. و هذا الأخير يمثل الموقف الأضعف حيث لم يفلح في إيقاف العجلة المتسارعة للجهود الجارية في هذا الصدد.

نلاحظ أن جماعة الإيفاد كانت مساندة للحكومة الانتقالية مدعومة من إثيوبيا فيما يتعلق بمسألة نشر القوات الإفريقية، كذلك لم ترحب بتولي جامعة الدول العربية برعاية المفاوضات بين المحاكم و الحكومة الانتقالية[3]و رغم كل هذا لم تنشر القوات الإفريقية إلا بعد أن صدر قرار من مجلس الأمن يحمل رقم 1725 لأن مجلس الأمن الدولي هو صاحب اختصاص الأصيل في حفظ السلم و الأمن الدوليين.

ب- **<u>التنسيق مع الأمم المتحدة</u>:**

---

[1] هبة بوكر الدين،**التدخل الإنساني، دراسة حالة الصومال**، مرجع سابق، ص 137.
[2] المرجع نفسه، ص 138.
[3] هاشمي حسن، **دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن في إفريقيا**،مرجع سابق، ص 169، 170.

بناءا على طلب وجهه الاتحاد الإفريقي لمجلس الأمن سمح بإرسال قوات حفظ سلام إفريقية في الصومال بموجب قرار يحمل رقم 1725 الصادر في 6 ديسمبر 2006 [1] .

استجابة لطلب الإيغاد إصدار مجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد الإفريقي بتاريخ **2005/02/07** قرارا بإذن للإيغاد بنشر بعثة مساندة للسلم في الصومال تتخلص مهامها في:

- ضمان الأمن و تسهيل عودة الحكومة الانتقالية الصومالية.
- ضمان المحافظة على نتائج مسار السلام الذي تم بإشراف الإيفاد.
- تقديم مساعدات لإحلال السلام و الأمن بما فيه إنشاء قوات أمن صومالية و تدريبها.[2]

بالإضافة إلى هذه المهام اسند مجلس الأمن لهذه البعثة الولاية التالية بموجب القرار رقم 1725.

رصد تقدم المؤسسات الاتحادية الانتقالية و اتحاد المحاكم الإسلامية في تنفيذ الاتفاقات التي يتوصلا إليها في دورهما.

كفالة حرية الحركة و المرور و الأمن لكل المشاركين في عملية الحوار.

- حفظ الأمن و السهر عليه.
- حماية أعضاء المؤسسات الاتحادية الانتقالية و الحكومة و الهياكل الأساسية الرئيسية التابعة لتلك المؤسسات.
- تدريب قوات الأمن التابعة للمؤسسات الاتحادية الانتقالية لتمكينها من كفالة أمنها و المساعدة على تسير إعادة تشكيل قوات الأمن الوطني في الصومال.[1]

---

[1] هبة بوكر الدين، **التدخل الإنساني، دراسة حالة الصومال**، المرجع السابق، ص 140.

[2] Abdou yero ba**, la contribution de l'union, Africaine, au maintien de la paix**, revue de droit international de droit compase

و بتاريخ **25 جانفي 2006**، أصدر مؤتمر الاتحاد الإفريقي قرارا يتضمن إرسال بعثة سلام خاصة بالاتحاد الإفريقي **AMISON** قومها 08 آلاف جندي لتحل محل IGASOM. و بناء عليه صدر في 14 ديسمبر 2006 قرار مجلس السلم و الأمن الإفريقي بشأن الموفقة على إرسال قوات AMISON إلى الصومال، و في 2007/01/19 أصدر المجلس قرارا بإرسال هذه القوات لتدعيم و مساندة الحكومة الانتقالية الصومالية كما أصدرت القمة الثامنة العادية لرؤساء دول و حكومات الاتحاد الإفريقي القرار (142//142) في الفترة الممتدة من **29 إلى 30 جانفي 2007** [2] و الذي تضمن:

- المطالبة بالانتشار الفوري لقوات الاتحاد الإفريقي بالصومال استنادا إلى قرار مجلس السلم و الأمن الإفريقي الصادر بتاريخ **2006/01/05** و مطالبة الدول الأعضاء بالمشاركة في هذه القوات لمنع وقوع فوضى أمنية فور انسحاب القوات الإثيوبية.
- مناشدة الدول الأعضاء و شركاء الاتحاد الإفريقي بدعم الحكومة الانتقالية لتمكينها من إقامة السلطة في البلاد.
- الترحيب بمبادرة الحكومة الانتقالية بشأن الحوار الوطني مع مختلف القيادات الدينية و السياسية و مختلف شرائح المجتمع.
- مناشدة المجتمع الدولي بتقديم الدعم لمرحلة ما بعد الحرب، مع مطالبة الأمم المتحدة بتولي زمام هذا الأمر.[3]

في **2007/03/15** تم نشر القوات الإفريقية التي وصل عددها كما كشف تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في **16 جوان 2008** بـــ **2650** جندي في مقديشو من أصل

---

[1] القرار الصادر عن مجلس الأمن رقم 1725.
[2] زهرة بوسراج، **مجلس السلم والامن الافريقي**، مرجع سابق، ص 258- 259.
[3] زهرة بوسراج، **مجلس السلم والامن الافريقي**، مرجع سابق،ص 295.

القوة المرخص بها التي يبلغ قوامها 8000 جندي [1] بعد أن حدد مجلس الأمن مدة **6 أشهر** لبقاء القوات الإفريقية و كلفها بالمهام التالية:

- دعم الحوار و المصالحة في الصومال عن طريق المساعدة على كفالة حرية التنقل و المرور الأمن و الحماية لجميع المشاركين في عملية بث السلام في الصومال.
- كفالة الحماية، حسب الاقتصاد للمؤسسات الاتحادية و الانتقالية لساعدتها على أداء مهامها المتعلقة بالحكم و توفير الأمن للهياكل الأساسية الرئيسية.
- المساعدة في حدود قدرتها، و بالتنسيق مع سائر الأطراف في تنفيذ حطة وطنية للأمن و الاستقرار، لا سيما إعادة إنشاء قوات أمن صومالية شاملة لجميع الأطراف و تدريبها بصورة فعالة.
- الإسهام، حسب الطلب و في حدود قدرتها، في تهيئة الظروف الأمنية الضرورية لتقديم المساعدة الإنسانية.
- حماية الأفراد التابعين لها ومرافقتها و منشأتها و معداتها و بعثها، و كفالة أمن أفرادها و حرية تنقلهم.[2]

في اجتماع مجلس السلم و الأمن التابع للإتحاد الإفريقي المنعقد في **19 مارس 2007** شدد على بعثه الاتحاد الإفريقي في الصومال بأن تلتزم لدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية و المؤسسات الاتحادية الانتقالية الأخرى و المساهمة في توفير بنية مناسبة لانطلاق العملية السياسية باعتبارها الوسيلة الأنسب للتوصل إلى سلام و مصالحة دائمين في الصومال و في هذا الصدد أكد المجلس على ضرورة أن تشرع المؤسسات الاتحادية الانتقالية في إطار الميثاق الاتحادي الانتقالي للصومال.[3]

---

[1] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر بتاريخ 16 جوان 2008.
[2] قرار مجلس الأمن 1744 المؤرخ في 21 فيفري 2007.
[3] www Africa – union, org

و لتعزيز مهمة بعثة الاتحاد الإفريقي أرسلت الأمم المتحدة بعثة للتقييم التقني إلى مقر الاتحاد الإفريقي و الصومال، بغرض إعداد تقرير عن الحالة السياسية و الأمنية و إمكانية القيام بعملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة على أثر نشر بعثة الاتحاد الإفريقي، ومن مهامها أن تقدم تقريرا إلى مجلس الأمن في غصون 60 يوما مشفوعا بتوصيات تشمل مواصلة مشاركة الأمم المتحدة في دعم السلام و الأمن في الصومال فضلا عن توصيات أخرى بشأن تحقيق الاستقرار و التعمير.[1]

بعثة أخرى لتقصي الحقائق في الصومال بهدف وضع خطة طوارئ استعدادا لاحتمال نشر قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.[2]

و على الرغم من الأصوات المنادية بإرسال قوات أممية إلى الصومال فإن نجلس الأمن اكتفى من خلال قراراته بتمديد ولاية القوات الإفريقية في الصومال في كل مرة مع طلبه إلى الأمين العام بالتشاور مع مفوضية الاتحاد الإفريقي بشأن ما يمكن تقديمه من دعم إضافي إلى بعثة الاتحاد الإفريقي و أن يقدم تقريرا إلى المجلس عن أي تقدم محرز.

المطلب الثاني

جهود الاتحاد الإفريقي في مكافحة الإرهاب في الصومال

أولى الاتحاد الإفريقي أهمية بالغة لمكافحة الإرهاب والحد منه نظرا للتهديد الذي يمثله على الأمن والسلم في القارة . حيث قامت الدول الموقعة على اتفاقية الجزائر الخاصة بمكافحة الإرهاب و الوقاية منه (**1999**) بالتعهد بإنشاء المركز الإفريقي للدراسة والأبحاث حول الإرهاب Acsrt الذي يقوم بالبحث في مناطق تحرك الجماعات الإرهابية و السبل الكفيلة لمحاربة الظاهرة،ويمول هذا المركز من طرف الاتحاد الإفريقي ويضم

---

[1] هبة بوكر الدين، **التدخل الإنساني دراسة حالة الصومال**، مرجع سابق، ص 134.
[2] المرجع نفسه، ص144.

20 خبيرا في مكافحة الإرهاب وتم تدشينه رسميا في **2004/10/13** من طرف الرئيس الجزائري .[1]

وقد تلتها قمة أخرى في الجزائر نظمت على مستوى عال في مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة بين **11و 14 سبتمبر 2002** تركزت حول تعزيز إجراءات التعاون في مجالات متعددة منها الشرطة والمراقبة على الحدود و القضاء والمالية و تبادل المعلومات والتنسيق على المستوى الإقليمي و القاري والدولي .ثم قمة **داكر** يوم **17 أكتوبر 2002** و التي خرجت بإعلان داكر لمكافحة الإرهاب .

وفي نفس الإطار توجد اتفاقية تم توقيعها بين دول الكومنولث المتنقلة لمكافحة الإرهاب حيث تعتبر وثيقة مفتاحيه لتعريف و الوقاية من الهجمات الإرهابية و أثاره على استقرار الدول . [2]

غير انه يمكن الإشارة إلى أن المصالح المتناقضة بين القادة الأفارقة من حيث الالتزام تبعا للحسابات الضيقة والخاصة لكل دولة، ثم أن معظم الاتفاقيات السالفة أهملت التطرق لأسباب التهديدات المختلفة في القارة والتي يقف الفقر كسبب مهم ، بمعنى أخر كان هناك محاولة لمعالجة اثأر الداء وترك السبب الرئيسي له.

وكنتيجة لهده الأسباب تم خلال الدورة 37 لاجتماع زعماء القادة الأفارقة من خلال الاتحاد الإفريقي طرح وثيقة الشراكة الجديدة من اجل التنمية في إفريقيا ،هده الوثيقة حثت على تدعيم الحكم الرشيد كمطلب مركزي للآمن والسلم والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي حيث أن المبادئ الجديدة التي انبثقت عن المبادرة الجديدة ركزت على وضع الآليات اللازمة والضرورية للوقاية من مخاطر النزاعات و الإرهاب والجريمة المنظمة

---

[1] ظريف شاكر،**البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات** ،رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ،جامعة باتنة ،كلية الحقوق،2010/2008.،ص 138 .

[2] ظريف شاكر،**البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية التحديات والرهانات** ،ص139.

في طليعة الأهداف المرجو تحقيقها من خلال تقوية دور المؤسسات الإقليمية وضمان إجراءات بناء السلم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة .

وتماشيا مع التصميم الجديد لمواجهة مختلف أنواع التهديدات وتوزيع الأعباء فقد تم تنظيم للتنسيق مع الاتحاد الإفريقي عبر دول شرق إفريقيا "**ايغاد**" **2003** وإنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي فيما بعد كأهم جهاز لحفظ الأمن في القارة .[1]

وفي إطار وضع خطة افريقية جديدة لمكافحة الإرهاب. عقد الاتحاد الإفريقي اجتماع خبراء الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي يومي **15-16 ديسمبر 2010**بمقر المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب بالجزائر.

شارك في هدا الاجتماع أكثر من 35 عضو من الاتحاد الإفريقي وممثلين عن مجموعات اقتصادية إقليمية وأطراف مشاركة بهدف هدا الاجتماع لوضع مشروع قانون نموذجي لمكافحة الإرهاب .

وبما أن الصومال احد الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي والتي تعاني من ظاهرة الإرهاب قامت بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال والحكومة الانتقالية الفدرالية بإطلاق وحدة اتصال ودمج لضمان تقاسم المعلومات بصورة وقتية ،وستسهم هده الخطوة في تحسين التنسيق بين الحكومة الانتقالية الفدرالية وبعثة الاتحاد للتعامل مع أي تهديدات أمنية ناشئة .وذكر رئيس خلية التحليلي ببعثة اميصوم ان إنشاء الوحدة والتي تشكل رؤية الممثل الخاص لرئيس مفوضة الاتحاد الإفريقي إلى الصومال السفير **ابو بكرجاسو ديارا** ،ستتمكن بعثة الاتحاد الإفريقي اميصوم والحكومة الانتقالية الفدرالية من الوصول إلى

---

[1] ظريف شاكر،**البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية التحديات والرهانات**،مرجع سابق ،ص139

الفهم ذاته للوضع واتخاذ إجراءات في الوقت المناسب لمنع الأعمال الإرهابية لتنظيم الشباب.

كما أن تقاسم المعلومات قد أثمر بالفعل حيث مكنت العمليات المشتركة لاميصوم والحكومة الانتقالية من دحر إرهاب الشباب في منطقة **دانيل** مع الحد الأدنى من الخسائر ،وستزيد وحدة الاتصال والنشر من تعزيز التنسيق في تحرير المزيد من المناطق من إرهاب الشباب.

وستزيد هده الوحدة من تعزيز علاقات العمل الإستراتيجية التي تربط الحكومة الانتقالية مع البعثة وبالتالي ستتعاون في الحرب ضد القاعدة وان هده الوحدة ستكون مفيدة وعليه فجهود الاتحاد الإفريقي لمكافحة الإرهاب في الصومال جاءت من خلال إنشاء وحدة الاتصال والدمج بين بعثة اميصوم والحكومة الفدرالية الانتقالية.[1]

المطلب الثالث

جهود الاتحاد الإفريقي في مكافحة القرصنة

تقدمت مفوضية السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي ضمن فعاليات دورتها العاشرة العادية التي انعقدت في جنوب إفريقيا، لدراسة وبحث الأوضاع المنهارة في القرن الإفريقي عامة وما يحدث أمام سواحل الصومال خاصة من قرصنة وقطع الطرق البحرية، وتأثير هذا على الأمن الإفريقي والأمن العالمي. فالأوضاع السياسية الهشة في الصومال وفقدان الثقة بين الأطراف السياسية المختلفة. تسببت في تزكية نيران الفتنة والتمرد بين الصوماليين سواء على أرض الصومال أو في المهجر، وهو ما أدى إلى إهدار الكثير من الفرص لإيجاد حل للصراع بالإضافة إلى حالة التصحر والجفاف حيث

[1] www Africa – union, org

ساعدتا على زيادة أعداد النازحين من الصومال وحدوث الكثير من المجاعات، مع ضعف الموقف الأمني الهش في البلاد مما ساعد على قلة وصول الإمدادات الغذائية إلى السكان لتعرض قوافل المساعدات الدولية للكثير من الهجمات على البر والقرصنة في البحر مما يمثل خطرًا للأمن والسلم العالميين وليس على إفريقيا وحدها مما ساعد على انتشار عمليات بعجل والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية كجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي للحد من عمليات القرصنة والقضاء عليها تماما وتأمين حركة الملاحة في هذه المنطقة[1].

والجدير بالذكر أن **الإتحاد الأوروبي** هو المنظمة الوحيدة التي بادرت بتشكيل قوة لمواجهة الموقف، وهذا إجراء وقائي هام وضروري، ولكن هذا التحرك السريع والعاجل من دول الإتحاد الأوروبي لا يجعل من المنظمات السالفة الذكر أن تقف مكتوفة الأيدي أو متفرجة على ما يحدث، بل يجب عليها أن تسارع وتشارك القوات الأوروبية وأن تكون هذه القوات المشتركة عربية وافريقية وأوروبية تحت قيادة واعية عربية وافريقية وأن تحوي في تشكيلاتها قوات مشتركة برية وبحرية وجوية للتصدي لهذا الخطر فمن المعروف أن هؤلاء القراصنة يعتمدون في تدبير أمور حياتهم ومعيشتهم من غذاء وماء ووقود وأسلحة على القواعد البرية. فإذا تم قطع خطوط اتصال القرصنة في البحر بقواعدهم على البر فيكون قد تم خطوة كبيرة في طريق القضاء عليهم ومصادرة سفنهم التي يعتمدون عليها في متابعة ومطاردة وأسر الناقلات في مقابل الإفراج عنهم لاحقا نظير فدية تقدر بملايين الدولارات مع تعيين حراسة من القوات المشتركة في عشرات الجزر المهجورة والمنتشرة في البحر الأحمر وخليج عدن والتي تصلح كقواعد لهم أو قطع خطوط مواصلاتهم مع قواعدهم البرية، أو القضاء على القواعد البرية مع اتخاذ

---

[1] حياة زلماط ،**القرصنة في القرن الافريقي** ،-http//lakome.com/26-50-14-05-01-2011 21114/127.htm, يناير 2011 .

جميع الوسائل لعدم التورط في المشاكل الصومالية القائمة، أو الاكتفاء بالوجود المستمر كدوريات لحرس السواحل لفرض الأمن في المنطقة وتأمين حركة الملاحة العالمية والإقليمية والمحلية [1].

مناشدة **الأمم المتحدة** بمنظماتها المختلفة سواء الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو حتى منظمات الإغاثة **والفاو واليونيسيف واليونسكو واليونيفيل ...** إلى الخ بالتدخل السريع وتحديد الطريق الأمثل للقضاء على ظاهرة القرصنة ومساعدة الصوماليين في حل مشكلاتهم الداخلية والإقليمية والدولية حتى لو أدى الأمر إلى إنزال قوات طوارئ دولية لحماية السواحل والمياه الإقليمية والدولية في المحيط الهندي وبحر العرب والبحر الأحمر وهذا لا يعنى أن قيام جهات دولية بتشكيل قوات للعمل ضد القراصنة يعني إعفاء الدول الإقليمية وخاصة مصر من حماية أمنها القومي، لأن الأمن القومي المحمي بقوات من الغير، لا يغني مصر ودول الجوار من التخلي عن مسؤوليتها في السعي إلى القضاء على هذا التهديد المباشر لأمن هذه الدول القومي، وإسناد ذلك إلى قوات أجنبية أخرى قد يكون لها مآرب أخرى[2].

---

[1] حياة زلماط ،**القرصنة في القرن الافريقي**،انظر الموقع السابق.

[2] ibid

خلاصة الفصل

يعاني الصومال العديد من المشاكل ،ويعيش شعبه أوضاعا مزرية نظرا للصراعات التي تدور بين مختلف فصائله،وكذلك استفحال ظاهرتي القرصنة والإرهاب ،مما زاد الوضع سوءا ،وهذا ما أدى إلى ضرورة التدخل الإنساني عن طريق المنظمات الدولية والإقليمية ومن بينها الاتحاد الإفريقي الذي سعى عن طريق مجلس السلم والأمن الإفريقي الذي مهمته حفظ الأمن في القارة إلى اتخاذ التدابير اللازمة من خلال التنسيق مع منظمة الايغاد والأمم المتحدة من اجل حل الأزمة وعن طريق بعثته حاول أيضا التصدي إلى الجماعات الإرهابية و القراصنة ،وذلك بهدف تحقيق الأمن في المنطقة .

الفصل الثالث

دراسة تقييمية و استشرافية

للاتحاد الإفريقي في الصومال

الفصل الثالث

دراسة تقييمية و استشرافية للاتحاد الإفريقي في الصومال

من بين الأهداف الرئيسية للاتحاد الأفريقي الذي تم الإعلان عن تأسيسه في قمة **ديربان** بجنوب أفريقيا عام **2002**، يأتي هدف التسوية السلمية للأزمات والصراعات السياسية التي تموج بها القارة السمراء على رأس تلك الأهداف، ومنذ انتقال التنظيم الوحدوي الأفريقي من تجربة منظمة الوحدة الأفريقية إلى التجربة الوحدوية الراهنة التي يمثلها الاتحاد الأفريقي، تعددت الوسائل والآليات التي يلجأ إليها لتسوية الأزمات السياسية التي تشهدها القارة، سواء تلك التي تثور داخل بعض الدول الأفريقية ،أو تلك التي تثار بين الدول الأفريقية وبعضها البعض.

وفي إطار تلك الأزمات، مثلت الأزمة الصومالية – وفقا لرؤية الاتحاد الأفريقي التي عبر عنها مجلس السلم والأمن التابع له في ديسمبر عام 2007 - أحد التحديات الأكثر خطورة على السلام والاستقرار في القارة الأفريقية، الأمر الذي دفعه بالتحرك من أجل تسوية الأزمة، التي مثلت تحدياً كبيراً لدور الاتحاد الأفريقي في تسوية الأزمات السياسية الأفريقية، مما واجهتنه عدة صعوبات في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة .حيث سنتناول في هذا الفصل دراسة استشرافية للوضع في الصومال .

وقد قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية ،بحيث تناولنا في المبحث الأول الصعوبات التي واجهها الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن والسلم في المنطقة ،أما المبحث الثاني فكان عبارة عن حلول مقترحة للقضاء على كل من الأزمة الصومالية وظاهرتي الإرهاب والقرصنة ،ما المبحث الثالث فكان دراسة استشرافية للوضع في الصومال.

المبحث الأول

الصعوبات التي تواجه الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن في الصومال

يواجه الاتحاد الإفريقي العديد من الصعوبات التي تحول دون تحقيقه النتائج المرجوة منه ،وهذه الصعوبات تتنوع بين داخلية وخارجية ،أما الداخلية فتتمثل في معارضة اتحاد المحاكم الإسلامية لتدخل القوات الإفريقية ،أما الخارجية فتتمثل في التدخل الأجنبي في الصومال ،هذا بالإضافة إلى الافتقار المالي واللوجستيكي الذي يعاني منه الاتحاد الإفريقي.

وقد قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين أساسين ،الأول بعنوان الصعوبات التي تواجه مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الأزمة الصومالية،أما الثاني فبعنوان الصعوبات التي تواجه الاتحاد الإفريقي في مواجهة القرصنة والإرهاب .

المطلب الأول

الصعوبات التي تواجه مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الأزمة الصومالية

ويمكن حصر أهم الصعوبات في :

أولا:استمرار خرق قرار حضر توريد الأسلحة للصومال :

من خلال قراره المؤرخ في :**23 جانفي 1992** ،قرر مجلس الأمن الدولي أن على جميع الدول تنفيذ حضر عام وكامل على جميع شحنات الأسلحة والمعدات والعمليات العسكرية إلى الصومال حتى يقرر خلاف ذلك[1] .ولضمان التزام الدول بهذا القرار تم إنشاء لجنة مراقبة بموجب قرار مجلس الأمن رقم :**752 لعام 1992** ،ثم إنشاء فريق

[1] زهرة بوسراج ،**مجلس السلم والأمن الإفريقي** ،مرجع سابق ،ص 261.

للرصد لإجراء تحقيق حول انتهاكات حظر توريد الأسلحة ودلك بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1519 المؤرخ في **16 ديسمبر 2003**.

وتكمن أهمية تنفيذ حظر توريد الأسلحة في انه يعتبر من أهم العوامل التي تعزز عملية المصالحة الوطنية وتقضي على العنف داخل الصومال .

لكن الواقع الصومالي يثبت حقيقة الخرق الصارخ والمستمر لهدا القرار،حيث انه وفي **17 جويلية 2007**،قدم رئيس لجنة المراقبة التي أنشاها مجلس الأمن تقرير فريق الرصد المعني بالصومال الذي ذكر فيه أن الصومال تغمرها الأسلحة باتم معنى الكلمة .وأشار فريق الرصد **ان ضخامة الكميات ،وإعداد وتنوع الأسلحة لاسيما في وسط وجنوب الصومال هي اكبر من أي وقت مضى مند مطلع التسعينات** .وذكر انه يبدو وإنها قد جلبت إلى الصومال عبر الطرق السرية ووجدت طريقها إلى مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الرئيسية في الصومال .

وقد نجم عن انتهاكات حظر توريد الأسلحة وتدفقها بشكل واسع إلى الصومال دعم القدرة العسكرية لقوى المعارضة ضد الحكومة الانتقالية والقوى الدولية المساندة لها.

ثانيا:التدخل العسكري الإثيوبي الأمريكي في الصومال

رغم تأكيد قرار مجلس الأمن رقم **1519 لعام 2003** على التزام جميع الدول ،لاسيما دول المنطقة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للصومال ،وان دلك التدخل لا يؤدي إلا إلى زيادة زعزعة الاستقرار في الصومال ...إلا أن إثيوبيا العدو القديم للصومال قد ضربت بهذا القرار عرض الحائط متحججة في تدخلها بان الصراع الصومالي يشكل تهديدا لها ،ومؤكدة انه جاء بناء على طلب من الحكومة الصومالية المؤقتة . [1]

لن هدا التدخل الذي تعامل مع الأزمة الصومالية في إطار الحرب الشاملة على الإرهاب وبطريقة أحادية وذلك بدعم **أديس أبابا** وواشنطن للحكومة الانتقالية في تصديها

[1] زهرة بوسراج ،**مجلس السلم والامن الافريقي** ،مرجع سابق،ص262.

للمحاكم الإسلامية لتحقيق أجندتها السياسية قد أعاق الجهود الدولية التي تهدف أساسا إلى إرساء الاستقرار وتحقيق مصالحة وطنية شاملة لجميع الأطراف الصومالية ،لاسيما تلك التي كانت تقوم بها جامعة الدول العربية من خلال رعايتها لمفاوضات الخرطوم بين الحكومة الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية والتي كادت أن تحقق الأمل المنشود للشعب الصومالي لولا فشل الجولة الثانية بسبب عدة عوامل يأتي على رأسها تدخل القوات الإثيوبية الذي كان مرفوضا تماما من اتحاد المحاكم الإسلامية التي اعتبرته احتلالا للصومال.[1]

للتذكير فان قرارات مجلس الأمن لاسيما القرارين **1725** لعام **2006** و**1744** لعام **2007** تؤكد على أهمية التوصل إلى عملية سياسية شاملة لجميع الأطراف في الصومال كما اشترط الاتحاد الإفريقي لإرسال قوات سلام إلى الصومال على الحكومة الانتقالية الصومالية أن تتحاور مع جميع الأطراف الصومالية بما فيها المحاكم الإسلامية .كما اشترط الاتحاد الأوروبي أيضا لتقديم مساعدات **15 مليون اورو** على الحكومة الانتقالية ضرورة فتح المجال لكل الإطراف الصومالية ،بما فيها المحاكم الإسلامية ،لتحقيق المصالحة الوطنية .

وعليه فان التعامل الأمني الأحادي من الجانب الإثيوبي –الأمريكي مع الأزمة في الصومال وفي إطار الحرب على الإرهاب ،يعرقل المساعي الدولية والإقليمية لاسيما مساعي الاتحاد الإفريقي لحل هده الأزمة .[2]

وتزداد الأزمة تعقيدا بالنظر إلى أهداف التدخل الإثيوبي وتبريراته المتمثلة في :

- إزاحة المحاكم الانتقالية التي تشكل خطرا وتهديدا على بقاء الحكومة الانتقالية الصومالية والأمن الإقليمي .

---

[1] زهرة بوسراج ،**مجلس السلم والأمن الإفريقي** ،مرجع سابق ،ص 262.
[2] المرجع نفسه 263.

- إن التدخل جاء بناء على طلب من الحكومة الانتقالية التي تعتبر شرعية في نظر المجتمع الدولي.

غير ان هده التبريرات غير مقبولة للأسباب التالية :

1. إن المحاكم الإسلامية ومن الإرهاصات الأولى لنشاتها كانت تشكل الوسيلة الفعالة التي يحتمي بها الشعب الصومالي في ظل غياب مؤسسات الدولة.وبعد سيطرتها على أجزاء واسعة من الصومال–لاسيما تلك التي كانت تحت سيطرة زعماء الحرب–استطاعت التحكم في الوضع الأمني واستقرار البلاد لمدة **7 أشهر** .
2. التدخل الإثيوبي أدى إلى توسيع المقاومة لتشمل كل الشعب الصومالي .كما أن القوات الأثيوبية ارتكبت انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني من خلال ضربها لأهداف مدنية بحجة اختباء المحاكم الإسلامية فيها.
3. بخصوص تبرير التدخل بناء على طلب حكومة شرعية ،فهناك خلاف حول هده المسالة،دلك انه حتى وان كانت الحكومة الانتقالية هي حكومة شرعية ،إلا انه ليس لها الحق في ان تدعو قوات أجنبية للبلاد ،ودلك لعدة أسباب منها أن البرلمان الصومالي لم يوافق على هده الخطوة ،كما أن الدستور الصومالي لا يعطي السيادة للحكومة وحدها وإنما للشعب والبرلمان ،بالإضافة إلى أن التوافقات بين الحكومة والبرلمان توصلت إلى أن يكون هناك تدخل إفريقي لا يشارك فيه دول الجوار **إثيوبيا –كينا–اريتريا.**[1]

ثالثا:الافتقار للدعم المالي واللوجستيكي الكافي:

بعد أكثر من سنة من القرار الأولي الذي يأذن بنشر **amisom**،اقل من ربع القوة المأذون بها والمقدرة ب **8000جندي** فقط موجودة على ارض الواقع ،إذ يوجد **1600جندي أوغنديو600 جندي بورندي** فقط على الأراضي الصومالية ،كما تعهدت نيجيريا بإرسال كتيبة مكونة من 850 ضابط وجندي مع بداية شهر سبتمبر

[1] زهرة بوسراج ،**مجلس السلم والامن الافريقي** ،مرجع سابق ،ص263.

ورغم النداءات العديدة التي وجهها الاتحاد الإفريقي ،ورددت من قبل مجلس الأمن الدولي في العديد من القرارات والبيانات الرئاسية ،فإنها لم تجد مجيبا .

كما أن الدعم المالي واللوجستيكي للبعثة والذي يأتي أساسا من شركاء الاتحاد الإفريقي ،هو اقل بكثير من المطلوب لإكمال نشر البعثة مما أرغم عددا من الدول على إعادة النظر في عروضها بتقديم قوات .

هده الأوضاع ليست فقط تحرم من **amisom** التي تشتد الحاجة إليها وتعزيز العناصر البالغة الأهمية ،لاسيما في مجال حراسة الحدود البحرية ،بل أيضا يجعل من الصعب على القوة الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه الصومال وشعبها.

وثمة سبب أخر لمحدودية النتائج التي تحققت حتى الآن وهو عدم وجود تماسك ووحدة الأهداف في المنطقة ،كما ان التجربة قد أثبتت مرارا وتكرارا إن التماسك الإقليمي عنصرا رئيسا في أية محاولة لإحلال السلام الدائم والمصالحة في الصومال.[1]

إن الأوضاع في الصومال تقتضي انه من الضروري الإسراع في نشر اميصوم **amisom** لتقدم مساعدة فعالة في تحقيق الاستقرار في البلاد ،وتساعد على تهيئة الظروف السياسية والفضاء لجميع الصوماليين على أن تسهم إسهاما ايجابيا في عملية المصالحة.وهدا يقتضي ان تستجيب الدول الأعضاء بسرعة للنداءات المتكررة التي قدمت إليها من اجل تقديم الجنود وغيرهم من الموظفين اللازمين للتوصل إلى القوام المادون به لاميصوم **amisom.**

إن النشر الكامل لاميصوم **amisom** يتطلب زيادة الموارد وتعبئة الدعم اللوجستيكي ومن الواضح أن شركاء مجلس السلم والأمن الإفريقي يكون لهم دور رئيسي في هدا الصدد ،خصوصا وان الاتحاد الإفريقي بنشره لقواته في الصومال فانه يقوم بدلك نيابة عن المجتمع الدولي الأوسع ،ومن ثم يتعين على هدا الأخير بدل جهود لتحقيق هده

[1] زهرة بوسراج ،**مجلس السلم والامن الافريقي** ،مرجع سابق، ص264.

الغاية .[1] وفي هدا الوقت ينبغي على الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي تقديم المساهمات المالية واللوجستية من اجل النشر الكامل ل **amisom** واستمرار عملياتها .والملاحظ أن عددا قليلا جدا من الدول الأعضاء قدمت حتى الآن الدعم للبعثة .

إن مجلس السلم والأمن الإفريقي قد يكون له دور فعال ورائد إذا ما توفرت له الإمكانيات اللازمة فيما يخص إعادة بناء دولة صومالية وفقا لمعايير الدولة الحديثة خصوصا مع التطورات الأخيرة التي عرفتها الساحة الصومالية والمتمثلة في انسحاب القوات الإثيوبية واستقالة رئيس الحكومة الانتقالية **عبد الله يوسف** بعد الصراع على السلطة الذي خاضه مع رئيس وزرائه نور حسن حسين انتهى بتنحيه في **ديسمبر2008**.ثم انتخاب البرلمان الصومالي شيخ شريف احمد رئيسا للصومال **31جانفي 2009** في الجولة الثانية من الانتخابات في جيبوتي التي فاز على منافسه ابن الرئيس السابق **سياد بري**.[2]

وكان **550 نائبا** صوماليا قد اجتمعوا في جيبوتي للتصويت لانتخاب رئيس جديد خلفا للمستقيل عبد الله يوسف احمد ،في سباق خاضه **15 مترشحا** أبرزهم نور حسن حسين رئيس الوزراء وشيخ شريف شيخ احمد من تحالف المعارضة لإعادة تحرير الصومال ،وقد حصل شريف احمد على أغلبية تزيد على 280 صوتا مقابل نحو 120 لمنافسه ،بعد ان انسحب رئيس الوزراء الصومالي نور حسن حسين من الانتخابات الرئيسية اثر فوز شريف احمد بالجولة الأولى من الاقتراع .ومع دلك يبقى اخطر تحدي يواجه دور المجلس في تحقيق عملية المصالحة الوطنية في الصومال هو حدوث انقسامات حادة داخل تنظيم تحالف إعادة تحرير الصومال ذاته بشكل يعوق التوصل إلى اتفاق سلام ينهي الوضع المتأزم في الإقليم ،إضافة إلى ظهور حركات أخرى مناوئة للحكومة الجديدة تتمثل في :

---

[1] المرجع نفسه،264.

[2] زهرة بوسراج ،**مجلس السلم والأمن الإفريقي** ،مرجع سابق ،ص265.

- حركة شباب المجاهدين التي باتت تسيطر على أجزاء واسعة من الصومال بما فيها مدينة بيدوا التي تضم مقر البرلمان الانتقالي.
- حركة أهل السنة والجماعة .[1]

رابعا:معارضة اتحاد المحاكم الإسلامية لنشر قوات حفظ السلام

تشكل معارضة اتحاد المحاكم الإسلامية لنشر قوات حفظ السلام احد الصعوبات التي تواجهها القوات التابعة للاتحاد الإفريقي ،بحيث من المنطقي أنها لن تستطيع أن تعيد السلم ،وانقاد الشعب الصومالي من الكارثة الإنسانية التي يعيشها اليوم حوالي **3.5** مليون صومالي مهدد بالموت بمساعدة الحكومة الانتقالية وحدها ،التي أصلا لا تحوز على شرعية داخلية لدلك لابد أن يتعاون معها الطرف الثاني أي اتحاد المحاكم الإسلامية .ولكن للأسف اعتبر هدا الطرف أن قدوم أي قوات أجنبية سوف يعتبرونها قوات معادية لهم ولابد من محاربتها وبالفعل إلى يومنا هدا هناك مواجهات عنيفة بين فصائل اتحاد المحاكم الإسلامية المتواجدة للصومال وقوات حفظ السلام الإفريقية .[2]

ثمة **مجموعة من الملاحظات** التي يمكن رصدها بشأن دور الاتحاد الأفريقي في التعامل مع الأزمة السياسية في الصومال:

أولها: اقتصار استجابة الاتحاد الأفريقي في البداية على مجرد الموافقة على خطط الإيجاد لنشر قوات حفظ سلام في الصومال، وعندما فشلت الإيجاد في القيام بهذه المهمة قرر الاتحاد إرسال قوات تابعة له للصومال، وذلك بعد نجاح القوات الإثيوبية في هزيمة ميليشيات اتحاد المحاكم الإسلامية.

ثانيها: أن الاتحاد الأفريقي لم يتخذ موقفا معارضا للتدخل الإثيوبي في الصومال أو على الأقل إدانة الممارسات والانتهاكات التي قامت بها القوات الإثيوبية ضد مؤيدي اتحاد المحاكم الإسلامية.

---

[1] زهرة بوسراج ،**مجلس السلم والأمن الإفريقي** ،مرجع سابق ،ص265.
[2] هبة بوكر الدين ،**التدخل الانساني** ،**دراسة حالة الصومال**،مرجع سابق،ص145.

ثالثها: تأخر وصول القوات الأفريقية إلى الصومال، فحتى **مايو 2007** لم يصل عدد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى الحجم المقترح (ثمانية آلاف جندي). **رابعها:** أن تلك البعثة تواجه مجموعة من التحديات، تتمثل في: الخبرة السلبية للاتحاد الأفريقي في مجال نشر قوات حفظ سلام (ولعل قوات حفظ السلام التي نشرها الاتحاد في دارفور خير مثال في هذا الصدد)، بالإضافة إلى معارضة مؤيدي اتحاد المحاكم الإسلامية وبعض الفصائل الصومالية لنشر تلك القوات في الصومال، فضلا عن عقبات التمويل، وضعف الإمكانات، وقلة عدد الجنود الذين تم نشرهم حتى الآن، وكذلك استمرار القتال وإن كان يسير بوتيرة منخفضة نسبيا، ومما يفاقم من تلك التحديات استهداف قوات حفظ السلام الأوغندية في هذا البلد بواسطة العمليات شبه اليومية التي تشنها عناصر إسلام.[1]

المطلب الثاني

الصعوبات التي تواجه الاتحاد الإفريقي في مواجهة القرصنة والإرهاب

تكمن صعوبة مواجهة القرصنة والإرهاب في الأساس :

- تفكك أجهزة وأركان الدولة في الصومال وسيادة الفوضى والانقلاب والقلاقل بمساعدات وتدخلات أجنبية سواء كانت أمريكية أو أثيوبية وتبدل الحكومات من أمراء الحرب إلى المحاكم الشرعية إلى غيرها. وغياب الحكومة المركزية القوية المتحكمة في زمام الأمور الداخلية والخارجية وعدم وجود جيش قوي موحد تحت قيادة مركزية واحدة وعدم وجود وزارة داخلية قوية مركزية تحفظ أمن الدولة والأمان للمواطنين وتتأهب لحماية شواطئ الدولة المترامية الأطراف والتي تربو على ثلاثة آلاف من الكيلومترات من قيام أي بؤر

[1] هبة بوكر الدين ،**التدخل الإنساني ،دراسة حالة الصومال**،مرجع سابق،ص145.

استيطانية على هذه الشواطئ تمد القراصنة في البحر باحتياجاتهم من السلاح والطعام والمياه.او تدعم الجماعات الإرهابية كل هذا وأكثر أدى إلى عدم القدرة على السيطرة على الأمور في البلاد منذ الإطاحة بحكم **محمد سياد برى سنة 1991**.[1]

وللحد من ذلك تدخل الاتحاد الإفريقي لكن واجهت هذا الأخير العديد من **الصعوبات نوجزها** في:

- استحالة مراقبة مياه السواحل الصومالية بعدد محدود من السفن الحربية، وعلى حد تعبير الأدميرال **(فيليب جونز)** قائد بعثة الاتحاد الأوربي للإغاثة في الصومال والمعروفة باسم **(أتلانتا)** "**سأكون أول من يقر بأن القوات البحرية لا يمكنها وحدها القضاء تماماً على القرصنة ...وقد يكون لدينا قوة تضم مئات السفن ومع ذلك سيكون هناك فجوات في دورياتنا في المنطقة فبعثة الاتحاد الإفريقي لا تملك من المعدات ما يؤهلها لحماية شواطئ الصومال ولا لمحاربة والتصدي لتنظيم القاعدة فيها.**"
- استحالة التحرك على الأرض الصومالية في الوقت الراهن أو حتى القريب في ظل الحرب الأهلية، وفي غيبة النظام والقانون.فتدخل الاتحاد الإفريقي في الصومال لاقت معارضة كبيرة من قبل اتحاد المحاكم الإسلامية وذلك بحجة اختلال ميزان القوى ويعتقد أيضا اتحاد المحاكم الإسلامية أن تدخل القوات الإفريقية موجه بشكل رئيسي ضدهم .
- تحول القراصنة إلى قوة حقيقية يحسب لها ألف حساب، بعد أن صالوا وجالوا طوال أربع سنوات أسروا فيها قرابة مائة سفينة، وهو ما يكشف أبعاد وخطورة القرصنة.وبالنسبة للإرهاب فتكمن الصعوبة في ارتباط هذا الأخير بتنظيم القاعدة وهو مازاد من خطورته .
- تطور ظاهرة القرصنة في مياه الصومال خلال الفترة الأخيرة بشكل لافت، و**مؤشرات** ذلك واضحة منها:

---

[1] حياة زلماط ،**القرصنة في القرصنة في القرن الإفريقي**،انظر الموقع السابق .

- حيث شهدت السواحل الصومالية اختطاف العديد من السفن حيث تم الإبلاغ عنها. ولا ننسى أن هناك حالات كثيرة لا يبلغ فيها الربابنة وأصحاب السفن عن تعرض سفنهم للقرصنة ودفعهم للفدية تفادياً لإجراءات التحقيق المطولة، والتي تعني في النهاية التأخير في توصيل البضائع وما يترتب على ذلك من غرامات[1].
- تمكن القراصنة في وقت قصير من تأمين مستلزماتهم العسكرية والمدنية – من حصيلة الغنائم– بحيث حصلوا على أسلحة متطورة، كما حصلوا على معدات الكترونية حديثة تؤمن اتصالاتهم بالأقمار الصناعية، وبات يخشى من اتصالهم بالمنظمات الإجرامية الدولية أو اتصال الأخيرة بهم[2].
- تطورت تكتيكات القراصنة البحرية بعد أن أمنوا سفينتين كبيرتين – يطلق على الواحدة السفينة الأم – وتحمل بداخلها زوارق مطاردة سريعة تنقلها بعيداً عن المياه الإقليمية إلى أعالي البحار لملاحقة السفن وإجبارها على الاستسلام.
- استسلام السفن التجارية بدون مقاومة على ركوب المغامرة.

يرتبط بما سبق حالة من اليأس في مواجهة القرصنة، بانت في تصريحات الناطقة باسم الأسطول الخامس الأمريكي بأنه لا يمكن أن يكون موجوداً في كل مكان، ومن تصريحات **(مايكل هوليت)** مساعد مدير مكتب الملاحة الدولية في لندن "**أن المخاطر تبدو ضئيلة والعوائد تبدو كبيرة بالنسبة للقراصنة، وأنهم يعرفون أن حظوظ مقتلهم أو اعتقالهم أثناءعملية الاختطاف تبدو قليلة جدا.**" وهذا ينطبق على الاتحاد الإفريقي حيث تجد قواته صعوبة في مواجهة القراصنة .[3]

---

[1] حياة زلماط ،**القرصنة في القرصنة في القرن الإفريقي**،انظر الموقع السابق

[2] حياة زلماط ،**القرصنة في القرصنة في القرن الافريقي**،انظر الموقع السابق.

[3] المرجع نفسه.

- انعدام التنسيق بين قوات الاتحاد الإفريقي وقوات الحكومة الانتقالية والمنظمات والدول الكبرى، فالأخيرة ترى أن أمن البحر الأحمر وخليج عدن مسؤولية الدول المطلة عليهما، في حين تتحرك القوى الكبرى دون اعتبار لهذا الحق.

المبحث الثاني

الحلول المقترحة لتحقيق الأمن في الصومال

رغم الجهود المبذولة من قبل الاتحاد الإفريقي لتحقيق السلام والأمن في الصومال إلا أن هذه الجهود غير كافية .حيث واجه هذا الأخير مجموعة من الصعوبات حالت دون تحقيق الأمن في المنطقة ،ولهذا سنقوم في هذا المبحث باقتراح مجموعة من الحلول المساعدة على إدراج الأمن والسلم في الصومال .

وسنتناول في هذا المبحث مطلبين رئيسين ،يمثل المطلب الأول في الحلول المقترحة لمواجهة الأزمة الصومالية ،أما المبحث الثاني فهو عبارة عن حلول للقضاء على ظاهرتي القرصنة والإرهاب في الصومال.

المطلب الأول

الحلول المقترحة لمواجهة الأزمة الصومالية

ومن دون شك، فإن التحديات السابقة تستوجب ضرورة العمل على تفعيل دور المنظمات الإقليمية عموما والاتحاد الأفريقي خصوصا في تسوية وحل الأزمات السياسية في القارة، وهو الأمر الذي يتطلب توافر **ثلاث آليات أساسية** لكل منظمة، وهى :

-1**آلية للوساطة والتوفيق والتحكيم:** يتم اللجوء إليها في حالة الأزمات الإقليمية سواء بين دولتين من الدول الأعضاء أو بين دولة عضو وأخرى من خارج المنظمة، أو في حالة نشوب أزمة داخلية في إحدى الدول الأعضاء.[1]

ويتطلب تنفيذ هذه الآلية وجود نظام للإنذار المبكر للمساعدة في اكتشاف الصراعات قبل انفجارها أو تصاعد وتيرتها، بالإضافة إلى وجود فريق من الخبراء والمتخصصين لمساندتها في القيام بمهامها .

2-**قوات عسكرية تابعة للمنظمة:** بهدف وضع قوات عسكرية من الدول الأعضاء تحت تصرف المنظمة لاستخدامها وقت الضرورة، ولعل وجود مثل هذه القوات يساعد المنظمة في إرسال قوات لحفظ السلم في المناطق التي تم التوصل فيها لاتفاق من شأنه تسوية الصراع، ومن ثم تكون هناك إمكانية لاستئناف جهود حل الصراع من قبل المنظمة دون وجود مخاوف من تجدد الاشتباكات بين الأطراف المتصارعة .

3-**آلية لرصد ومتابعة جهود حل الصراع:** تكون مسئولة عن رصد الجهود التي يجب على المنظمة الإقليمية القيام بها لحل الصراع، فضلا عن متابعة الجهود التي تقوم بها المنظمة بالفعل في هذا الصدد، وتقييم مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المنشودة منها[2] .

يمكن اقتراح بعض الحلول لخروج الصومال من الأزمة، وكل منهما ينقسم إلى أساسي ومكمل. القسم الأساسي هو ما لا يتم بدونه أي اتفاق للسلام، أما القسم المكمل فهو الذي لا يستمر بدونه السلام ويهدده بالانهيار.

---

[1] عادل علي احمد ،**الاتحاد الإفريقي وتسوية الأزمات السياسية الإفريقية** ،**دورية أفاق افريقية**،**العدد 28**، ربيع2008 ،ص 15.

[2] عادل علي احمد ،**الاتحاد الإفريقي وتسوية الأزمات السياسية الإفريقية** ،مرجع سابق،ص15.

الحلول المرحلية:

الأساسية

- البدء بحل مشكلة منطقة الجنوب أولا ونعني بها المنطقة التي كانت تحت الاحتلال لإيطالي.
- وقف أو سحب دعوة الحكومة لاستقدام القوات الأجنبية.
- تنسيق الجامعة العربية مع الاتحاد الأفريقي لمنع التدخل الأجنبي.
- إعادة تشكيل الحكومة بما يتوافق مع الواقع الجديد الذي أفرزته انتصارات اتحاد المحاكم الإسلامية.
- إنشاء مجالس قومية مستقلة تضم شخصيات ذات نزاهة للتعامل مع المسائل التالية

- إعادة الحقوق والممتلكات لأصحابها.
- إعادة صياغة الدستور بما يتوافق مع الهوية الثقافية والحضارية الصومالية.
- مواصلة المصالحة الوطنية مع الإدارات الإقليمية التي تشكلت خلال الحرب الأهلية وهي إدارة إقليم شمال شرق الصومال التي سمت نفسها (أرض البونت (وتعتبر نفسها جزءا من الصومال، و إدارة إقليم شمال الصومال التي أعلنت استقلالها وسمت نفسها (جمهورية أرض الصومال) ولكنها لم تكتسب أي اعتراف من الخارج.
- التوظيف على أساس الكفاءة والنزاهة لا المحاباة والقبلية[1].

المكملة

وضع معايير محددة وواضحة للتعامل مع المليشيات المسلحة سواء من حيث إعادة تأهيلها وتدريبها أو ضمها لأي فرع من فروع القوات الصومالية.

وضع معايير محددة وواضحة للجيش والشرطة وقوات الأمن الصومالية من حيث سن الانخراط والتقاعد وطرق إعادة تأهيل الجيش السابق.

---

[1] محمد أمين محمد الهادي،عمر الشيخ علي إدريس ،**الوضع الصومالي ...المصالحة والمصارحة وافاق المستقبل** ،ملتقى الصومال الأول ،مركز الجزيرة للدراسات ،الدوحة ،2-3 يوليو 2006،على الموقع www.aljazeera.net

لإنجاح هاتين المهمتين السابقتين لا بد من دعم مالي وتقني عاجل وخبرات بشرية من الدول العربية والإسلامية.

العمل على التنمية الشاملة بمساعدة الأمم المتحدة والدول الصديقة والشقيقة.[1]

الحلول الدائمة:

الأساسية

- إعادة بناء الدولة الصومالية الموحدة بكل مؤسساتها ومقومات بقائها
- حل مسألة الشمال **(صومالي لاند)** بشكل سلمي عن طريق التفاوض بما يحقق المصالح القومية والإستراتيجية للشعب الصومالي. والاتفاق على شكل نظام الحكم،مركزي أم فيدرالي، وتحديد كيفية تطبيق نظام الفيدرالية على الواقع الصومال.
- تحقيق السلام والمصالحة الوطنية وذلك بإشراك جميع فئات الشعب الصومالي في عملية السلام وإخراج نظام الحكم في الصومال من إطار التوازنات القبلية وإتباع منهجية الكفاءة بدل القبيلة

المكملة

- تقليل عدد الحقائب الوزارية بما يتناسب وحاجة المجتمع الصومالي، واختيار وزراء تكنوقراطيين أكفاء، لم يعرفوا بنهب المال العام ولم يشاركوا في الحرب الأهلية.
- تقليل عدد نواب البرلمان ووضع شروط تؤدي إلى اختيار أعضاء يمثلون الخصوصية الثقافية والحضارية للصومال، بحيث لا يزيد عن 150 عضوا[2].

المطلب الثاني

الحلول المقترحة لمواجهة القرصنة والإرهاب في الصومال

---

[1] المرجع نفسه.

[2] محمد امين محمد الهادي،عمر الشيخ علي إدريس ،**الوضع الصومالي ...المصالحة والمصارحة وأفاق المستقبل** ،مرجع سابق.

لاشك أن استمرار القرصنة البحرية يمثل تهديدا قائما يمس جميع الدول المطلة على البحر الأحمر ويخلق ذريعة للقوات الأجنبية المتجمعة في المنطقة للتواجد لفترة أطول ويؤدي إلى إصدار المزيد من القرارات الدولية التي تهدف إلى إيجاد وضع قانوني جديد بشان مسؤولية الأمن الملاحي في بحار المنطقة ،بالإضافة إلى ما يشكله خطر الإرهاب من انتشار الرعب في أوساط المجتمع الصومالي وتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة

وفيما يلي محاولة لبلورة بعض الأفكار للحد من ظاهرتي القرصنة والإرهاب والقضاء عليها:

- السعي الجاد والمشترك من جميع دول الإقليم والمجتمع الدولي لحل القضية الصومالية وتوحيد الرؤى والمساعي وصولا إلى حل جذري للقضية الصومالية وتجنيد كل الجهود الإقليمية والدولية بغرض تقديم المساعدات اللازمة الهادفة إلى خلق فرص اقتصادية وتنموية.
- تأسيس نظام أمني بحري جماعي في منطقتي القرن الإفريقي والبحر الأحمر يبدأ بقضية القرصنة ولا يقف عندها بل يشمل مختلف الهواجس الأمنية المشتركة من خلال إدراك الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة.
- التركيز على التبادل ألمعلوماتي بين دول الإقليم والمؤسسات الأمنية المعنية بشئون الأمن البحري وتطوير قدراتها على العمل معا.
- العمل على جعل الحرب على القرصنة جزء من الحرب على الإرهاب وبالتالي إقحام الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة واضحة مع القرصنة.

يرى البعض أن هناك حلولاً ممكنة لاستئصال جذور القراصنة الصوماليين، بينما الغرب يمارس عملية قرصنة أكبر من القراصنة المحللين، حيث يتم دفن مئات الأطنان النووية

في عمق المحيط الهندي وقبالة السواحل الصومال، بالإضافة إلى الصيد السمكي الجائر الذي تنفذه سفن أجنبية على حساب الصياديين الصوماليين.

نستعرض هنا أبرز الحلول لمكافحة القراصنة الصوماليين وهي كمايلي :[1] ــ

1ــ دعم الحكومة الانتقالية:

تعتبر الحكومة الانتقالية حكومة تحظى بتأييد دولي وإقليمي، والذي يمكنها في المستقبل القريب محاربة القرصنة الصومالية، إذا أتيحت لها الفرصة، وتم دعمها من قبل المجتمع الدولي، وخصوصاً الدول العربية، لكن في حالة عدم مساعدة الحكومة الانتقالية على محاربة القراصنة، فإن القراصنة توسع نطاق نفوذها في المحيط الهندي، وسيصل مدها إلى ما هو أبعد من المناطق التي تصطاد بها السفن الأجنبية[2].

2ــ توفير فرص العمل للشباب

الشباب هم الذين يشكلون الغالبية لقوة القراصنة، الذين يعتمدون عليهم لتنفيذ عمليات خطف السفن التجارية، وهذا المشروع الإجرامي تحول إلى مشروع استثماري يضم عدداً كبيراً من رجال الأعمال الصوماليين وبعض من زعماء القبائل الصومالية، وفي حال أتيحت الفرص للشباب الصومالي، من حيث العمل والتعليم، فمن المحتوم أنهم سيتراجعون عن إجرامهم القرصني ضد العالم[3].

3ــ بذل مزيد من الجهود

ويتمثل هذا في مساعدة المنظمات الإقليمية والهيئات المحلية التي تحاول مكافحة القراصنة بالطرق السلمية، دون اللجوء إلى العنف الذي يضخ مزيداً من الدم في شرايين القراصنة المتعطشة لارتكاب جرائم بحق السفن الأجنبية، وطواقمها كباراً وصغاراً.

فمساعدة هذه المنظمات المحلية بالدعم المالي، لإجراء اتصالات مع رجال القراصنة (المستثمرين، وزعماء العشائر، والأيدي العاملة الرخيصة ــ الشباب) ــ وعقد ندوات علمية لهؤلاء الفئات، سيساهم في محو ظاهرة القراصنة في القرن الإفريقي.

---

[1] محمد امين محمد الهادي،عمر الشيخ علي ادريس ،**الوضع الصومالي ...المصالحة والمصارحة وافاق المستقبل** ،مرجع سابق.

[2] محمد امين محمد الهادي،عمر الشيخ علي ادريس ،**الوضع الصومالي ...المصالحة والمصارحة وافاق المستقبل** ،مقال سابق

[3] المرجع نفسه

أما **بالنسبة للإرهاب** فالحل الأمني لمكافحته لن يأتي إلا بتضافر جهود الجميع لان السبب الرئيسي والمشترك لهذه الظاهرة العابرة للحدود أينما وحينما ارتحلت هو تفشي الفقر والإفلاس السياسي والاقتصادي و الاجتماعي والغياب الإنساني لنظم الحكم المتوارثة عن الكيانات الاستعمارية التي أنهكت كاهل الدول الإفريقية الفتية وبددت مواردها الطبيعية وسدت في وجهها جميع الأفاق المستقبلية .

المبحث الثالث

دراسة استشرافية للوضع في الصومال

لطالما شغل مستقبل الصومال الباحثين و المفكرين خاصة مع الأوضاع المزرية التي يشهدها الصومال لدلك سنحاول في هدا المبحث إدراج السيناريوهات التي وضعت حول مستقبل الصومال كمطلب أول ثم مدخل لاستشراف الحل للخروج من مأزق أزمة الدولة في الصومال.

المطلب الأول

سيناريوهات المستقبل الصومال بين الوحدة والتفكك

تمثل التطورات السالفة الذكر تحولا استراتيجيا في مسار الصراع الصومالي سواء على صعيد موازين القوى في مابين أطراف هذا الصراع، أو على صعيد ما يترتب على

هذه التطورات من انعكاسات المستقبل السياسي للصومال ولا سيما من حيث إمكانية إنهاء حالة الانهيار والفراغ السياسي التي استمرت 15 عاما في ذلك البلد.[1]

ويقف الصومال في ظل هذه التطورات على أعتاب مرحلة جديدة من تطوره السياسي،ولكن ملامح هذه المرحلة ليست محددة بوضوح، ولا يبدو أن لها مسارا واضحا، وإنما هناك سيناريوهات مختلفة يتوقف نفاذ أي منها على العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية المتعلقة بالصومال، ومع أن تركيب التداخل في ما بين هذه المتغيرات ربما يفضي إلى بروز العديد من الاحتمالات المستقبلية للصومال، فإنه من الضروري هنا اختزال وتكثيف عملية التفاعل بين هذه المتغيرات اعتمادا على محورية المتغيرات الداخلية، باعتبارها المحدد الرئيسي لمسار التطور الداخلي في الصومال بغض النظر عن كثافة التدخلات الخارجية في المسألة الصومالية خاصة الأمريكية منها.

ومن هذا المنظور فإن سيناريوهات المستقبل الصومالي تتحدد الآن في الأساس في ضوء مسار العلاقات بين الحكومة الانتقالية واتحاد المحاكم الشرعية، باعتبارهما الطرفين الرئيسيين في حركة التفاعلات الداخلية في الصومال، وهو ما يعني في واقع الأمر أن هناك **سيناريوهين رئيسيين** في هذا الصدد على النحو التالي[2]:

سيناريو الحوار والوحدة:

المقصود هنا بطبيعة الحال هو الحوار بين الحكومة الانتقالية واتحاد المحاكم الشرعية، وتنبع أهمية هذا السيناريو من أنه يمثل السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار والسلام في الصومال بعدما تراجع نفوذ قادة الفصائل المسلحة من الساحة الصومالية، إن الاندماج بين الحكومة الانتقالية التي تتمتع بالشرعية المستمدة من ترتيبات اتفاق نيروبي للمصالحة

---

[1] عبد الوهاب بن عمروش،**التدخل الانساني ومصير الدولة في افريقيا** ،مرجع سابق ، ص194.

[2] عبد الوهاب بن عمروش،**التدخل الإنساني ومصير الدولة في أفريقيا** ،مرجع سابق،ص 195.

الوطنية عام 2004 ، وقوة اتحاد المحاكم الشرعية باعتباره قوة سياسية صاعدة ومستندة إلى تأييد شعبي واسع النطاق، يمكن أن ينهي حالة الشلل التي عانتها الحكومة منذ تشكيلها على مدى 18 شهرا، بما يتيح لها فرض سلطتها وتنفيذ برنامجها المتعلق بترع الأسلحة وإعادة بناء مؤسسات الحكومة[1].

وكانت إرهاصات هذا الحوار قد بدأت عقب سيطرة اتحاد المحاكم على العاصمة مقديشو،

وأجريت بالفعل جولة أولى من الحوار في الحادي عشر من يونيو 2006 وكانت عبارة عن تعارف واستطلاع مبدئي لمواقف الجانبين من القضايا الرئيسية المثارة، وكان المأمول أن يتسع الحوار بعد ذلك ليشمل قيادات شعبية أخرى من زعماء العشائر ورجال الدين وغيرهم، بحيث يمكن من خلال ذلك التباحث بشأن إمكانات توسيع قاعدة الحكم وصياغة برنامج وطني موحد تشارك فيه جميع الفعاليات السياسية في مناطق وسط وجنوب البلاد.

ولكن هذا الحوار سرعان ما انتكس بسبب رفض قادة اتحاد المحاكم إقدام الحكومة على مطالبة البرلمان بالموافقة على تشريع يسمح باستقدام قوات أجنبية لحفظ السلام إلى الصومال، لمساعدة الحكومة على أداء مهامها، وهي المسألة التي كان الاتحاد يرفضها بقوة، باعتبار أن نشر مثل هذه القوات الأجنبية يمكن أن يعقد الأوضاع في الصومال ولا يساعد على حل وتسوية المشكلات القائمة، وهو ما يتسبب بالتالي في وقف الحوار بل تسريع كل جانب خطواته الرامية إلى تعزيز أوضاعه على الأرض، إذ كانت تلك هي الملابسات التي أقدم فيها قادة المحاكم على دخول مدينة جوهر والتوجه نحو السيطرة على المزيد من المدن والمناطق في جنوب ووسط البلاد في محاولة لفرض أمر واقع جديد أمام الحكومة.

---

[1] المرجع نفسه،ص195.

وقد أعيد مجددا إحياء فكرة الحوار بين الحكومة والمحاكم من خلال مبادرات خارجية كان من أبرزها المبادرة اليمنية التي قبلها الجانبان، إلا أن طرح فكرة الحوار بعدما اتسعت هوة المسافة بين الجانبين عقب صدور قانون من البرلمان يقضي باستقدام قوات أجنبية لحفظ السلام، وهو ما يبدو أن المحاكم اعتبرته أمرا موجها ضدها بشكل خاص ورغبة من جانب الحكومة وأطراف دولية وإقليمية أخرى لمنعها من توسيع نطاق نفوذها في البلاد[1].

ووفق **هذا السيناريو** يمكن أن يتحقق نوع من التوافق بين جميع الأطراف الصومالية حول تقسيم السلطة والثروة، وإدراك كامل للمصير المشترك للأمة الصومالية، لأن ما يجمع الصوماليين هو أكثر مما يوحدهم،وبالتالي فيمكن تحقيق المصالحة الوطنية عن طريق تبني استراتيجيات تنموية شاملة لجميع الأقاليم الصومالية دون استثناء ، فتعمل المحاكم الصومالية على مساعدة الحكومة في الشؤون الداخلية من تسيير الإدارات المحلية وتوزيع الخدمات وفض المنازعات، بينما تعمل الحكومة الانتقالية على حشد الدعم الدولي والإقليمي خاصة العربي، وذلك عن طريق تعميق التعاون وجلب الاستثمارات العربية خاصة مع اليمن و جيبوتي ومصر والسودان[2].

على أية حال فإن هناك العديد من القيود التي يواجهها سيناريو الحوار بين الحكومة والمحاكم ويأتي في مقدمتها التباعد بين الجانبين على مستوى المرجعية والموقف السياسي، وهو ما قد يحول دون الاتفاق على مشاركة المحاكم في الحكم، بل الحيلولة أيضا دون الاتفاق على برنامج سياسي مشترك بين الجانبين، وفي الوقت نفسه هناك على ما يبدو أزمة ثقة متبادلة بين الجانبين نابعة من خشية الحكومة من أن تسعى المحاكم إلى مد سيطرتها على المزيد من المدن والمناطق، بما في ذلك العاصمة المؤقتة بيدوا التي

---

[1] عبد الوهاب بن عمروش،**التدخل الإنساني ومصير الدولة في إفريقيا** ،مرجع سابق،ص195.

[2] عبد الوهاب بن عمروش،**التدخل الانساني ومصير الدولة في إفريقيا** ،مرجع سابق، ص196.

يتمركز فيها الرئيس وحكومته الانتقالية، وأخيرا هناك امتعاض غير معلن من جانب قوى دولية وإقليمية

للحوار بين الحكومة والمحاكم خوفا من إمكانية مشاركة المحاكم في الحكم أو حتى إمكانية انفرادها بالحكم في الصومال، مع ما قد يترتب على ذلك من مخاطر وتهديدات من منظور تلك القوى[1].

سيناريو المواجهة والتفكك:

يقوم سيناريو المواجهة بدوره على إمكانية نشوب صدام مسلح بين الحكومة الانتقالية والمحاكم الشرعية، ويمكن أن يجيء هذا الصدام إما نتيجة فشل الجانبين في الاتفاق بشأن القضايا المثارة بينهما، أو نتيجة ضغوط من جانب قوى دولية وإقليمية على الحكومة لتبني موقف عدائي ضد المحاكم، أو نتيجة هذين العاملين معا، ويستمد هذا السيناريو جانبا رئيسيا من قوته مما يبدو من إصرار قوى دولية وإقليمية على الدفع في اتجاهه، اعتقادا منها بأن خيار المواجهة وحده هو الذي قد يكفل القضاء على اتحاد المحاكم الشرعية ومنعه من الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو حتى البقاء لاعبا رئيسيا على الساحة السياسية الصومالية[2].

وعلى الرغم من أن الحكومة الانتقالية تعاني الضعف النسبي في ميزان القوى في مواجهة ميليشيات المحاكم الشرعية، فإنها يمكن أن تستمد قدرا متزايدا من القوة، إما من خلال العمل على بناء تكتل عشائري يضم خصوم المحاكم ومناوئيها كافة، بما في ذلك إعادة إحياء تحالف السلم ومكافحة الإرهاب أو من خلال الاستقواء بقوات حفظ السلام الأجنبية التي يمكن أن تبدأ الانتشار بالفعل في الصومال عقب موافقة البرلمان

---

[1] المرجع نفسه،ص196.

[2] عبد الوهاب بن عمروش،**التدخل الإنساني ومصير الدولة في إفريقيا** ،مرجع سابق،ص196.

الصومالي على ذلك، أو حتى من خلال اتجاه الحكومة نحو طلب الدعم من جانب قوى إقليمية ودولية لمساندها في مواجهة المحاكم.

واللافت للانتباه في هذا السياق أن نشر قوات أجنبية في الصومال في ظل رفض ذلك من جانب المحاكم الشرعية، سوف يجعل من تلك القوات طرفا في الصراع، ما يخرج بها أصلا عن الأهداف والمهام المنوطة بها، وربما تجد تلك القوات نفسها مستهدفة من جانب ميليشيا المحاكم، ما لم يتم حل الخلافات القائمة بين الحكومة والمحاكم بشأن هذه المسألة قبل بدء نشر تلك القوات، وسوف يؤدي استمرار تباعد المواقف بشأن هذه المسألة إلى توسيع نطاق الصراع بين الجانبين بصورة ربما تفوق المواجهات الدامية التي نشبت خلال فترة التدخل الدولي في التسعينات.[1]

وفي **مثل هذا السيناريو** فإن الصدام المسلح بين الحكومة والمحاكم يمكن أن يكون مكلفا وواسع النطاق بدرجة أكبر بكثير من جولات الصراع التي نشبت بين المحاكم وتحالف مكافحة الإرهاب، بالنظر إلى أن مثل هذا الصدام سوف يشهد استقطابا ضخما من جانب أطراف محلية وإقليمية ودولية واسعة.

وسوف يتكبد الشعب الصومالي البائس مزيدا من الخسائر البشرية والمادية من جراء هذا الصراع في حالة نشوبه، بصورة ربما تزيد على الكثير من جولات الصراع التي شهدها على مدى العقود الثلاثة الماضية.

ويتجه **هذا السيناريو** نحو عودة الحرب الأهلية بين الصوماليين أنفسهم، وبينهم وبين إثيوبيا التي تقوم بحرب بالوكالة عن الولايات المتحدة، هذه الأخيرة تتبع إستراتيجية محاربة الإرهاب في منطقة القرن الإفريقي،فقد خصصت 100 مليون دولار ونشرت 2000جندي لأداء هذه المهمة، كما تقوم بتدريب القوات الإثيوبية على الحدود الصومالية

[1] المرجع نفسه،ص196.

ودفعتها إلى احتلال الصومال في بداية مطلع عام**2007** لإعادة العاصمة مقديشو إلى سيطرة الحكومة الانتقالية، هذه الحكومة التي تراجعت شرعيتها مع الاحتلال الإثيوبي للصومال وتبني خيار المواجهة ولغة السلاح على الحوار والمصالحة[1].

ومن غير الواضح ما هي نتيجة هذا الصراع أو الطرف الذي يخرج منه منتصرا، فإذا انتصرت المحاكم الشرعية فإنها تكون بذلك قد انفردت بالسلطة، ويمثل ذلك حتما انتكاسة ضخمة للقوى الدولية والإقليمية التي تكون قد غذت هذا الصراع، وربما تؤدي المواقف العدائية لتلك القوى إلى تمكين العناصر الأكثر تطرفا في اتحاد المحاكم من الترويج لمبادئها ومواقفها، مع ترجمة ذلك إلى مواقف عنيفة ضد تلك القوى في المستقبل، وهو ما قد يحمل في طياته بقوة مخاطر تكرار النموذج الطالباني، ما يعني أن أولئك الذين يرغبون في منع تطبيق هذا النموذج في الصومال سوف يكونوا تسببوا في حدوثه بالفعل[2].

أما إذا انتصرت الحكومة الانتقالية، فإنها لن تخرج من هذا الصراع أكثر قوة مما كانت عليه من قبل، بل على العكس سوف تكون قد خسرت سياسيا، لأنها استقوت بالخارج في مواجهة قوى الداخل، كما تكون قد تسببت في وقوع خسائر بشرية ومادية ضخمة، فضلا عن أنها سوف تكون أسيرة لمصالح القوى الدولية والإقليمية التي ساندتها في ذلك الصراع، ناهيك بفقدان فترة ثمينة من الزمن في هذا الصراع، بينما كان من الأجدى استثمار ذلك في حشد الجهود الوطنية لتحقيق الاستقرار والأمن وإعادة بناء الدولة الصومالية.

يشير ما سبق إلى أن خيار المواجهة والصدام المسلح ليس لصالح أي من الأطراف المعنية، ناهيك قبل ذلك بأنه ليس في صالح الشعب الصومالي البائس، والأجدى من ذلك

---

[1] عبد الوهاب بن عمروش،**التدخل الانساني ومصير الدولة في افريقيا** ،مرجع سابق،ص197.

[2] المرجع نفسه،ص197.

هو التركيز على إنجاح الحوار بين الحكومة واتحاد المحاكم، باعتباره الخيار الأوحد لتفادي احتمالات الصراع بين الجانبين، ولتحقيق الاستقرار والسلام في ربوع الصومال، إلا أن تنفيذ ذلك يتطلب وعيا شديدا من جانب الصوماليين بتعقيدات مثل هذا النوع من الحوار، ولا سيما أنه يجري بين أطراف متباينة في مواقفها ومرجعياتها السياسية، كما أن هناك حاجة ملحة من جانب الصوماليين إلى تفويت الفرصة على أي محاولات قد تقوم بها قوى دولية وإقليمية لتخريب هذا الحوار من أجل الدفع نحو المواجهة بين الجانبين[1].

المطلب الثاني

مدخل لاستشراف الحل للخروج من مأزق أزمة الدولة في الصومال

الخروج من أزمة الدولة في الصومال يأتي بالسعي لإيجاد دولة قوية يمكن أن تضع حدا لهذه الإشكالية ، وكلما زادت قوة الدولة تضعف تلك العوامل المؤدية لإطالة أمد الأزمة وتفاقمها ، وذلك بإتباع الخطوات التالية :

- إعادة الأمن والاستقرار وحصر وسائل القهر والإجبار المادي في يد الدولة
- بناء نظام سياسي وكيل عن الشعب كله.
- تحقيق تنمية متوازنة وخلق فرص عمل للمواطن الصومالي.[2]
- إيجاد عدالة حقيقية لمواجهة العنف وآثاره .

نوع القيادة المطلوبة :

من أخطاء القيادة الصومالية: " سيطرة اللحظة الراهنة والانغماس في الطموحات والمصالح الفردية والتكالب على الأنانيات الضيقة وغياب النظرة الإستراتيجية الشاملة

---

[1] عبد الوهاب بن عمروش،**التدخل الانساني ومصير الدولة في افريقيا** ،مرجع سابق،ص198.

[2] عبد القادر معلم محمد جيدي،**أزمة الصومال :إشكالية الدولة وأفاق إعادة البناء** ،**دراسات افريقية** ، **العدد24** ،2001،ص 213.

حفاظا على المصالح القومية ، وهو ما جعل أصحاب المصالح كأمراء الحرب يشدون حبال الضغوط باشتداد الأزمة .

ينبغي أن تتصدر لحكم البلاد قيادات تتمتع بالمميزات التالية :

- الشفافية والنزاهة ، وأن يكون الملف السابق لتلك القيادة نظيفا وناصعا ، قيادة تتمتع بالتعليم الكافي والكفاءة الذاتية لأن الجهل هو أكبر سبب للتخلف في الصومال.
- قيادة قوية مستقلة، لا ترتهن بقرارها للخارج، وتستطيع مواجهة التحديات الداخلية والخارجية (بمنع النزاعات وتحقيق العدالة).

نوع الحكومة المرتقبة :

من أجل التعامل مع البيئة الداخلية لابد من إيجاد رؤية شاملة لمجريات الأمور حاضرا ومستقبلا وعدم ربط الأمور بالحركات العسكرية ، والحل العسكري مطلوب فقط في حالة الاحتلال والهيمنة الخارجية وما عداها يتم توظيف المنطق وآليات السيطرة الأخرى مثل الإعلام والاقتصاد وتفعيل المؤسسات السياسية وإعلاء شأن المصالح العامة .

- إيجاد حكومة مدنية في الصومال ذات مرجعية إسلامية قائمة على العدالة والمساواة والأخوة والوحدة ، وملتزمة بالشفافية والمساءلة والمحاسبة ، وقائمة على الشورى والمشاركة الواسعة للقرار تحترم حرية التعبير ، والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة .
- وضع دستور للبلاد يقوم على بسط الشورى واحترام التعددية والمشاركة السياسية واحترام الرأي الآخر واللامركزية الإدارية .
- تشكيل حكومة ذات مجلسين (مجلس نواب ومجلس شيوخ) تقوم على اللامركزية الإدارية والقضاء المستقل .[1]

معالجة الخلل في الانتماء الوطني وإصلاح الثقافة السياسية:

[1] عبد القادر معلم محمد جيدي،**أزمة الصومال :إشكالية الدولة وأفاق اعادة البناء**،مرجع سابق ،ص213.

استيعاب فكرة القبيلة والعشيرة والنسب في إطار مفهوم الانتماء الوطني الموسع. وهذا يعني ضرورة تجديد مفاهيم الثقافة السياسية التقليدية ، فبدل القبيلة يأتي مفهوم المواطنة ، وبدل الانتماء الإثني للقبلية يحل الولاء للوطن والانتماء الحزبي المرتبط ببرامج ومشاريع ورؤى سياسية ، وبدل سياسية الإقصاء والتهميش تأتي سياسة المشاركة واللامركزية، وبدل ثقافة العنف والإلغاء تنشر ثقافة التسامح والاعتراف بالآخر والقبول بالاختلاف والرأي والرأي الآخر بعيدا عن المزايدات والأنانيات الضيقة، حتى تكون المصلحة العليا للوطن هي الأولى بالاعتبار .

وهذه الأهداف السياسية بحاجة إلى خطاب سياسي متجدد ورؤية جديدة كما تحتاج إلى تفعيل وتنشيط الطاقات الوطنية والقوى الحية الفاعلة في البلاد والعمل على استيعاب المعارضة والنخبة المثقفة وهيئات المجتمع المدني، لمعاضدة الجهود التي تبذلها الدولة لتحقيق المشروع الوطني وانصهار الجميع في بوتقة الإسلام والولاء الوطني.[1]

التعامل مع الوضع الإقليمي وعلاقات الصومال مع العالم الخارجي:

الموقع الجغرافي المهم للصومال كان ولا يزال عامل جذب للقوى الاستعمارية عبر التاريخ بسبب حالة الانكشاف الأمني للمنطقة حيث إن الدولة الصومالية لم يكن بإمكانها السيطرة على إقليمها المائي والبري والجوي ، وتنطلق الإستراتيجية الإقليمية لدول الجوار المعادية للصومال بأن يبقى الصومال ضعيفا ومفككا وتستمر حالة الفوضى والانقسام الداخلي فيه.

المعادلة السياسية المفروضة على الصومال على المستويات الإقليمية والدولية : هي ألا تكون للصومال حكومة ، أو أن تكون له حكومة عميلة، معادلة سيئة.

على الرغم من كل المرارات التي مرت بالعلاقة مع إثيوبيا فلابد أن يجد الصومال طريقة للتعايش مع إثيوبيا قائمة على حسن الجوار والاحترام المتبادل من أجل إبعاد

---

[1] المرجع نفسه ،ص 214.

الصومال عن الصراعات الإقليمية ، وللخروج من حالة التوتر مع إثيوبيا وغيرها من دول الجوار مستقبلا يقترح ما يلي :

- محاولة إيجاد صيغة ملائمة للخروج من الصراعات القديمة مع دول الجوار.
- أعطاء تطمينات لهذه الدول من ضمنها أن تكون المناطق المتنازع عليها مناطق تكامل وأن يتولى الشعب الصومالي الذي يعيش في تلك المناطق بإدارة أزمة تلك المناطق وبحث الحلول السياسية المناسبة لها.
- أن يكون للصومال علاقات قائمة على تبادل المصالح والمنافع مع القوى العظمى في العالم وكل العالم الحر ، مع التركيز على تأسيس مصالحة مستدامة مع الدول الشقيقة والصديقة للصومال مثل الدول العربية والإسلامية والإفريقية.

ونلخص في دراستنا إلى أن الصوماليين يعدّون من أكثر الشعوب التي قدمت تضحيات جسام في سبيل استعادة حريتهم ووحدتهم في إطار دولة توحد جميع مكونات الشعب الصومالي ، وقد استشهد وذهب عشرات الآلاف في سبيل هذا الهدف . [1]

ونجح الصوماليون في تحرير جزأين من الأجزاء الخمسة التي قسمها المستعمرون للأمة الصومالية ، ألا وهما : **الصومال البريطاني** و**الصومال الإيطالي**، وكان الصوماليون تحدوهم آمال عريضة في قيام هذه الدولة . وكان من أهم أجندتها إكمال الوحدة والاستقلال للأجزاء المتبقية من الصومال الكبير وتحقيق الرفاهية والتنمية والتقدم، إلا أن الإشكالية هي أن الدولة الصومالية التي تشكلت بعد الاستقلال فشلت في تحقيق أي من هذين المطلبين . بل إن الحكومات التي تعاقبت على حكم الصومال بعد الاستقلال قامت بقتل طموحات الشعب الصومالي بسبب المظالم وغياب أسس العدالة في تلك الأنظمة وانحدرت تلك الأنظمة نحو المفاهيم العشائرية والانتهازيات الشخصية للنخب المستلبة ، وقد انهارت الدولة المركزية **عام 1991م** بعد أربعين سنة من الاستقلال . بل إن الحكومات الصومالية كان لها دور كبير في خلق إشكالية السلطة في الصومال وأزمة

[1] عبد القادر معلم محمد جيدي،**ازمة الصومال :إشكالية الدولة وأفاق إعادة البناء**،مرجع سابق ،ص215.

تداولها لأنها دمرت الأسس التي يمكن أن يقوم عليها الحكم الرشيد بسبب ما انتشر فيها من المحاباة والمحسوبيات والنهج القبلي والفساد ، حتى صارت تلك الانحرافات سلوكا سياسيا واجتماعيا لدى النخبة الصومالية بعد انهيار الدولة. وقد أدت الحروب الأهلية والنزاعات القبلية ، والتدخلات الخارجية في تعميق الأزمة وإبعاد الحل السياسي.

إن تداول السلطة على مستوى المجتمع الصومالي التقليدي أمر طبيعي وسلمي على مستوى الإدارة الأهلية لأن هذا النوع من السلطة نابع من هوية وتقاليد المجتمع الصومالي ، أما الدولة الحديثة المستوردة من التجربة الأوربية فلم تستقر بعد في ذهنية الصوماليين ، وفشلت تلك الدولة بل وانهارت بعد أربعة عقود من الحياة ، وعليه فان أسباب فشل تلك الدولة يعود إلى الآتي :[1]

- أن الدولة الصومالية كانت مؤسسة مستورة في نظامها ومؤسساتها من الخارج. وفشلت النخبة السياسية في المواءمة بين تلك الدولة وبين قيم الإسلام والتقاليد الصومالية الحميدة .
- أن الدولة فشلت بسبب ضعف كفاءة وأهلية القيادات التي قامت بقيادة الدولة وانتهازيتها وجريها وراء مصالحها الذاتية .
- بسبب الفساد والمحاباة والمحسوبية التي استشرت في جسم تلك الدولة على جميع المستويات.
- بتسييس القبيلة وإقحامها خارج مجالها الطبيعي وإدخالها في صراعات ونزاعات سياسية تتميز بتعقيداتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما جعل حلها غير معروف وغير مقدور عليه ، وتم تسييس القبيلة من **قبل ثلاث فئات:**

1. الاستعمار الذي عمل على أساس فرق تسد .
2. نظام الحكم الذي استخدم القبيلة للدفاع عن السلطة والتشبث بها ومن ثم خلق صراعات بين القبائل نتيجة لذلك .

---

[1] عبد القادر معلم محمد جيدي،**ازمة الصومال :اشكالية الدولة وافاق اعادة البناء**،.،مرجع سابق ،ص216.

3. النخبة التي شعرت بالتهميش والظلم بسبب المحسوبية والمحاباة والفساد الذي كان يمارسه من هم على العرش وغياب الفرص المتكافئة في تقسيم السلطة والثروة والخدمات . فقامت الأطراف التي كانت تحس بالتهميش بتسييس القبيلة للانتقام عن القيادات الحاكمة ، من أجل استرداد مصالحهم الذاتية . ومن هؤلاء القيادات القبلية التي قادت المعارضة والثورات القبلية المسلحة ضد حكومة **سياد بري**. والتي وقعت في براثن الحرب بالوكالة والمصالح الأجنبية وارتهنت قراراتها للمصالح الأجنبية.

ويتلخص إلى أن الخروج من هذه الأزمة يتطلب وجود قيادة واعية تدرس جوانب الإشكالية كلها وتستخلص العبر والدروس من الماضي من أجل تفادي الأخطاء في الحاضر وعدم تكرارها في المستقبل .[1]

[1] عبد القادر معلم محمد جيدي،**ازمة الصومال :اشكالية الدولة وافاق اعادة البناء**،مرجع سابق ،ص216.

خلاصة الفصل:

عالجنا في هذا الفصل أهم الصعوبات التي واجهت الاتحاد الإفريقي أثناء تدخله في الصومال والتي حالت دون تحقيقه للأهداف المرجوة في المنطقة لذلك عمدنا إلى اقتراح بعض الحلول والتي من شانها ان تساعد على استتباب الأمن في المنطقة وفي ختام هذا الفصل قدمنا دراسة استشرافية وحاولنا تقديم نظرة مستقبلية للوضع في منطقة الصومال.

الخاتمة

خاتمة

يعد الاتحاد الإفريقي إعادة بلورة لما انتهت إليه منظمة الوحدة الإفريقية ،لكن نجاح منظمة جديدة أي الاتحاد الإفريقي يعتمد على الرغبة السياسية لقادة إفريقيا وشعوبها ،فالوحدة القارية مشروع ضخم ومن ثم لا ينبغي تركه للحكومات الإفريقية فقط ،بل يجب أن يشمل حتى شعوبها ،وإذا كانت الأجهزة الخاصة بالمشاركة لا ترتق من حيث العدد والصلاحيات إلى مستوى الأجهزة الحكومية فهذا يشكل تحدي أمام الاتحاد الإفريقي لإحلال السلم والأمن في المنطقة ،ومن خلال الرجوع إلى ارض الواقع يمكن الحكم على نتائج تدخل الاتحاد الإفريقي في الصومال كانت متواضعة حيث اقتصرت على التنسيق مع المنظمات الأخرى ،كما أن الوضع في الصومال لم يشهد تحسنا ملموسا ،فبعثات الاتحاد الإفريقي لم تستطع إنهاء الأزمة والوصول إلى حل ،كذلك لم يكن للاتحاد الإفريقي جهودا تذكر في مواجهة القرصنة والإرهاب ،وكل منهما لازال يشكل تهديدا للأمن في الصومال والمناطق المجاورة له ،ولازال الشعب الصومالي يعيش في حالة من اللاامن .وعلى العموم يمكن القول أن البيئة الأمنية في الصومال لا تزال في حالة متدهورة وانعدام الأمن فيها يمكن ان يؤدي إلى الإخلال بالسلم والأمن الدوليين ،لذلك فدور الاتحاد الإفريقي في الحفاظ عليهما يبقى محدودا في ظل التحديات التي تواجهه ،وفي ظل إمكانياته المادية حيث يبقى عاجزا نوعاما عن حل مشاكل القارة دون اللجوء إلى باقي المنظمات الأخرى .

وفي الأخير يمكن الخروج بجملة من التوصيات فيما يخص الاتحاد الإفريقي والصومال:

- أن يثني على دور بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والتضحيات التي قدمها الجنود الإثيوبيين والأوغنديين والبوروندييين في الصومال.
- أن يعزز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من خلال المساهمة بالمزيد من الوحدات العسكرية وتوفير الدعم المالي واللوجستي لضمان إنجازها مهامها.
- أن يحث مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على الاضطلاع بمسؤوليته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ونشر وقوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال.
- أن يطلب من القيادة الصومالية تبني روح التسوية والحوار لحل خلافاتها سلمياً وتوخي الحكمة في اختيار قيادة جديدة في عملية حوار شاملة والعمل وفق مصلحة المجتمع الصومالي الذي عانى طويلاً.
- أن يدين كل أشكال العنف المسلح وأن يتخذ إجراءات وقائية لضمان سلامة المدنيين، وأن يعالج الأزمة الإنسانية وأن يشكل لجنة تحقيق تتقصى وتوثق جرائم الحرب في الصومال.
- أن يتعاون مع الدول الأعضاء في منظمة إيغاد في وضع وتنفيذ عقوبات محددة ضد مفسدي عملية السلام ومنتهكي حظر السلاح الذي فرضته الأمم المتحدة على الصومال.
- أن يدين أعمال القرصنة البحرية على شواطئ الصومال وأن يدعم جهود حل الأسباب الحقيقية لظاهرة القرصنة الصومالية ،والحركات الإرهابية.

وفيما يخص المسالة الصومالية ،قائمة بكل تداعياتها ما لم تعالج جذورها الأساسية التي أدت إلى نشأتها ،والحل يكمن أولا في تحقيق السلام عبر المصالحة وطنية بشكل متوازن بين كافة فئات ومكونات الشعب الصومالي بقبائله وعشائره وأطيافه السياسية دون استثناء لأي طرف كان بغية تشكيل حكومة وطنية قادرة على بسط نفوذها على إقليمها البري والبحري والجوي

الملاحق

القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي

نحن رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية :

1- رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
2- رئيس جمهورية أنجولا .
3- رئيس جمهورية بنين .
4- رئيس جمهورية بوتسوانا.
5- رئيس بوركينا فاسو .
6- رئيس جمهورية بوروندي.
7- رئيس جمهورية الكاميرون.
8- رئيس جمهورية الرأس الأخضر.
9- رئيس جمهورية أفريقيا الوسطي.
10- رئيس جمهورية تشاد.
11- رئيس جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية.
12- رئيس جمهورية الكونغو.
13- رئيس جمهورية كوت ديفوار.
14- رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.
15- رئيس جمهورية جيبوتي.
16- رئيس جمهورية مصر العربية.
17- رئيس دولة إرتريا.
18- رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية.
19- رئيس جمهورية غينيا الاستوائية.
20- رئيس جمهورية الجابون.
21- رئيس جمهورية جامبيا.
22- رئيس جمهورية غانا.
23- رئيس جمهورية غينيا.

24- رئيس جمهورية غينيا بيساو.
25- رئيس جمهورية كينيا.
26- رئيس وزراء ليسوتو.
27- رئيس جمهورية ليبيريا.
28- قائد ثورة الفاتح من سبتمبر للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكيـــة العظمي.
29- رئيس جمهورية مدغشقر.
30- رئيس جمهورية ملاوي .
31- رئيس جمهورية مالي.
32- رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية.
33- رئيس وزراء جمهورية موريشيوس.
34- رئيس جمهورية موزمبيق .
35- رئيس جمهورية ناميبيا.
36- رئيس جمهورية النيجر.
37- رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية.
38- رئيس جمهورية رواندا.
39- رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.
40- رئيس جمهورية ساوتومي وبرنسيب.
41- رئيس جمهورية السنغال.
42- رئيس جمهورية سيشل .
43- رئيس جمهورية سيراليون.
44- رئيس جمهورية الصومال.
45- رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.
46- رئيس جمهورية السودان.
47- ملك سوازيلاند.

48- رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة.

49- رئيس جمهورية توجو.

50- رئيس الجمهورية التونسية.

51- رئيس جمهورية أوغندا.

52- رئيس جمهورية زامبيا.

53- رئيس جمهورية زيمبابوي.

إذ نستلهم من المثل النبيلة التي استرشد بها الآباء المؤسسون لمنظمتنا القارية وأجيال من أنصار الوحدة الأفريقية الشاملة في عزمهم على تعزيز الوحدة والتضامن والتلاحم والتعاون فيما بين الشعوب والدول الأفريقية.

وإذ نضع في الاعتبار المبادئ والأهداف المتضمنة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وفى المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية .

وإذ نذكر بالكفاح البطولى الذي خاضته شعوبنا وبلداننا من أجل الاستقلال السياسي والكرامة الإنسانية والتحرر الاقتصادي .

وإذ نأخذ في الاعتبار أن منظمة الوحدة الأفريقية قد لعبت ، منذ إنشائها ، دوراً حاسماً وقيّما في تحرير القارة وتأكيد الهوية المشتركة وعملية تحقيق وحدة قارتنا ، كما هيأت إطارا فريداً لعملنا الجماعي في أفريقيا وفى علاقاتنا مع بقية العالم.

وإذ نعقد العزم على التصدي للتحديات المتعددة الجوانب التي تواجه قارتنا وشعوبنا على ضوء التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تجري في العالم.

وإذ نعرب عن اقتناعنا بالحاجة إلى التعجيل بعملية تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا ، والتصدي – بصورة أكثر فعالية – للتحديات التي تفرضها العولمة.

وإذ نسترشد برؤيتنا المشتركة لأفريقيا قوية ومتحدة وبالحاجة إلى بناء شراكة بين الحكومات وكافة فئات المجتمع المدني وخاصة النساء والشباب والقطاع الخاص بغية تعزيز التضامن والتلاحم بين شعوبنا .

وإذ ندرك أن ويلات النزاعات في أفريقيا تشكل عائقاً رئيسياً أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية لقارتنا ، وان هناك حاجة إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار كشرط أساسي لتنفيذ برنامجنا الخاص بالتنمية والتكامل .

وإذ نعقد العزم على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب ودعم المؤسسات والثقافة الديمقراطية وكفالة الحكم الرشيد وسيادة القانون .

وإذ نعقد العزم أيضا على اتخاذ التدابير اللازمة لتقوية مؤسساتنا المشتركة ومنحها السلطات والموارد اللازمة لتمكينها من أداء صلاحياتها بصورة فعالة .

وإذ نذكر بالإعلان الذي اعتمدناه خلال الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمرنا في سرت ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، في 99/9/9 والذي قررنا بموجبه إنشاء اتحاد أفريقي طبقاً للأهداف النهائية لميثاق منظمتنا القارية والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية .

قد اتفقنا على ما يلي :

المادة الأولى

التعريفات

في هذا القانون التأسيسي :

تعني كلمة (القانون) هذا القانون التأسيسي.

تعنى كلمة (الجماعة) الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

تعنى كلمة (المؤتمر) مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد.

تعني كلمة (الميثاق) ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

تعنى كلمة (اللجنة) أمانة الاتحاد.

تعنى كلمة (اللجنة) لجنة فنية متخصصة للاتحاد.

تعنى كلمة (المجلس) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد.

تعنى كلمة (المحكمة) محكمة العدل للاتحاد.

تعنى عبارة (المجلس التنفيذي) المجلس التنفيذي لوزراء للاتحاد.

تعنى عبارة (الدولة العضو) الدولة العضو في الاتحاد.

تعنى كلمة (المنظمة) منظمة الوحدة الأفريقية.

تعنى كلمة (البرلمان) برلمان عموم أفريقيا التابع للاتحاد.

تعنى كلمة (الاتحاد) الاتحاد الأفريقي الذي ينشأ بموجب هذا القانون التأسيسي.

المادة الثانية

التأسيس

يؤسس الاتحاد الأفريقي وفقا لأحكام هذا القانون.

المادة الثالثة

الأهداف

تكون أهداف الاتحاد كما يلي :

أ- تحقيق وحدة وتضامن أكبر فيما بين البلدان والشعوب الأفريقية.

ب- الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها.

ج - التعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

د - تعزيز مواقف أفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام للقارة وشعوبها، والدفاع عنها.

هـ- تشجيع التعاون الدولي مع الأخذ في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

و - تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة.

ز - تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد.

ح - تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقاً للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمواثيق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والشعوب.

ط - تهيئة الظروف اللازمة التي تمكّن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية.

ي - تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك تكامل الاقتصاديات الأفريقية.

ك – تعزيز التعاون في جميع ميادين النشاط البشرى لرفع مستوى معيشة الشعوب الأفريقية.

ل– تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد.

م – التعجيل بتنمية القارة عن طريق تعزيز البحث في كافة المجالات وخاصة مجالي العلم والتكنولوجيا.

ن– العمل مع الشركاء الدوليين ذوى الصلة للقضاء على الأوبئة التي يمكن الوقاية منها وتعزيز الصحة الجيدة في القارة.

المادة الرابعة

المبادئ

يعمل الاتحاد وفقاً للمبادئ التالية :–

أ– مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء في الاتحاد .

ب– احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال .

ج– مشاركة الشعوب الأفريقية في أنشطة الاتحاد .

د – وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الأفريقية.

هـ– تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر.

و – منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء في الاتحاد.

ز– عدم تدخل أي دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

ح– حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقا لمقرر المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

ط– التعايش السلمي بين الدول الأعضاء في الاتحاد وحقها في العيش في سلام وأمن.

ي– حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن.

ك– تعزيز الاعتماد على الذات في إطار الاتحاد.

ل– تعزيز المساواة بين الجنسين.

م – احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد.

ن- تعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة.

س- احترام قدسية الحياة البشرية وإدانة ورفض الإفلات من العقوبة والاغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية.

ع - إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات.

المادة الخامسة

أجهزة الاتحاد

1- تكون للاتحاد الأجهزة التالية :

أ- مؤتمر الاتحاد .

ب- المجلس التنفيذي .

ج- برلمان عموم أفريقيا .

د - محكمة العدل .

هـ- اللجنة.

و - لجنة الممثلين الدائمين .

ز - اللجان الفنية المتخصصة .

ح - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

ط - المؤسسات المالية.

2- أي أجهزة أخري قد يقرر المؤتمر إنشاءها .

المادة السادسة

المؤتمـــر

1- يتألف المؤتمر من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم المعتمدين حسب الأصول.

2- يكون المؤتمر هو الجهاز الأعلى للاتحاد.

3- يجتمع المؤتمر مرة في السنة على الأقل في دورة عادية. وبناءً على طلب أي دولة عضو وبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء، يجتمع المؤتمر في دورة غير عادية.

4- يتولى رئيس دولة أو حكومة يتم انتخابه بعد مشاورات بين الدول الأعضاء، رئاسة المؤتمر لمدة سنة واحدة.

المادة السابعة

قرارات المؤتمر

1- يتخذ المؤتمر قراراته بالإجماع . وإن تعذر ذلك فبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء في الاتحاد. غير أن البت في المسائل الإجرائية بما في ذلك معرفة ما إذا كانت مسألة ما إجرائية أم لا، يتم بأغلبية بسيطة.

2- يتكون النصاب القانوني لأي اجتماع للمؤتمر من كافة أعضاء الاتحاد.

المادة الثامنة

اللائحة الداخلية للمؤتمر

يعتمد المؤتمر اللائحة الداخلية الخاصة به.

المادة التاسعة

سلطات ومهام المؤتمر

1- تكون للمؤتمر المهام التالية :-

أ - تحديد السياسات المشتركة للاتحاد .

ب- استلام وبحث التقارير والتوصيات الصادرة عن الأجهزة الأخرى للاتحاد واتخاذ القرارات بشأنها .

ج - بحث طلبات الانضمام إلى عضوية الاتحاد.

د - إنشاء أي جهاز للاتحاد .

هـ- مراقبة تنفيذ سياسات وقرارات الاتحاد وضمان الالتزام بها من قبل جميع الدول الأعضاء .

و - اعتماد ميزانية الاتحاد

ز - إصدار توجيهات إلى المجلس التنفيذي حول إدارة النزاعات والحروب والحالات الطارئة الأخرى واستعادة السلام.

ح - تعيين قضاة محكمة العدل وإنهاء مهامهم .

ط - تعيين رئيس اللجنة أو نائبه أو نوابه وأعضاء اللجنة وتحديد مهامهم ومدة ولايتهم.

2- يجوز للمجلس تفويض أي من سلطاته ومهامه لأي من أجهزة الاتحاد.

المادة العاشرة

المجلس التنفيذي

1- يتألف المجلس التنفيذي من وزراء الخارجية أو أي وزراء آخرين أو سلطات تعينها حكومات الدول الأعضاء .

2- يجتمع المجلس التنفيذي مرتين في السنة على الأقل في دورتين عاديتين. ويجتمع في دورة غير عادية بناءً على طلب أي دولة عضو وبموافقة أغلبية ثلثي جميع الدول الأعضاء .

المادة الحادية عشرة

قرارات المجلس التنفيذي

1- يصدر المجلس التنفيذي قراراته بالإجماع. وإن تعذر ذلك، فبموافقة أغلبية ثلثي الأعضاء. غير أن البت في المسائل الإجرائية، بما في ذلك معرفة ما إذا كانت مسألة ما إجرائية أم لا، يتم بأغلبية بسيطة.

2- يتكون النصاب القانوني من أغلبية ثلثي جميع أعضاء الاتحاد لأي اجتماع من اجتماعات المجلس التنفيذي .

المادة الثانية عشرة

اللائحة الداخلية للمجلس التنفيذي

يعتمد المجلس التنفيذي اللائحة الداخلية الخاصة به .

المادة الثالثة عشرة

مهام المجلس التنفيذي

1- يقوم المجلس التنفيذي بتنسيق واتخاذ القرارات حول السياسات في المجالات ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للدول الأعضاء بما في ذلك ما يلي:

(أ) التجارة الخارجية.

(ب) الطاقة والصناعة والموارد المعدنية .

(ج) الغذاء والزراعة والثروة الحيوانية وإنتاج الماشية والغابات.

(د) الموارد المائية والري.

(هـــ) حماية البيئة والعمل الإنساني والاستجابة للكوارث الطبيعية والحد منها.

(و) النقل والمواصلات .

(ز) التأمين .

(ح) التعليم ، الثقافة ، الصحة ، وتنمية الموارد البشرية .

(ط) العلم والتكنولوجيا.

(ى) الجنسية والإقامة ومسائل الهجرة.

(ك) الضمان الاجتماعي بما في ذلك وضع سياسات رعاية الأم والطفل وكذلك السياسات المتعلقة بالمعوقين .

(ل) وضع نظام لمنح الأوسمة والميداليات والجوائز الأفريقية.

2- يكون المجلس التنفيذي مسئولا أمام المؤتمر ويبحث المسائل التي تحال إليه ويراقب تنفيذ السياسات التي يضعها المؤتمر .

3- يجوز للمجلس تفويض أي من مهامه وسلطاته الواردة في الفقرة الأولي من هذه المادة إلي اللجان الفنية المتخصصة التي تنشأ بموجب المادة 14 من هذا القانون.

المادة الرابعة عشرة

اللجان الفنية المتخصصة

الإنشاء والتشكيل

1- تنشأ اللجان الفنية المتخصصة التالية التي ستكون مسئولـــة أمام المجلس التنفيذي.

(أ) لجنة الاقتصاد الريفي والمسائل الزراعية .

(ب) لجنة الشؤون النقدية والمالية .

(ج) لجنة التجارة والجمارك والهجرة.

(د) لجنة الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئة.

(هـــ) لجنة النقل والمواصلات والسياحة.

(و) لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية.

(ز) لجنة التعليم والثقافة والموارد البشرية .

2- يجوز للمؤتمر أن يعيد تنظيم اللجان القائمة ، أو يكون لجانا جديدة إذا ما رأى ضرورة لذلك .

3- تتكون اللجان الفنية المتخصصة من الوزراء أو كبار المسؤولين المعنيين بالقطاعات التي تقع ضمن اختصاصاتهم .

المادة الخامسة عشرة

مهام اللجان الفنية المتخصصة

تضطلع كل لجنة – في حدود اختصاصها – متخصصة بالمهام التالية:

(أ) إعداد مشاريع وبرامج الاتحاد وتقديمها إلي المجلس التنفيذي.

(ب) كفالة رصد ومتابعة وتقييم تنفيذ القرارات الصادرة عن أجهزة الاتحاد.

(ج) كفالة تنسيق ومواءمة مشاريع وبرامج الاتحاد.

(د) تقديم تقارير وتوصيات إلي المجلس التنفيذي سواء بمبادرتها الخاصة أو بناءً علي طلب المجلس التنفيذي بشأن تنفيذ أحكام هذا القانون.

(هـ) القيام بأية مهام أخرى تكلف بها لغرض كفالة تنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة السادسة عشرة

الاجتماعات

مع مراعاة التوجيهات التي قد يصدرها المجلس التنفيذي ، تجتمع كل لجنة كلما دعت الضرورة إلي ذلك وتضع نظامها الداخلي الذي تعرضه علي المجلس التنفيذي للموافقة عليه .

المادة السابعة عشرة

برلمان عموم أفريقيا

1- لضمان مشاركة كاملة للشعوب الأفريقية في تنمية وتكامل القارة اقتصاديا، يتم إنشاء برلمان لعموم أفريقيا .

2- يتم تحديد تشكيل برلمان عموم أفريقيا وسلطاته ومهامه وتنظيمه في بروتوكول خاص به .

المادة الثامنة عشرة

محكمة العدل

1- يتم إنشاء محكمة عدل تابعة للاتحاد .

2- يتم تحديد النظام الأساسي لمحكمة العدل وتشكيلها ومهامها في بروتوكول خاص بها .

المادة التاسعة عشرة

المؤسسات المالية

يكون للاتحاد المؤسسات المالية التالية التي تحدد نظمها ولوائحها بروتوكولات خاصة بها :

أ- المصرف المركزي الأفريقي .

ب- صندوق النقد الأفريقي .

ج- المصرف الأفريقي للاستثمار .

المادة العشرون

اللجنة

1- يتم إنشاء لجنة للاتحاد وتكون أمانة له .

2- تتكون اللجنة من الرئيس ونائبه أو نوابه ومن أعضاء اللجنة ويساعدهـــم العدد اللازم من العاملين لتيسير مهام اللجنة.

3- يحدد المؤتمر هيكل اللجنة ومهامها ونظمها .

المادة الحادية والعشرون

لجنة الممثلين الدائمين

1- يتم إنشاء لجنة للممثلين الدائمين . وتتكون من الممثلين الدائمين لدي الاتحاد وغيرهم من مفوضي الدول الأعضاء .

2- تكون لجنة الممثلين الدائمين مسئولة عن التحضير لأعمال المجلس التنفيذي وتعمل بناء علي تعليمات المجلس . ويجوز لها تشكيل لجان فرعية أو مجموعات عمل عند الاقتضاء .

المادة الثانية والعشرون

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

1- يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي هيئة استشارية مكونة من مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد.

2- يحدد المؤتمر مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وسلطاته وتشكيله وتنظيمه.

المادة الثالثة والعشرون

فرض العقوبات

1- يحدد المؤتمر العقوبات المناسبة التي تفرض على أي دولة عضو تتخلف عن سداد مساهماتها في ميزانية الاتحاد، على النحو التالي :

تحرم من حق التحدث في الاجتماعات والتصويت وتقديم مرشحين لأي منصب في الاتحاد أو الاستفادة من أنشطة أو التزامات الاتحاد.

2- علاوة علي ذلك يجوز أن تخضع أي دولة عضو لا تلتزم بقرارات وسياسات الاتحاد لعقوبات أخرى مثل حرمانها من إقامة روابط للنقل والاتصالات مع دول أعضاء أخري أو أي إجراءات أخري ذات طابع سياسي أو اقتصادي يحددها المؤتمر .

المادة الرابعة والعشرون

مقر الاتحاد

1- يكون مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا ، جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية.

2- يجوز إنشاء مكاتب أخري للاتحاد الأفريقي يحددها المؤتمر بناء علي توصية من المجلس التنفيذي.

المادة الخامسة والعشرون

لغات العمل

تكون لغات عمل الاتحاد وجميع المؤسسات التابعة له هي اللغات الأفريقية إذا أمكن والعربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية.

المادة السادسة والعشرون

التفسير

تنظر المحكمة في المسائل المتعلقة بتفسير هذا القانـــون والتي تبرز عند تطبيقه أو تنفيذه. وريثما يتم إنشاء المحكمة ، فان مثل هذه المسائل تحال إلى مؤتمر الاتحاد الذي يبت فيها بأغلبية الثلثين .

المادة السابعة والعشرون

التوقيع والتصديق والانضمام

1- يكون هذا القانون مفتوحاً للتوقيع والتصديق عليه من قبل الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية والانضمام إليه طبقاً للإجراءات الدستورية المتبعة في كل دولة.

2- تودع وثائق التصديق لدى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية.

3- تقوم أي دولة عضو في منظمة الوحدة الأفريقية تنضم إلى هذا القانون بعد دخوله حيز التنفيذ ، بإيداع وثائق الانضمام لدي رئيس اللجنة.

المادة الثامنة والعشرون

الدخول حيز التنفيذ

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ بعد ثلاثين (30) يوماً من قيام ثلثي الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية بإيداع وثائق التصديق عليه .

المادة التاسعة والعشرون

قبول العضوية

1- يجوز لأية دولة أفريقية بعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ، وفي أي وقت، أن تخطر رئيس اللجنة بنيتها في الانضمام إلي هذا القانون وقبول عضويتها في الاتحاد.

2- يقوم رئيس اللجنة ، عند استلام هذا الإخطار ، بإرسال نسخ منه إلى جميع الدول الأعضاء . وتتم عملية القبول بأغلبية بسيطة للدول الأعضاء. ويحال قرار كل دولة عضو إلى رئيس اللجنة الذي يقوم، بدوره ، عند استـــلام العدد المطلوب من الأصوات ، بإبلاغ الدولة المعنية بالقرار .

المادة الثلاثون

تعليق المشاركة

لا يسمح للحكومات التي تصل إلى السلطـــة بطرق غيـــر دستوريـــة بالمشاركـــة في أنشطة الاتحاد .

المادة الحادية والثلاثون

إنهاء العضوية

1- على أية دولة ترغب في التخلي عن العضوية أن تقدم إخطارا كتابيا بذلك إلى رئيس اللجنة الذي يقوم بإبلاغ الدول الأعضاء بالأمر. وبعد مرور عام واحد من تاريخ انتهاء مثل هذا الأخطار، إذا لم يسحب ، يتوقف تطبيق القانون فيما يتعلق بالدولة المعنية التي تنتهي عضويتها بالتالي في الاتحاد.

2- خلال فترة السنة المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة ، تلتزم الدولة العضو الراغبة في الانسحاب من الاتحاد بأحكام هذا القانون وتظل مقيدة بتنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في هذا القانون إلي يوم انسحابها.

المادة الثانية والثلاثون

التعديل والمراجعة

1- يجوز لأية دولة عضو تقديم مقترحات لتعديل أو مراجعة هذا القانون.

2- تقدم المقترحات المتعلقة بالتعديل أو المراجعة إلى رئيس اللجنة الذي يقوم بدوره بإحالتها إلى الدول الأعضاء في غضون ثلاثين (30) يوماً من استلامها.

3- يقوم مؤتمر الاتحاد، بناءً على توصية من المجلس التنفيذي، بدراسة هذه المقترحات في فترة زمنية مدتها عام بعد إخطار الدول الأعضاء طبقاً لأحكام الفقرة 2 من هذه المادة .

4- يتم إقرار التعديلات والمراجعة من جانب مؤتمر الاتحاد بالإجماع ، أو بأغلبية الثلثين في حالة تعذر ذلك. وتقدم إلى جميع الدول الأعضاء للتصديق عليها وفقا للإجراءات الدستورية لكل دولة. وتدخل حيز التنفيذ بعد مرور ثلاثين (30) يوما من إيداع وثائق التصديق لدي رئيس اللجنة من قبل ثلثي الدول الأعضاء .

المادة الثالثة والثلاثون

الترتيبات الانتقالية والأحكام النهائية

1- يحل هذا القانون محل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية. غير أن الميثاق يظل ساريا لفترة انتقالية مدتها سنة واحدة أو لمدة أخرى يحددها المؤتمر بعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ وذلك لتمكين منظمة الوحدة الأفريقية/الجماعة الاقتصادية الأفريقية من اتخاذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بتحويل أصولها وخصومها إلي الاتحاد أو إحالة جميع المسائل الأخرى ذات الصلة إليه.

2- تكون لأحكام هذا القانون الأسبقية على أي أحكام في المعاهـــدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية لا تتفق معها أو تعارضها .

3- فور دخول هذا القانون حيز التنفيذ ، تتخذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكامه وضمان إنشاء الأجهزة المنصوص عليها بموجبه وفقا لأي توجيهات أو قرارات قد تعتمدها الأطراف في هذا الصدد خلال الفترة الانتقالية المذكورة أعلاه.

4- وإلى أن يتم إنشاء اللجنة ، تكون الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية هي الأمانة الانتقالية للاتحاد.

5- إن هذا القانون الذي تم تحريره في أربعة (4) نصوص أصلية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية متساوية في الحجية، سيودع لدي الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وبعد دخوله حيز التنفيذ لدي رئيس اللجنة الذي يقوم بنقل صورة موثقة طبق الأصل منه إلى حكومة كل دولة موقعة عليه. ويقوم كل من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ورئيس اللجنة بإبلاغ جميع الدول الموقعة عليه بتواريخ إيداع وثائـــق التصديق أو الانضمام. وبعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ ، يتم تسجيلـــه لدي أمانة الأمـــم المتحدة.

إثباتاً لذلك ، فقد قمنا باعتماد هذا القانون.

صدر في لومي، توجو، في اليوم الحادي عشر من شهر يوليو عام 2000.

الخريطة رقم 2:الخريطة السياسية للصومال

قائمة المراجع

قائمـــة المراجـــــع

اولا: المراجع باللغة العربية

1-الوثائق الرسمية

- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر بتاريخ 16 جوان 2008.

- قرار مجلس الأمن 1744 المؤرخ في 21 فيفري 2007.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي لعام 2006، (www. AMF, ORG.)

2-الكتب

1- ابو العنين محمود ،**التقرير الاستراتيجي الافريقي ،2006-2007**،القاهرة ،مركز البحوث الافريقية ،يوليو2008.

2-مانع عبد الناصر جمال ،**التنظيم الدولي** ،عنابة ،دار العلوم للنشر والتوزيع ،2006.

3-السيسي صلاح الدين حسن ،**النظم والمنظمات الإقليمية الواقع ...مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل** ،القاهرة ،دار الفكر العربي ،2007.

4-المخادمي عبد القادر رزيق ،**التعاون العربي الإفريقي** ،القاهرة ،دار الفجر للنشر والتوزيع،2007.

5-المجدوب محمد ،**التنظيم الدولي،النظرية العامة والمنظمات الدولية والإقليمية**،الدار الجامعية ،دون سنة نشر.

6-عبد العاطي عبيد ربيع ،**دور منظمة الوحدة الإفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات** ،القاهرة ،دار القومية العربية للثقافة والنشر ،2002.

7-صبح علي ، **النزعات الاقليمية في نصف قرن 1945- 1955**، ط2، بيروت. دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2006.

8-حسين خليل ،**التنظيم الدولي** ،بيروت ،دار المنهل اللبناني ،2010.
9-ابراهيم محمود أحمد ، **الصومال بين انهيار الدولة و المصالحة الوطنية، دراسة في آلية تسوية الصراعات في إفريقيا**،القاهرة ،مركز الدراسات السايسية والاستراتيجية،2005.
10-أبو هيف علي صادق ،**القانون الدولي العام** ،الإسكندرية، منشاة المعارف ،1995
11-الزبيدي سالم محمد ،**الاتحاد الافريقي في ظل النظام الدولي** ،طرابلس ،منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة ،2006.
12-رياض خالد ، **الصومال: الوعي الغائب**، القاهرة، دار الأمين 1994.
13-ابو العنين محمود ،**الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية** ،القاهرة ،مركز البحوث الإفريقية،2001
14-حافظ صلاح الدين ،**صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 49، يناير 1982.
15-السيد حجاج محمد فريد ،**صفحات من تاريخ الصومال**، القاهرة، دار المعارف، 1983.
16-محمد حسن عصمت ،**دراسات في العلاقات الدولية**،مصر ،دار المعرفة الجامعية ،2003.
17- بوزنادة معمر ،**المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي** ،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية ،1992.
18-نوري مروة جعفر ،**المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر**،الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،1992.

3-المجلات والدوريات

- معلم محمد جيدي عبد القادر ،**ازمة الصومال :اشكالية الدولة وافاق اعادة البناء** ،**دراسات افريقية**،العدد24،2001.

-عثمان عوض ،**بناء الدولة .ازمة المصالحة الصومالية**،**كراسات استراتيجية** ،العدد147، 2008

-نصر الدين ابراهيم ،**اختطاف السفن قبالة سواحل الصومال....من المستفيد، مجلة السياسة الدولية** ،القاهرة،مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية،عدد 176،المجلد

-إبراهيم محمود أحمد ،**حرب الصومال بين الصراع الداخلي و الاستقطاب الخارجي ، مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 329، 2006.

-صلاح حليمة: "**في انتشار دور عربي جديد**" **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة،مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية،العدد 165، يوليو 2006.

-رأفت اجلال ، **العوامل الداخلية و أزمة الدولة في القرن الإفريقي** ، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة ،مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، المجلد 44، العدد 177، بوليو 2009.

-الفوال نجوى أمين ، **دولة الصومال وولادة جديدة**، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 262، ديسمبر2000.

-بيبرس سامية ،**قراءة في القمة السادسة للاتحاد الإفريقي** ،**مجلة السياسة الدولية** ،القاهرة،مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية،المجلد 41،العدد،174افريل 2007.

-حجاج احمد ،**العولمة والوحدة الإفريقية**،**مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة،مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد**154**،2003.

-صلاح حليمة: "**في انتشار دور عربي جديد**" **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 165، يوليو 2006.

-عادل علي احمد ،**الاتحاد الافريقي وتسوية الازمات السياسية الافريقية** ،**دورية افاق افريقية**،العدد 28، ربيع2008.

مذكرات التخرج

-شاكر ظريف ،**البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية التحديات والرهانات** ،مذكرة لنيل شاهادة الماجستير في العلاقات الدولية ،جامعة باتنة ،كلية الحقوق،2010/2008.

-بوكر الدين هبة ، **التدخل الإنساني، دراسة حالة الصومال**-رسالة لماجستير في القانون الدولي الإنساني، جامعة عنابة، كلية الحقوق، قسم القانون العام، 2008 – 2009.

-بوسراج زهرة ، **مجلس السلم و الامن الإفريقي**، رسالة ماجستير في القانون الدولي الإنساني، جامعة عنابة، كلية الحقوق، قسم القانون العام، 2008 – 2009.

-دريسي حنان ، **إشكالية بناء الدولة الوطنية في الصومال**، رسالة ماجستير علوم سياسية و علاقات دولية، فرع الدبلوماسية و التعاون الدولي، جامعة الجزائر، 2008-2009.

-عمروش عبد الوهاب. **التدخل الإنساني و مصير الدولة في إفريقيا، دراسة حالة الصومال (1992، 2005)**،رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية العلاقات الدولية، فرع علاقات دولية. 2007/2006.

-بن جميل عزيزة ،**الآثار الإقليمية للنزاعات المسلحة غير الدولية على السلم والأمن في إفريقيا** ،رسالة ماجستير في القانون الدولي العام ،عنابة،كلية الحقوق،2008/2007.

– حسن هاشمي ،**دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن في إفريقيا** ،رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية،عنابة ،2006.

الموسوعات

موسوعة مقاتل من الصحراء،على الموقع
www.moqatel.com/openshare/indexf.htm،

موسوعة ويكيبيديا ، على الموقع //ar.wikipedia.org/wiki:http

المقالات

-محمد أمين محمد الهادي،عمر الشيخ علي إدريس ،**الوضع الصومالي ...المصالحة والمصارحة وافاق المستقبل** ،ملتقى الصومال الأول ،مركز الجزيرة للدراسات ،الدوحة ،2-3 يوليو 2006، www.aljazeera.net

-سالي هيلي وجيبي، **اليمن و الصومال، الإرهاب و شبكات الظل و حدود ماء الدولة،** WWW. Chalhamhrouse. Org,af.

-عبد العزيز شادي، **مكافحة القرصنة في القرن الإفريقي و هواجس الأمن القومي العربي،** 18 ديسمبر 2008 ،

http//www. Alharabrya . net/articles/2008/12/18/62273 b

-محمد الشريف محمود، **إتفاق جيبوتي.....الطريق الدبلوماسي لإخراج المحتل،** 28 جوان 2008 .

http://www.goodjoog .Com l'index php/ maqaallada/arabic/29arabic/518 2008 – 06 – 28 -00 – 21 – 07

-محمد شريف محمود ،**النهب الدولي والقرصنة الصومالية**،الجزيرة نت-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/54686795-5F0F-47B8-9FC2-D4FB11EBF03E.htm.

-حياة زلماط ،**القرصنة في القرن الافريقي** ، 2http//lakome.com/26-50-14-05-01-2011-1114/127.htm, يناير 2011.

id-2037. catehory؟//www.sis.gov.eg/ar/lastpage.aspx:http

somalia .nethttp://w&off

http :almohamashin.com/araahoradetails.aspx !id.

arabic.alshahid.net/publications/monthly-issue/7789

, com / hom / content/ view / 375/210 http://absomal

www Africa – union, org

www.siyasaa.net

ثانيا :المرجع باللغة الاجنبية

-Chouala yves alexendre « **puissance,résolution des conflits et sécurité collective à lére de lunion africaine :théorie et pratique** « afri,bruylant ,bruxll ,vol6,2005.

– Pascal Boniface , **L'Ané stiatégique 2005n Stratégico Analyse des** - **enjeux internationalix**, France : editArmancolin, 2004

-Abdou yeroba, **la contribution de l'union, Africaine, au maintien de la paix**, revue de droit international de droit compase.

الفهرس

الفهرس العام

المحتويات الصفحة

الاهداء

شكر و تقدير.

الخطة

مقدمة.....أ - و

الفصل الأول: الاتحاد الإفريقي: دراسة تقنية.

تمهيد.....1

المبحث الأول: من الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي.....1

المطلب الأول: نبذة عن الوحدة الإفريقية.....**1**

المطلب الثاني : التحول إلى الاتحاد الإفريقي.....**9**

المطلب الثالث: أهداف ومبادئ الاتحاد الإفريقي.....**12**

المبحث الثاني: أجهزة وانجازات وفعاليات الاتحاد الإفريقي.....**19**

المطلب الأول: أجهزة الاتحاد الإفريقي.....**19**

المطلب الثاني: انجازات الاتحاد الإفريقي.....**23**

المطلب الثالث: فعاليات الاتحاد الإفريقي.....**27**

المبحث الثالث: الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأخرى.....**34**

المطلب الأول: علاقة الاتحاد الإفريقي بالأمم المتحدة.....**34**

المطلب الثاني : الاتحاد الإفريقي والدول العربية.....**36**

المطلب الثالث: الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي.....38

خلاصة الفصل.....44

الفصل الثاني: جهود الاتحاد الإفريقي في مواجهة التهديدات الأمنية في الصومال.

تمهيد.....**46**

المبحث الأول: دراسة جيوبوليتيكية للصومال.....47

المطلب الأول: الموقع الجيواستراتيجي للصومال.....47

المطلب الثاني: الخصائص الاقتصادية والاجتماعية.....50

الطلب الثالث: التجربة الاستعمارية في الصومال.....56

المبحث الثاني: البيئة الأمنية في الصومال.....**61**

المطلب الأول: الأزمة في الصومال.....**61**

المطلب الثاني: ظاهرتي القرصنة والإرهاب في الصومال.....73

المطلب الثالث: اثر كل من الأزمة والقرصنة والإرهاب على الوضع في الصومال....78

المبحث الثالث: جهود الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن في الصومال.....**82**

المطلب الأول: دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الأزمة الصومالية.....83

المطلب الثاني:جهود الاتحاد الافريقي في مواجهة الارهاب.....92

المطلب الثالث:جهود الاتحاد الافريقي في مواجهة القرصنة.....95

خلاصة الفصل.....98

الفصل الثالث: دراسة تقييميه واستشرافية للاتحاد الإفريقي في الصومال.

تمهيد.....100

المبحث الأول: الصعوبات التي تواجه الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن في الصومال.....**100**

المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الأزمة.....

.الصومالية.....100

الطلب الثاني: الصعوبات التي تواجه الاتحاد الإفريقي في مواجهة القرصنة.....

والارهاب.....108

المبحث الثاني: الحلول المقترحة لتحقيق الأمن في الصومال.....111

المطلب الأول: الحلول المقترحة لمواجهة الأزمة الصومالية.....111

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمواجهة القرصنة والإرهاب في الصومال.....114

المبحث الثالث: دراسة استشرافية للوضع في الصومال.....117

المطلب الأول: سيناريوهات المستقبل الصومال بين الوحدة والتفكك.....117

المطلب الثاني: مدخل لاستشراف الحل للخروج من مأزق أزمة الدولة في الصومال.....123

خلاصة الفصل.....129

خاتمة.....131

ملاحق.....134- 150

قائمة المراجع.....152